

# الاثبات الجنائي

في ضوء القضاء والفقهاء

النظرية والتطبيق

القاعدة : عبء الاثبات - اقناعية الدليل ومناقشته  
وتقديره ومشروعيته - تساند الأدلة - قرينة  
البراءة - الشك يفسر لصالح المتهم .  
التطبيق : الاعتراف والاقرار - حجية الأوراق والمحاضر  
- القرائن - الشهادة - حجية الأحكام -  
- الخبرة - المعاينة .

دكتور  
عبد الحميد الشواربي  
رئيس محكمة









# الاثبات الجنائي

في ضوء القضاء والفقه

النظرية والتطبيق

القاعدة : عبء الاثبات - اقناعية الدليل ومناقشته  
وتقديره ومشروعيته - تساند الأدلة - قرينة  
البراءة - الشك يفسر لصالح المتهم \*  
التطبيق : الاعتراف والاقرار - حجية الأوراق والمحاضر  
- القرائن - الشهادة - حجية الأحكام -  
- الخبرة - المعاينة \*

دكتور  
عبد الحميد الشواربي  
رئيس محكمة

١٩٨٨

الناشر // منتقاه بالاسكندرية  
جلال حزي وشركاه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ،  
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ  
عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ، رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا  
مَالَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا  
وَارْحَمْنَا ، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى  
الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ . »

« صدق الله العظيم »





القسم الأول

## الإثبات بوجه عام

- مقدمة في الاثبات
- الفصل الأول : مبدأ حرية الاثبات والاقتناع وضوابطه والاستثناءات
- الفصل الثاني : مناقشة الدليل
- الفصل الثالث : مشروعية الدليل
- الفصل الرابع : عبء الاثبات
- أحكام النقص \*



## مقدمة

للاثبات معان ثلاث فى القانون (١) :

١ - انه العملية القانونية التى يقوم بها المدعى أمام القضاء لإظهار حقه المدنى ، أو حق المجتمع فى القضاء من الجانى وذلك عن طريق الأدلة اللازمة .

فهو عملية الاقناع بأن واقعة حصلت أو لم تحصل بناء على حصول أو وجود واقعة أو وقائع مادية أو تقرير واقعة أو وقائع .

مثال ذلك : اقناع القاضى بحصول واقعة قتل بناء على حصول واقعة أخرى ، هي أن شخصا رأى المتهم وهو يقتل .

ومن هنا جاء القول بأن عبء الاثبات على المدعى ، أى عليه القيام بالمطالبة بعقاب الجانى .

٢ - أنه بيان العناصر أو الوقائع التى يعتمد عليها المدعى لاقناع القاضى بوجود الحق أو بأن واقعة حصلت أو لم تحصل لعلاقة هذه العناصر أو الوقائع بها والتى تدل على ذلك الوجود أو الحصول أو عدمه .

مثال ذلك : رؤية الشاهد الجانى وهو يقتل تصلح بينة أو اثباتا أو دليلا .

٣ - أنه النتيجة التى وصل اليها المدعى من اقناع القاضى بوجود الحق أو صحته أو بقيام الواقعة الاجرامية .

وهذه المعانى الثلاثة السابقة تبين الأدوار التى يمر فيها الاثبات ، إذ يبدأ الاثبات بتعيين من يقوم به ويتحمل عبئه ، ثم يمر بدور تقديم الأدلة ، وأخيرا بالنتيجة التى يصل اليها .

(١) راجع : الاثبات بين الإزدواج والوحدة للإستاذ الدكتور محمد محيي الدين عوض



## مذاهب الاثبات :

يقسم شراح القانون مذاهب الآثبات الى ثلاثة أنواع :

١ - مذهب الاثبات القانوني أو المقيد ، وفيه يروى القانون أدلة معينة لا يجوز الاثبات الا عن طريقها .

٢ - مذهب الاثبات المطلق أو المعنوي ، وفيه لا يقيد الشارع القاضي بأدلة معينة وإنما يكون له أن يستقي اقتناعه من أى دليل شاء .

٣ - مذهب الاثبات المختلط وفيه نجد الشارع يجمع بين المذهبين السابقين في الاثبات ، تارة يقتضى دليلاً قانونياً لا يثبت الحق الا به ، وأخرى يترك الاثبات حراً من كل قيد .

## قواعد الاثبات :

قواعد الاثبات مزدوجة الطبيعة أى أن بعضها موضوعي ، أى استخدام الدليل فى اثبات الوقائع ، وبعضها شكلي ، بين القانون الطرق والكيفية التى تستخدم بها تلك الوقائع كأدلة أمام المحكمة .

ومن أمثلة القواعد الموضوعية للاثبات بيان محله ومن يقع عليه عبؤه وتفصيل طرقه ، من شهادة وخبرة وقرائن وكتابة .

## الاثبات المدنى والاثبات الجنائى :

ان الدعوى الجنائية تختلف عن الدعوى المدنية فى مظاهر عدة بحيث يقتضى الأمر اخضاع كل منهما لقواعد مستقلة من ناحية الاثبات لاختلاف موضوع القانون الجنائى وأهدافه .

فموضوع القانون الجنائى العقاب والمنع وهو لا يعاقب على كل اخلال أو اعتداء على الحقوق أو الالتزامات التى ينص عليها القانون المدنى أو التجارى وإنما يعاقب على الاخلال بالالتزامات التى يفرضها هو كالتزام باحترام الحياة الانسانية وسلامة الجسم الانسانى وصيانة الأعراض والأموال كقيم يحرص المجتمع على صيانتها .

والعقاب كجزاء يفرضه القانون الجنائى ليس كالبطلان أو التعويض كجزاء يفرضه القانون المدنى ، لأن الجزاء الذى يفرضه القانون المدنى يوقع

مستقلا عن شخص مرتكب الاخلال بالالتزامات ، بينما العقاب فى القانون الجنائى مقروض على القصد الجنائى النابع من شخص بعينه مقرونا بواقعة معينة منصوص على عناصرها فى القانون بصفة واضحة لا غموض فيها ، ويكون من الواجب على القاضى الجنائى الحكم بالادانة اذا توافرت هذه العناصر مقرونة بهذا القصد .

أما هدف القانون الجنائى فهو الدفاع الاجتماعى ويقتضى هو الآخر استقلال هذا القانون لأن مهمته هى حماية المصالح الجوهرية للمجتمعة ، وهذه الحماية هى الأساس القانونى للاستقلال . فكلما كان الأمر متعلقا بحماية القيم الاجتماعية الأساسية وجب على القاضى تطبيق القواعد الخاصة بالقانون الجنائى ، أما اذا كان الأمر متعلقا بحماية المصالح الخاصة للفرد فإن القاضى يكون ملزما بتطبيق قواعد القانون المدنى . فهدف القاضى الجنائى ليس كالقاضى المدنى حماية المصالح الخاصة وإنما كقالة الدفاع الاجتماعى . لذلك كان من الواجب أن يكون للاثبات نظريته الخاصة فى المواد الجنائية ، على الرغم من التشابه بين المدنى والجنائى فى الخطوط الشكلية العامة للاثبات . كما يستلزم وضع نظام خاص للاثبات يعبر فيه عن أهدافه الأساسية ، ويحقق سيادة حق العقاب ، ويكفل فى نفس الوقت احترام حقوق الفرد الإنسانى والحريات الأساسية التى قد تمس خلال إجراءات الاثبات .

### مبدأ الحق فى الاثبات :

#### الحق فى الاثبات من الحقوق الهامة للدفاع .

وفى كل نظام اجرائى ذى صفة ادعائية يكون من حق كل من الطرفين الدفاع عن ادعاءاته ضد الأدلة المقدمة من الخصم ويكون من شأنها النيل من ادعاءاته أو دحضها . وهذا الحق مستثقل عن الدور الذى يمثله المتقاضى فى الدعوى أى سواء كان مدعيا أو مدعى عليه . وهو مقرر فى المبادئ العامة للقانون وتجب مراعاته فى جميع الدعاوى وأمام كل قضاء ، ومع ذلك فإن الوضع الخاص للطرفين فى الدعوى الجنائية وطبيعة المصالح المتصلة بالقضية وروح قرينة البراءة والدور الذى يلعبه البوليس أو الادعاء فى تقديم أدلة الاثبات والسلطات المعترف بها للقضاء الجنائى فى اصصدار أوامر بإجراء تحقيق ، والثقة الممنوحة للاقتناع الشخصى للقضاة عند تقدير الأدلة تدل كلها على أهمية هذا الحق الأساسى فى الاثبات وتجعله لا غنى عنه كنظام

خاص يحاط بضمانات وتكفل له فاعلية أكبر من تلك التي له في الإجراءات المدنية حيث يتعلق بمجرد مصالح خاصة ومحددة .

ويلاحظ أن كلا من الطرفين في الدعوى الجنائية له الحق في التذليل والاثبات وليس للقاضي الجنائي أن يرفض طلبهما في التذليل إلا في الأحوال التي يكون فيها هذا التذليل غير لازم أو غير مقبول أو غير مقنع سواء كان هذا الطلب أو العرض من جانب المتهم أو من جانب الادعاء .

وفي أثناء اجراءات المحاكمة التي لها صفة المواجهة بين الخصوم ، يجب أن تعرض الأدلة للمناقشة من جانب الخصوم وفي مواجهتهم ، ويجب أن يبلغ كل خصم بما يبيده أو يقدمه الخصم الآخر من أدلة .

ويلاحظ أيضا أن المحكمة الجنائية على الرغم من دورها الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه في الاثبات إلا أنها لا يمكنها أن تبني حكمها على علمها الخاص الذي استتقته من وقائع خارج مجريات الجلسات أو الأدلة المقدمة في الدعوى أو بناء على أمور لم ترد على لسان بعض الخصوم أو وردت على لسان بعضهم أو في مذكرة لبعضهم ولكنها لم تعلن لبقيتهم أو لم تطرح لمناقشتها معهم وذلك لاستحالة دحض مثل هذه الوقائع أو الأمور بالدليل المضاد من جانب الخصوم .

### عدم المساواة بين الخصوم :

يجب على الادعاء أن يعد منذ البداية اثباتا كاملا للواقعة الاجرامية ، وذلك بسبب قرينة البراءة التي تضع على كاهله عبئا ثقيلا في الاثبات ، ولكن القانون من جهة أخرى يكفل للإدعاء جرية واسعة في التحري والبحث عن الأدلة في سبيل البرهنة على ادانة الجاني وإظهارها وبالتالي منحه جرية في اختيار وسائل الاثبات والوسائل الممنوحة للإدعاء ذات فعالية وقوة في الكشف عن الحقيقة ليس في مرحلة التحري فقط وإنما أيضا في مرحلتى التحقيق والمحاكمة تحت اشراف القضاء . وهذه الوسائل قد تصل غلى الرغم من وجود قرينة البراءة الى حد القبض والحبس الاحتياطي ليس بالنسبة لمن رجحت أو احتملت ادانته لقيام الأدلة ضده بعد التحقيق وفي أثناء المحاكمة فقط وإنما أيضا بالنسبة لمن قامت قيله دلائل كافية على اتهامه في مرحلة التحري .

ويلاحظ أن للمتهم الحق هو الآخر في اقامة الدليل على براءته أو



محض أدلة أداتته أو القاء ظلال من الشك المعقول عليها وهو فى سبيل ذلك له كامل الحرية فى اختيار وسائل الإثبات التى تؤدى الى ذلك • ومن الناحية النظرية بما أن براءته مفترضة قانونا فإن له الحق فى الانتظار دون أن يحرك ساكنا حتى تظهر ادانته بطريق قاطع بالتدليل عليها من جانب الادعاء •

ويلاحظ أن الحق فى الإثبات يظل معطلا الى حسد كبير فى مرحلة التحرى ، لأن الاجراءات فى هذه المرحلة سمتها الأساسية التحرى لجمع العناصر الأولية للإثبات بمعرفة البوليس القضائي •

ومع ذلك فإن للمتهم الحق فى المثل أمام القاضى كلما أريد تجديد مدة حجزه احتياطيا ، وله الحق فى أثناء مثوله أن يدحض التهمة الموجهة اليه وابداء ما يعن له من دفاع • ولكن ليس له الحق فى أن يقف فى هذه المرحلة على كل الدلائل والأدلة المجمة ضده وبالتالى ليس له الحق فى دحضها بأدلة مضادة •

والحكمة من السرية هى الخوف من طمس الحقيقة وعدم ظهورها أو العمل على التستر عليها وتلفيقها اذا أذيعت مقدماتها • وعلى أى حال فإن حق المتهم فى الإثبات يكون مشلولا اذا كان فى الجبس الاحتياطى على ذمة التحرى أو التحقيق أو المحاكمة • وبالتالى تكون المساواة بين الخصوم حيال هذا الحق غير قائمة وفى غير صالح المتهم •

ويلاحظ أيضا أن حق المتهم فى الإثبات ترد عليه فى مرحلة التحقيق الابتدائي قيود خاصة ، لأن قرينة البراءة وان كانت من ضمانات الحرية ومبدأ أساسى فى نظرية الإثبات الجنائي ، إلا أنها قد تهدر فى سبيل مصلحة العقاب وضرورة الكشف بجميع الوسائل عن الحقيقة • ولذلك فإن الطرق التى تتخذ من جانب الادعاء للكشف عن الحقيقة تتخذ من مجال عمل قرينة البراءة الى حد كبير • وهذه النتيجة من خصائص طرق الإثبات فى القانون الجنائي (١) •

---

(١) الإثبات بين الازدواج والوحدة للأستاذ الدكتور محمد محيي الدين غوشى ط ١٩٧٤ •

## الفصل الأول

### مبدأ حرية الاثبات والاقتناع وضوابطه والاستثناءات (١)

حرية الاثبات احدى الخصائص لنظرية الاثبات فى المسائل الجنائية ، وذلك على عكس الحال فى المسائل المدنية حيث يحدد القانون وسائل الاثبات وقواعد قبولها وقوتها . ومرجع الاختلاف أن الاثبات المدنى ينصب فى الغالب على أعمال قانونية ، بينما يتعلق الاثبات الجنائى بوقائع مادية ونفسية . فالنيابة تلجأ الى كافة الوسائل لاثبات وقوع الجريمة على المتهم . ويدفع المتهم التهمة كذلك بكل الوسائل ، ويستظهر القاضى الحقيقة بكل ذلك أو غيره من طرق الاثبات .

ودغم : أن قاعدة حرية الاثبات فى المسائل الجنائية لا تحتاج الى نص يقررها الا أن المشرع نص فى المادة ٢٩١ اجراءات على أن « للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى تقديم أى دليل تراه لازما لظهور الحقيقة » .

قدمنا أن القاضى حر فى أن يستعين بكافة طرق الاثبات للبحث عن الحقيقة والكشف عنها ، اذ لا يجوز أن يقنع بفحص الأدلة التى يقدمها اليه أطراف الدعوى ، وإنما يتعين عليه أن يتحرى بنفسه الأدلة ، وأن يستشير الأطراف الى تقديم عناصر الاثبات اللازمة لظهور الحقيقة ، وهكذا فانه للقاضى الجنائى سواء بناء على طلبات الأطراف أو بموجب مقتضيات وظيفته أن يأمر باتخاذ الاجراء الذى يراه مناسبا وضروريا للفصل فى الدعوى . فله أن ينتقل لمحل الواقعة ، وأن يأخذ أقوال المتهم بل وأن يقوم باستجوابه ؛ كما خوله القانون حق استدعاء الشهود ، وندب الخبراء ، واستتكمال التحقيق اذا ما كانت عناصر الاثبات غير كافية أو غير مقنعة ، أيضا فان

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر - الاثبات فى المواد الجنائية للأستاذ الدكتور محمود مصطفى ج ١ ط ١٩٧٧ ، - النظرية العامة للاثبات فى المواد الجنائية للأستاذ الدكتور هلالى عبد اللام أحمد ط ١٩٨٧ .

القاضي يتعين عليه أن يتحقق بنفسه من عدم وجود أدلة براءة ظاهرة وحتى ولو لم يدفع المتهم بها ، فالقاضي يحكم من تلقاء نفسه بالبراءة إذا تبين له أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي ، أو توافر سبب من الأسباب التي تحول دون الإدانة ، فالقاضي يجب عليه أن يحقق دفاعه ويورد عليه في أسباب حكمه .

كما أن للقاضي حرية في تقدير عناصر الإثبات التي يستمد منها اقتناعه . فمبدأ حرية القاضي في الاقتناع ، تعني أن يقدر القاضي بكامل حريته قيمة الأدلة المعروضة عليه تقديرًا منطقيًا منسبًا

فاذا كان القاضي حراً في أن يستمد عقيدته من أي مصدر يطمئن إليه فإنه يتعين أن يكون له أصل في الأوراق ، وإلى المرجع في تقدير قيمة الدليل الناجم من الدعوى دون أن يمل عليه المشرع حجة معينة أو يلزمه باتباع وسائل محددة للكشف عن الحقيقة كقاعدة عامة .

إلا أن هذا الاقتناع يجب أن يكون منطقيًا وليس مبنيًا على محض التصورات الشخصية للقاضي ، بل أن القاضي ملتزم بأن يتحرى المنطق الدقيق في تفكيره الذي قاده إلى اقتناعه .

كذلك يجب أن يبين القاضي الأدلة التي اعتمد عليها وكما يتصير لاقتناعه . فاذا كان تقديره للأدلة لا يخضع لرقابة محكمة النقض ، إلا أنها تراقب صحة الأسباب التي استدل بها على هذا الاقتناع . فالتعلييل وسيلة فعالة تستطيع محكمة النقض أن تبسط رقابتها على هذا التعلييل . ولذا أوجب المشرع أن تشمل الأحكام على الأسباب التي يثبت عليها ، ضماناً لجديتها وثقة في عدالتها . ويقصد بالأسباب الأدلة التي يعتمد عليها القاضي كمصدر لاقتناعه وإصدار حكمه .

وتقول محكمة النقض أن القانون قد أمده القاضي الجبائي بسطة واسعة وحرية كاملة في سبيل تقصي ثبوت الجرائم أو عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين ومقدار اتصالهم بها ، ففتح له باب الإثبات على مضراعيه يختار من كل طريقة ما يراه موصلاً إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر بعضه ونجداته فيما خلده بما تظمن إليه عقيدته وي طرح ما لا ترتاح إليه غير ملتزم بأن يستتر منه في قضائه بقرائن معينة ، بل له مطلق الحرية في تقدير ما يعرض عليه منها ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها



بغيتة الحقيقة ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤديا ، ولا رقيب عليه فى ذلك غير ضميره وجليه . وهذا هو الأصل الذى أقام عليه القانون الجنائى قواعد الإثبات لتكون هوائمة لما تستلزمه طبيعة الأفعال الجنائية وتقتضيه مصلحة الجماعة من وجوب معاقبة كل جان وتبرئة كل برى .  
( نقض ١٩٣٩/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٤٠٦ ص ٥٧٥ )

ويجب أن يكون الدليل الذى يستند اليه القاضى مشروعاً . فإذا كان غير مشروع فلا يجوز الاستناد اليه ولو جدت معه أدلة أخرى صحيحة ، اذ من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، وتكون المحكمة عقيدتها منها مجمعة .

كذلك يجب أن يبين القاضى مؤدى الأدلة التى بنى عليها قضاؤه ، والواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وأن يفصيل فى الطلبات التى تقدم له من الخصوم ، ويبين الأسباب التى يستند اليها .

وهناك أسباب عديدة تبرر الأخذ بمبدأ حرية الإثبات والاقتناع منها ظهور الأدلة العلمية وتقدمها مثل تلك المبهمة من الطب الشرعى والتجليل وتحقيق الشخصية ومضاهاة الخطوط وغيرها ، وهى لا تقبل بطبيعتها إخضاع القاضى لآى قيود بشأنها ، بل ينبغى أن يترك الأمر فى تقديرها لحض اقتناعه ، خاصة أنها كثيراً ما تتضارب مع باقى أدلة الدعوى ، فضلاً من احتمال تضارب آراء المختصين فى شأنها .

ومبدأ حرية الإثبات والاقتناع يشبه كل جهات القضاء الجنائى ، كما يمتد الى كل مراحل الدعوى الجنائية سواء فى مرحلة التحقيق الابتدائى أو التحقيق النهائى .

### أمثلة على مبدأ حرية الإثبات :

#### ١ - المعاينة :

نصت المادة ٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحقق ينتقل الى أى مكان كلما رأى ذلك ليشهد حالة الامكنة والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة مادياً وكل ما يلزم اثبات حالته .

وللمحكمة أيضاً أن تفعل ذلك استناداً الى المادة ٩١ .

وإثبات أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب إجراء المعاينة ، فلها أن ترفض الطلب إذا كان الأمر واضحا لديها ، أو إذا تبين لها أن طلب الانتقال لم يكن الغرض منه منصبا على نقط جوهرية في الدفاع .

## ٢ - نوب الخبراء :

نصت المادة ٢٩٢ اجراءات « للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر في الدعوى » .

وأجازت المادة ٨٥ للمتهم أن يستعين بخبير استشاري .

وعلى القاضي الجنائي من تلقاء نفسه أن يندب خبيرا في المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها . مثلا إذا قالت المحكمة أن الإصابات التي وجدت في المصاب مفتعلة فانهيها . تكون قد فصلت في مسألة فنية كان يجب أن يلجأ فيها إلى الطبيب الشرعي . وللقاضي أيضا أن يرفض طلب نوب خبير .

( نقض ١٩٧٣/١٢/٣ س ٢٤ ص ١١٣٦ ) .

## ٣ - الشهادة :

لا يلزم المحقق بسماع كل من يطلب الخصوم سماعهم ، كما له أن يسمع شهادة أي شاهد يحضر ولو من تلقاء نفسه ، أما في التحقيق النهائي ، فالمحكمة أثنياء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أي شخص ، ولها أن تسمع شهادة أي إنسان يحضر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى ( م ٢٧٧ ) .

والقاعدة أن المحكمة ملزمة بسماع الشهود الذين أعلنوا بالطريق القانوني وحضروا أمامها سواء أكان الشهود شهود إثبات أو شهود نفي .

على أن القانون أجاز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشاهد في أحوال استثنائية هي :

إذا تغيب المتهم ، أو إذا اعترف ، أو إذا تعذر سماع الشاهد ، أو إذا قبل المتهم تلاوة الشهادة ، أو إذا كانت الشهادة غير منتجة .

## ٤ - الكتابة :

الورقة التي تصلح دليلا في الإثبات قد تنطوي على جسم الجريمة .

ومثالها الورقة التي تتضمن التهديد أو التزوير ، أو قد تكون مجرد دليل عليها ، ومثالها الورقة التي تحمل اعترافا للمتهم .

ولم يتكلم قانون الاجراءات الجنائية على الأوراق الا عرضا ، فأجاز للمحقق ضبط الأوراق ولو كانت لدى مكتب البريد أو التلغراف ، وخوله ضم تلك الأوراق الى ملف القضية ، أو ردها الى من كان حائزا لها أو المرسلة اليه . . . . .

وللمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بضم أية ورقة ، ولها أن ترفض الضم اذا كانت لا علاقة لها بالموضوع أو كانت غير جائزة القبول . ومن واجب القاضي عندئذ أن يبين في حكمه أسباب رفضه . . . . .

### قيود على مبدأ حرية الاثبات :

#### ١ - التوسل بطرق مشروعة يقرها العلم :

ان الدليل لا يكون صحيحا الا اذا كان وليد اجراءات مشروعة ، أي مطابقة للقانون غير متعارضة مع المبادئ الأخلاقية والعلمية .

... فلا يجوز اثبات التلبس بناء على مشاهدات يخلشها أعضاء الضبط القضائي خلال ثقب أبواب المساكن لما في هذا من المساس بحرمة المساكن والمنايا للآداب . . . . .

كذلك اذا أذن مأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن للبحث عن أسلحة أو مشروقات فهذا لا يخوله فض ورقة صغيرة عثر عليها بين طيات فراش المتهم ، فإذا عثر فيها على مخدر لا تكون حالة التلبس قائمة . . . . .

... كذلك لا يجوز تحقيق دليل حصل عليه صاحب المصلحة بطريق غير مشروع ولو لم يكن بطريق غير مشروع ، ولو لم يكن بطريق الجريمة ، كما اذا حصل الزوج على غفلة من زوجته الزانية على خطاب مرسل اليها من شريكها وصورة فوتوغرافيا وقدمه كدليل على الشريك . . . . .

#### ٢ - استعمال العقاقير المخدرة :

... هي العقاقير المسماة عقاقير الحقيقة وتستخدم في التحليل النفسي والتشخيص واستجواب المتهم ، ويؤدي تعاطيها الى نوم عميق تعقبه يقظة



بعد حوالي عشرين دقيقة ، ويفقد الشخص أثناء نومه القدرة على الإرادة والاختيار ويكون أكثر قابلية للايحاء والمصارحة والتعبير عن مشاعره ، وبذلك يمكن اكتشاف الدوافع والرغبات وما يحاول أن يخفيه وهو في حالة الشعور . وهذه الوسيلة غير مؤكدة علمياً . ويرفض غالبية الشراح الالتجاء الى التخدير للحصول على معلومات لما في ذلك من الاعتداء على حقوق الانسان .

### ٣ - استعمال جهاز كشف الكذب :

يقوم هذا الجهاز على افتراض أن من يكذب يخضع لرد فعلي نفسي انفعالي يتميز ببعض التغيرات الفسيولوجية ويمكن ملاحظة تغير ضغط الدم والتنفس وضربات القلب .

ويرى غالبية الفقه أنه لا يجوز الالتجاء الى جهاز كشف الكذب لأن نتائج استعماله غير محققة علمياً .

### ٤ - اثبات المسائل الفرعية غير الجنائية :

نصت المادة ٢٢٥ اجراءات على أن « تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل » .

وتنص المادة ٦٠ من قانون الاثبات على أن التصرف القانوني إذا كانت تزيد قيمته على عشرين جنيهاً أو كان غير محذر القيمة فلا تجوز شهادة الشهود في اثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق ، أو نص يقضي بغير ذلك .

وتنص المادة ٦١ من قانون الاثبات على حالات لا يجوز فيها الاثبات بشهادة الشهود ولو لم تزيد القيمة على عشرين جنيهاً .

كما تنص المادتان ٦٢ ، ٦٣ على حالات يجوز فيها الاثبات بالشهادة خلافاً للقاعدة . وهذه النصوص تطبق على اثبات عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة ، فلا يجوز اثباته إذا زادت قيمته على عشرين جنيهاً إلا بالكتابة ، ما لم يوجد مبدأ ثبوت بالكتابة أو مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي أو فقد السند بسبب اجنبى .

وفى جريمة اختلاس أو تبديد المحجوزات يجب أن يثبت قيام الحجز ، ولا يشترط لذلك سوى أن يوقعه موظف مختص ، فلا يكون للحجز وجود إذا كان من أوقعه لا حق له أصلا فى توقيع الحجز .

#### ٥ - اثبات الزنا على شريك الزوجة الزانية :

الأصل أن جريمة الزنا كغيرها من الجرائم التى يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات التى يسمح بها القانون العام فى المواد الجنائية طبقا لمبدأ حرية القاضى فى الاثبات . الا أن المشرع قد يميز أحيانا أحد أطراف العلاقة بوضع معين لأسباب خاصة .

فتنص المادة ٢٧٦ عقوبات على أن الأدلة التى تصل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه ، أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم .

ويلاحظ أن القانون لم يحدد طرق الاثبات الا بالنسبة لشريك الزوجة فقط ، وعلة ذلك هو تجنب الدعاوى الكيدية على أشخاص أبرياء أو الابتزاز .

أما الزوجة نفسها أو الزوج فيجوز اثباتا ضدهما بكافة طرق الاثبات العادية ، وكذلك شريكة الزوج فتخضع للقواعد العامة من حيث جواز اثبات زناها بأية وسيلة .

وقد يترتب على ذلك أن الدغوى ترفع على الزوجة وشريكها معاً ، فتحكم المحكمة على الزوجة لتوفر الأدلة ضدها ، وتبرىء الشريك لعدم توافر الدليل القانونى ضده ، وهى نتيجة مجافية للعدالة . وكان الواجب أن يترك الأمر كله لمبدأ حرية الاثبات والاقتناع حتى لا يحدث مثل هذا التناقض فى جريمة لا تقبل التجزئة بطبيعتها .

#### أمثلة على حرية الاقتناع :

#### ٦ - فيما يتعلق بتقدير رأى الخبير :

على الخبير أن يقدم تقريراً كتابياً ، ومن المقرر أن المحكمة غير ملزمة برأيه ليس فقط استنادا الى نص صريح فى قانون الاثبات ، بل كذلك الى مبدأ حرية الاقتناع الذى نص عليه قانون الاجراءات الجنائية ، فتقرير الخبير

هو من جملة الأدلة المعروضة على المحكمة خاضع للمناقشة والتمحيص .  
فلمحكمة الموضوع هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها .  
وعندما ترفض الأخذ بخبرة تتعلق بأمر فني لا تستطيع تقديره بنفسها فعليها  
أن تستند في هذا الرفض الى خبرة فنية تنفي ما جاء في الخبرة الأولى حتى  
يتسنى لها أن ترجح إحدى الخبرتين . وللمحكمة أن تأخذ من تقرير الخبير  
ما تظمن الى صحته وتطرح ما لا تظمن الى صحته وتطرح ما لا يرتاح  
اليه ضميرها على أن تعلل قرارها في ذلك تعليلا معقولا .

وإذا وجد أكثر من خبير وتعارضت آرائهم فإن للمحكمة أن تأخذ بالرأى  
الذي تقتنع به ويتفق مع الأدلة الأخرى في الدعوى .

وللمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير ولو لم يكن حازما في المسألة التي  
طلبت اليه ابداء الرأى فيها إذا كانت وقائع الدعوى بالاضافة اليه تؤدي الى  
اقتناع المحكمة .

### ٣ - تقدير الدليل الكتابي :

القاعدة العامة أن الورقة العرفية أو الرسمية لها حجية خاصة في  
الاثبات ، فتخضع كل الأدلة لمطلق تقدير القاضي .

فمحاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو تجريها النيابة ، وما تحويه  
هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومعاينات المحققين وأقوال الشهود ، وهي  
عناصر اثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة  
كسائر الأدلة ، فللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك مسبيل  
الطعن بالتزوير ، وللمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو أن تطرحها .

### ٣ - تقدير الشهادة :

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الشهادة فلها أن تقول  
بكذبها ، وأن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي دون شهادته في  
الجلسة أو العكس . ولها أن تعتمد على شهادة شاهد بالرغم مما وجه اليه  
من مطاعن لا تدل بذاتها على كذبه . فلها أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو كان  
قريبا للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه متى أطمأنت اما أن القربة  
أو المصلحة لم تحمله على تغيير الحقيقة ، ولها أن تأخذ بأقوال الشاهد  
ولو كانت مخالفة لأقوال شاهد آخر ، ولها أن تأخذ بالأقوال التي ينقلها  
شخص عن آخر ولو أنكرها هذا الآخر متى رأت هي أن تلك الأقوال قد

صدرت منه حقيقة ، ولها أن تجزى أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها دون البعض الآخر .

وليست المحكمة ملزمة ببيان سبب اقتناعها فان السبب معروف في القانون وهو اطمئنانها الى ما أخذت به وعدم اطمئنانها الى ما طرحته .

#### ٤ - تقدير الاعتراف :

نصت المادة ١٠٤ من قانون الاثبات على أن الاقرار حجة قاطعة على المقر ولا يتجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى .

أما في الدعوى الجنائية فان القاضي مطالب بالبحث عن الحقيقة فلا يأخذ باقرار المتهم الا اذا كان مطابقا للحقيقة ، فعلى القاضي أن يبحث عن نصيب الاقرار من الصحة بالبحث عن الدافع الذي ألجأ المقر الى الادلاء بأقوال وقيام الانسجام بين الاقرار والأدلة الأخرى في الدعوى .

وقضى بأن لقاضي الموضوع تقدير الاعتراف بكامل حريته فله أن يأخذ به متى أطمأنت اليه نفسه .  
( نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ س ٢٥ ص ٣١٧ )

ويصبح تجزئة الاعتراف ، فيكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم لأخذ ما يراه صحيحا منها والعدول عن المدلول الظاهر لهذه الأقوال الى ما يراه المدلول الحقيقي المقبول عقلا أو المتفق عليه مع وقائع الدعوى وظروفها .  
( نقض ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ ص ٨٩٨ )

#### ٥ - القرائن :

يتضمن القانون الجنائي بعض القرائن ، منها ما لا يقبل اثبات العكس ومنها ما يقبله . ومن المسلم أن للقاضي الجنائي استنباط القرائن وهي تسمى الدلائل لأنها لا ترقى الى مرتبة الأدلة وبالتالي لا تكفي وحدها بسندا للإدانة .

أما القرائن القانونية التي لا تقبل اثبات العكس فمنها قرينة عدم التمييز بين عدم بلوغ الطفل سن السابعة ، وإفتراض العلم بالقانون بمجرده



تشره ، وانقضاء الأجل المقرر للعلم به . ومن القرائن التي تقبل اثبات العكس وجود شريك الزوجة الزانية في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ( م ٢٧٦ عقوبات ) وافترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو الباعة المتجولين حتى يثبت جسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ( القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ بقمع التدليس والغش ) .

أما القرائن القضائية فلا تدخل تحت حصر ويستنتجها القاضي من الوقائع الثابتة أمامه . فلها أن تستخلص ادانة متهم في جريمة اخراز مخدر من ضبط ورقة معه لم يكن بها الا رائحة الأفيون ، على اعتبار أن الورقة لا بد ان كان بها مادة الأفيون .

ومن قبيل الدلائل استعرا ف الكلب البوليسى كقرينة تقرر الأدلة القائمة في الدعوى .

### قيود مبدأ حرية الاقتناع :

#### ١ - أسباب الحكم :

تتقيد حرية القاضي الجنائي في الاقتناع بشروط تستتبعها الأحكام . فتنص المادة ٣١١ اجراءات على أن المحكمة تقيد في حكمها الأسباب التي تستند اليها . ويقصد بالأسباب الحجج الواقعية والقانونية التي يبنى عليها الحكم . ويتعين أن يكون الدليل الذي يستند اليه القاضي مشروعاً ، فإذا كان غير مشروع فلا يجوز الاستناد اليه ولو وجدت معه أدلة أخرى صحيحة .

#### ٢ - استناد الحكم على الأدلة التي طرحت للمناقشة في الجلسة :

القاضي يكون عقيدته بصفة أصلية من التحقيقات التي يجريها في الجلسة ، فعلى القاضي أن يطرح للمناقشة كل دليل مقدم في الدعوى ، حتى يكون الخصوم على بينة مما يقوم ضدهم من الأدلة . وهذا لا يمنع المحكمة من أن تتزود بحكمها بأى عنصر من عناصر الإثبات المستمدة من أوراق الدعوى ، ولو كان ذلك هو أقوال شهوة في محاضر تحريات أجزاها البوليس ، الا أن ذلك مشروط بأن تلك العناصر مما كان مطروحا للبحث أثناء المحاكمة .

واذا ركنت المحكمة في تكوين عقيدتها الى ما ثبت لها في شأن تحليل

عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت أخذهما  
فان ذلك لا يتفق وأصول الاستدلال .

فنتيجة لذلك لا يجوز للقاضي أن يخكم بناء على معلوماته الشخصية  
بناء على ما رآه أو سمعه بنفسه في غير مجلس القضاء . ولكن يجوز  
للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء  
أثناء نظر الدعوى .

### ٣ - إيراد مؤدى الأدلة :

لا يكفي في بيان الأسباب الاشارة الى أدلة الثبوت من غير إيراد  
مؤداهما ولا ما تضمنه كل منهما ، لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد  
المحكمة بالأدلة التي أشارت اليها ، فيكون الحكم قاصرا في بيان الأسباب  
إذا اقتصر على القول بثبوت التهمة في أقوال المجنى عليه أو من تقرير الخبر  
دون أن يعنى بذكر شيء مما تضمنته تلك الأقوال أو ذلك التقرير ، أو إذا  
اقتصر على القول بأن تلك التهمة ثابتة من أقوال الشهود أو من التحقيقات  
لأن لا بد أن يبين هذه الأقوال أو التحقيقات إذ أن هذا الاجمال في ذكر أدلة  
الثبوت لا يمكن معه الاطمئنان الى أن المحكمة حين حكمت في الدعوى قد  
تبينت واقعة التهمة المسببة الى المتهم وقام لديها الدليل الصحيح عليها .

ولكن المحكمة لا تكون مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود أو أية  
وسيلة من وسائل الإثبات الا اذا كانت قد استندت اليه في حكمها بالإدانة  
أما اذا لم تعتمد على شيء من ذلك فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها  
شيئا .

وإذا قضت المحكمة بالبراءة لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية  
المرفوعة بها الدعوى عليه ، فان أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسبابا  
للحكم بعدم ولايتها بنظر الدعوى المدنية (١) .

### مبدأ حرية القاضي في الاقتناع وحق المتهم في الصمت (٢) :

ان مبدأ حرية القاضي في اقتناع القاضي الجنائي لا يجعل المتهم

(١) الاثبات في المواد الجنائية للأستاذ الدكتور محمود مصطفى ج ١ ط ١٩٧٧

(٢) حماية حقوق الانسان للأستاذ الدكتور حسن محمد ربيع ط ١٩٨٥ :

يستفيد كثيرا من حق الصمت المخول له . فمع أن عدم اجابة المتهم على الأسئلة التي يوجهها اليه المحقق أو القاضي لا يعد اعترافا ضمنيا منه بالوقائع المنسوبة اليه . وأن التشريعات تذهب الى عدم مجواز أخذ قرينة من صمت المتهم يمكن أن تستغل ضده لمصلحة الاتهام فإنه في ظل النظام الحر للاقتناع الشخصي والذي بمقتضاه لا يحكم القاضي الجنائي الا بما ترتاح اليه نفسه ، وفقا لتقديره الخاص لا يكون من المقبول انساليا أن تمنع هذا القاضي من التخاص من انطباع بالتشدد مع شخص يرفض كل تعاون معه ، أكثر من شخص اعترف بالحقيقة تلقائيا أو حاول أن يبرر موقفه .

وليس هناك أدنى شك في أن القاضي لن يفسر هذا الصمت في مصلحة المتهم خاصة اذا لم يوجد هناك سبب آخر لمسلكه ، وكان مركزه في الدعوى يستدعي أن يتقدم ببعض الايضاحات لكي يرد بها على الاتهامات القائمة ضده .

ولكن من الأمور المتفق عليها أنه لا يمكن التسليم للقاضي أن يبني اقتناعه بالادانة مع التزام المتهم بالصمت ، أو غلى تفسير ذلك أى اغتراف من جانبه بالوقائع المنسوبة اليه . ذلك لأن من حقه أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها دفاعه .

أن القاضي الذي يبني اقتناعه بالادانة مع التزام المتهم للصمت يكون قد فرض عليه عبء اثبات عدم صحة الاتهامات الموجهة اليه . وفي هذا بلا شك تناقض مع قرينة البراءة التي يتعين على القاضي أن يلتزم بها ونتائجها ، بل أن هناك تشريعات أقرت للمتهم بحقه في الصمت واعتبرت امتناعه هذا عن الاجابة كإقرار منه بعدم الادانة .

ان الحكم بالبراءة لا يجوز أن يتوقف على تقديم دليل عليها ، فالمتهم ليس منوطا به أن يتخذ موقفا ايجابيا في اقامة مثل هذا الدليل بالمرّة ، لانه اذا كان المتهم في التزامه بالصمت مستعملا حقه في الاستفادة من قرينة البراءة ، فلا يمكن تأسيس الاقتناع بالادانة على استعمال شخص لحق يعترف له به القانون .

### تقدير حق المتهم في الصمت أو التجاهل الى الكذب :

بالرغم من أن الغالبية العظمى من رجال الفقه من تمسك المتهم بالحق في الصمت . ذهب بعض الفقه الى اعطاء وجود مثل هذا الحق له على أساس

أن الاعتراف للمتهم بالحق في الصمت أو الكذب في أن المجتمع لا يكون له حق كشف كذبه أو الوصول إلى الحقيقة ، فمثل هذه الأمور تصطدم بحق المجتمع في الاثبات وإظهار الحقيقة بصدد جريمة وقعت عليه . فليس من الأمور التي تتفق وطبائع الأشياء ألا يرد المتهم على ما يوجه إليه من أسئلة . بل من واجب المتهم أن يدعى بالأقوال التي تفيد في كشف الحقيقة ، فالصمت أو الكذب ليس له ما يبرره في هذا العصر لعدم تجاوبه مع الأفكار التقدمية المتعلقة بالأخلاق والتي تقتضى ضرورة التوقف على تألية الفرد ، والامتناع عن تغليب حقوقه على حقوق الجماعة . فإذا كان من حق المتهم أن يلتزم الصمت أمام ما يوجه إليه من أسئلة بمعرفة البوليس فإنه سيكون هناك خطر كبير على القانون حيث سينظر إليه من وجهة نظر أغلبية المجتمع على أنه غير جدير بالاحترام .

ومع اعتراف البعض بوجود حق للمتهم في الصمت ، إلا أنهم ذهبوا إلى انكار حقه في الكذب على أساس أنه يعيد الصلة بينه وبين قرينة البرائة من جهة ومن ثم لا صلة له بحق الصمت من جهة أخرى . لأن البريء وهو من يهدف القانون حمايته ليس في حاجة للكذب ، فإذا اعترف للمتهم بحق الكذب ، فمعنى ذلك أنه لن يستفيد منه إلا المذنب وهو ما لا يمكن التسليم به .

ويرى البعض أيضا أنه لا يوجد للمتهم حق مطلق في الكذب وإن كمل ما له من حق لا يتعدى حريته في البوح أو الصمت ، وفي أنكار التهمة أو الاعتراف بها ، ولكن ليس له حق الصباغ التهمة بغيره كما في قول متهم على متهم . وقد يكون هذا كذبا ، إلا إذا كان المتهم يعتقد بناء على أسباب معقولة صدق ما يقرره في حق غيره ، فإن نسب التهمة إلى غيره متهما كان هذا الغير أو غير متهم وكان في الوقت ذاته يعلم بكذب هذه النسبة فإنه يرتكب بدون شك - من وجهة نظر صاحب هذا الرأي - جريمة البلاغ الكاذب .

ذهب البعض الآخر منهم إلى القول بأنه يجب عدم الاعتراف بهذه الحقوق للمتهم إلا بالقدر الذي يتقرر فيه ذلك بالنسبة للجميع ، فما دام المشرع يتجاهل حق الصمت والكذب بالنسبة للشاهد ولا يقصيه من التزام الادلاء بأقواله إلا في بعض الحالات الاستثنائية ، يجب إذن معاملة المتهم في هذه الحالة على وجه يتشابه مع ما هو متبع بالنسبة للشاهد الذي يكون على درجة قرابة قوية به ، فيترك له القانون حرية الاختيار بين تأدية الشهادة بالقواعد المنظمة لها .



ويذهب الفقه الغالب أنه لا يوجد أى تعارض بين حق المتهم فى الصمت وبين حق المجتمع فى الإثبات وإظهار الحقيقة ، لأن الحق فى الصمت يمثّل أحد مظاهر حرية المتهم فى الدفاع عن نفسه ، وكفالة حرية الدفاع من المبادئ المعترف بها فى جميع التشريعات المتمدينة الانسانية . واحدى الدعامات الأساسية التى يقوم عليها صرح العدالة الجنائية .

كما يذهب الفقه الى أن المتهم أن ياجأ للكذب دفاعا عن نفسه ، ولكن ليس باعتباره حقا من الحقوق التى تتطلب حماية كحق الصمت ولكن يوضعه رخصة أجازت تمكينا للمتهم من الدفاع عن نفسه ، وعلى أساس أن مسلك المتهم فى الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح اتخاذه دليلا على قيام المسئولية فى حقه ، وعلى ذلك فللمتهم أن يلجأ الى الكذب عند الادلاء بأقواله اذا رأى أن ذلك المسلك منه يحقق مصالحه فى الدفاع عن نفسه . وعلى ألا يترتب على سلوكه هذا أن يسوء موقفه فى الدعوى الجنائية ، أو يستمد منه أية قرينة تستغل ضده ، أو حتى خضوعه تحت طائلة العقاب .

فغريزة المحافظة على النفس تفرض على النفس وتفرض على القانون أن يترك لها مكانا فى اعتباره . وهذا القول يعد من المبادئ الثابتة التى قررها القضاء فى أحكامه .

وفى هذا تقول محكمة النقض أنه اذا قرن المتهم أقوالا فى التحقيق أو أمام المحكمة فإن هذه الأقوال تعتبر بمثابة الدفاع عن نفسه فى التهمة ويكون الغرض منها درء التشبهة عن نفسه ولا يمكن أن تعتبر الأقوال التى يبيد بها متهم دفاعا عن نفسه فى التهمة الموجهة اليه شهادة زور يؤخذ على الكذب فيها مهما مسّت هذه الشهادة الغير ، على أساس أن المتهم لا يحلف على قول الحق من جهة . ومن جهة أخرى لأنه لا يمكن أن يعتبر شاهدا فى دعوى تتعلق به ، اذ الشهادة فى عرف القانون لا تكون الا من شخص لا مصلحة له فى الدعوى . وعلى ذلك فللمتهم الحرية المطلقة فى كيفية ادارة دفاعه عن نفسه صادقا كان هذا الدفاع أم كاذبا .

( نقض ١٩٣٦/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٣٨ ق ٤ ص ٨ )

### وسائل حماية حق المتهم في الصمت :

يحرص المشرع دائما عند الاعتراف بحق ما على تقرير كافة الطرق الكفيلة بحمايته والتي يصبح بدونها ذلك الاعتراف عديم الفائدة ، وحق المتهم في الصمت ، توجد أكثر من وسيلة لحمايته ، بعضها ذات طبيعة وقائية تهدف أساسا الى تقرير حماية ذلك الحق في ذاته وتحول دون الاعتداء عليه ، وبعضها الآخر ذات طبيعة جزائية تحميه في حالة وقوع اعتداء فعلي عليه .

وتكمن الوسيلة الوقائية في ضرورة تنبيه المتهم قبل البدء في استجوابه الى حقه في التزام الصمت حيال ما يوجه اليه من أسئلة . ولذلك تحرص بعض التشريعات على الزام سلطة التحقيق بضرورة تنبيه المتهم لحقه في الصمت .

ويرى بعض الفقه عدم وجود ضرورة في الزام سلطة التحقيق بتنبيه المتهم الى تمتعه بحق الصمت . ولكن هذا القول محل نظر . اذ أن القول به يسلب الحق في الصمت كل مضمونه ، ويحرم المتهم في كثير من الأحيان من التمتع به حيث أن كثيرا من المتهمين لا يعلمون أن من حقهم ألا يجيبوا على ما يوجه اليهم من أسئلة ، بل أن معظمهم يعتقد أنه مجبر على الادلاء بأقواله .

ومن ثم فانه يلزم التنبيه دائما الى ذلك الحق من قبل السلطة المنوط بها مباشرة التحقيق قبل توجيه أى سؤال للمتهم ، بل ويعتبر هذا الالتزام اجراء ويترتب على مخالفته البطلان على أساس أنه اجراء جوهرى قصد به مصلحة المتهم وحده .

أما الوسائل الجزائية التي تجبى حق المتهم في الصمت اذا حدث اعتداء بالفعل عليه فانها تستند الى انتزاع السلطة لما يحتفظ به الفرد من مكنوناته الخاصة من ذاكرة وعقل باطن على غير ارادته . يعتبر اعترافا غير ارادى ، وبالتالي لا يصح للمجكمة التعويل عليه ، اذ لا يجوز مطلقا استعمال أى من الوسائل غير المشروعة ، ومنها بطبيعة الحال الأساليب العلمية الحديثة لاجبار المتهم على الكلام ، وألا يترتب على ذلك بطلان الاستجواب والحكم المبني عليه ، بل قد يكون هذا الفعل غير المشروع مكونا لجريمة تعذيب أو استعمال قسوة فيقع القائم به تحت طائلة العقاب وفقا لنص المادة ١٣٦ عقوبات والمادة ١٢٩ عقوبات .

## الفصل الثاني

### مناقشة الدليل

تعنى قاعدة وجوب مناقشة الدليل فى المواد الجنائية أن القاضى لا يمكن أن يؤسس اقتناعه الا على عناصر الاثبات التى طرحت فى جلسات المحاكمة وخضعت لحرية مناقشة أطراف الدعوى وفى هذا تنص المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز للقاضى أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة .

فعلى القاضى اذن أن يطرح للمناقشة كل دليل قدم فيها حتى يكون الخصوم على بينة مما تقدم ضدهم من أدلة ، ومن ثم يبطل الحكم إذا كان مبنيا على دليل لم يطرح للمناقشة أو لم تتج للخصوم فرصة ابداء الراى فيه ، ومن باب أولى إذا لم يعلموا به أصلا .

ويترتب على ذلك أن القاضى الجنائى ليس ملزما بتسبيب طرحه لبعض الأدلة أو الأخذ ببعضها الآخر ، فهو حر فى اقتناعه بالدليل الذى يراه طالما تحقق فيه شرط ثبوته بالأوراق وطرحه بالجلسة لتمكين الخصوم من مناقشته ، بل للقاضى أن يستعين فى اقتناعه بالقرائن التى تعزز الأدلة وتساندها طالما أن هذه الأدلة لها أصل بالأوراق وطرحت بالجلسة .

وقاعدة وجوب مناقشة الدليل تعتبر ضمانة هامة وأكيدة للعدالة حتى لا يحكم القاضى الجنائى من معلوماته الشخصية أو بناء على رأى الغير .

#### ١ - عدم جواز قضاء القاضى بناء على معلوماته الشخصية :

فلا يسوغ للقاضى أن يحكم بناء على معلوماته الشخصية فى الدعوى ، أو على ما رآه بنفسه أو حققه فى غير مجلس القضاء وبدون حضور الخصوم . ذلك أن هذه المعلومات لم تعرض فى الجلسة ولم تتج مناقشتها وتقييمها ومن ثم يكون الاعتماد عليها مناقضا لقاعدة الشفوية والمواجهة التى تسود بمزحلة المحاكمة .

لذلك يجدر بالقاضي الذي توافرت لديه معلومات خاصة في الدعوى أن يتنحى عن نظرها وإبداء أقواله كشاهد فحسب ، حتى يتمكن الخصوم من مناقشتها بحرية ، ويبتعد هو في الدعوى خشية تأثيره بمعلوماته ولو لم يكن لهذا التأثير من صدى ظاهر في أسباب حكمه .

أما المعلومات العامة عن الأشياء بصفة عامة فغير محظور الحكم بمقتضاها . إذ أن هذه المعلومات يفترض في كل شخص الإلمام بها .

والقاعدة سالفة الذكر لا يجب أن تتعارض مع حرية القاضي في الإثبات . ولذلك من واجب القاضي البحث عن الأدلة لكن بشرط أن يكون في نطاق إجراءات الدعوى .

### ٣ - عدم جواز قضاء القاضي بناء على رأى الغير :

يجب على القاضي أن يستمد الاقتناع من مصادر يستقيها بنفسه من التحقيق في الدعوى . وتطبيقا لذلك لا يجوز أن يحيل الحكم في شأن وقائع الدعوى ومستنداتها إلى دعوى أخرى غير مطروحة أو أن تعتمد المحكمة على أدلة ووقائع استقتها من أوراق قضية أخرى. لم تكن معلومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم .

غير أن ذلك لا يعنى حرمان القاضي بصفة مطلقة من الأخذ برأى الغير متى اقتنع هو به ، بل يتعين عليه في هذه الحالة أن يبين أسباب اقتناعه بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة إليه في الدعوى المطاوب منه أن يفصل فيها (١) .

### ٣ - قرينة البراءة (٢) :

قرينة البراءة تعني افتراض براءة كل فرد ، مهما كان وزن الأدلة أو قوة الشكوك التي تحوم حوله أو تحيط به ، فهو برى هكذا ينبغي أن يعامل وهكذا ينبغي أن يصنف طالما أن مسئوليته لم تثبت بمقتضى حكم صحيح نهائى صادر من القضاء المختص .

(١) النظرية العامة للإثبات في المواد الجنائية للأستاذ الدكتور هلالى عنبه أحمد ط. ١٩٨٧

(٢) الإثبات في المواد الجنائية للأستاذ الدكتور محمد زكى أبو عامر ط. ١٩٨٤



وهذه القرينة ضمانات هامة من ضمانات الحرية الشخصية للفرد ضده عسف السلطة من جهة وضد انتقام المجنى عليه وهي ضمانات مطلقة يستفيد منها المتهم سواء أكان مبتدئا أم كان مجرد عابثا . ويستفيد منها المتهم مهما كانت جسامة الجريمة المسندة اليه وعلى امتداد المراحل التي تمر بها الدعوى الجنائية منذ حامت حوله الشبهات والى اللحظة التي يصدر فيها ضده حكم الادانة الحائز لحجية الشيء المقضي فيه .

فاذا ما صدر الحكم النهائي بالادانة وجاز هذا الحكم حجية الشيء المقضي فيه انقلبت قرينة البراءة التي كان المتهم يعتصم بها في مختلف المراحل التي مرت بها الدعوى حتى صدور الحكم الحائز لحجية الشيء المقضي فيه الى قرينة ضده .

وقرينة البراءة لا تعود يعد أن سقطت اذا ما طعن في الحكم بطريق إعادة النظر وبالتالي فإن المحكوم عليه الذي يقرر إعادة نظر دعواه يتحمل وحده عبء تقديم الدليل القاطع على براءته ، لأن المحكوم عليه في أثناء إعادة نظر دعواه عند قبول الطعن بإعادة النظر لا يفترض براءته ، بل يفترض على العكس مسئوليته .

وافترض البراءة في المتهم الى أن يصدر حكم جنائي نهائي بإدانته . هي قرينة قانونية بسيطة أي تقبل اثبات العكس .

وافترض براءة المتهم تعززه الكثير من الاعتبارات العملية ، فحماية الحرية الشخصية للفرد وحماية أمنه الشخصي تفترض أن يكون تعامل السلطة معه قائما على أساس براءته ، لأن التعامل على أساس آخر سوف يكون عدوا على حريات الفرد ومقدراته .

وافترض براءة المتهم هو الضمانة الأولى التي تقى الفرد من مخاطر سوء الاتهام .

ويترتب على قرينة البراءة عدم جواز الطعن بطريق إعادة النظر في الحكم الحائز لحجية الشيء المقضي فيه .

كما يترتب على قرينة البراءة وجوب الإفراج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطيا اذا كان الحكم صادرا بالبراءة أو بعقوبة أخرى لا يقتضي تنفيذها الحبس أو اذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو اذا كان المتهم

تقد قضي في الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم عليه الذي كان مطلق السراح قبل صدور الحكم الابتدائي عليه بالاذانة مطلق السراح مؤقتا خلال الميعاد المقرر للطعن وأثناء نظره وذلك في الحدود التي يوجب فيها القانون وقف تنفيذ الحكم .

إذا كان مضمون قرينة البراءة هو افتراض البراءة في المتهم فإن ذلك معناه أن هذه القرينة هي التي تحكم أو ينبغي أن تحكم الاثبات في المواد الجنائية ، فالمتهم لا يكون ملزما باثبات البراءة ، لأن ذلك أمر مفترض فيه ، وإنما تلزم النيابة العامة باعتبارها ممثلة الاتهام والمفروض من الجريمة بآثبات الجريمة ونسبتها الى المتهم . فإذا كان الدليل الذي قدم قاصرا أو غير كاف وجب القضاء ببراءة المتهم لأن الشك ينبغي أن يفسر لصالحه .

وأفتراض البراءة في المتهم الى أن تثبت مسؤوليته بمنتهى حكم منحيح ونهائي صادر عن القضاء المختص تفرض معاملة المتهم خلال مراحل الاجراءات معاملة الأبرياء وبالتالي لا يجوز منطقيا سلب خريته أو تقييدها أثناء المراحل التي تمر بها الدعوى الجنائية الى أن يصدر حكم نهائي بأدائته .

وإذا كان لرجال الضبط القضائي اتخاذ بعض الاجراءات التحفظية كاجراء القبض أو الحبس الاحتياطي فينبغي أن يكون تقرير تلك الاجراءات استثناء وأن يكون محاطا من حيث نطاقه وشروطه وصفة القائم به بطريقة تنفيذه بكافة الضمانات التي تكفل حصرا في أضيق نطاق ممكن .

#### ٤ - الشك يفسر لصالح المتهم (١) :

عندما لا يطمئن القاضي لثبوت التهمة أو لثبوت نسبتها الى المتهم ، أو عندما تكون الأدلة المقدمة ضده غير كافية ، يكون القاضي الجنائي ملزما بإصدار حكمه ببراءة المتهم ، وهو ما يعبر عنه بأن الشك يفسر لصالح المتهم .

وهذه القاعدة هي إحدى نتائج قرينة البراءة .

ويستقر قضاء النقض على أن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال . فإذا كانت المحكمة لم تثبت

(١) الاثبات في المواد الجنائية للأستاذ الدكتور محمد زكي أبو غامر ط ١٩٨٤

من الأدلة التي ذكرتها الى الجزم بوقوع الجريمة من المتهم ، بل رجحت وقوعها منه فحكمها بأدانتها يكون خاطئا واجبا نقضه ، وأنه يكفي لسلامة اقتناع القاضي ببراءة المتهم التشكك في صحة اسناد التهمة للمتهم .  
( نقض ١٦/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٦٠ )

والشك الذي يمكن أن يقوم في عقيدة القاضي في عمالية التقدير القانوني التي يبذلها لاصدار الحكم الجنائي ، يمكن أن يكون محله أمورا عديدة . لكن الشك الوحيد الذي يلزم القاضي الجنائي باصدار الحكم ببراءة المتهم هو الشك الذي محله الوقائع التي تأسس عليها المسؤولية الجنائية .

فاذا كان الشك متعلقا بمسألة من مسائل القانون فلا أثر له ولا تأثير على مبدأ المسؤولية الجنائية سواء أكان هذا الشك متعلقا بالمتهم أو القاضي . فلا يقبل الاعتذار بالجهل بالقانون . ولا يقبل القول بوجود غموض أو شك أحاط بمضمون النص ، للقضاء بالبراءة .

أما اذا كان الشك قد تعلق بمسألة واقع فان هذا الشك ينبغي تفسيره في المعنى الذي يكون في مصلحة المتهم ، يستوى أن يكون هذا الشك موضوعيا ، وهو الشك الذي يوجد عندما يتأرجح مضمون الدليل بين معنيين متناقضين ، أو أن يكون هذا الشك شخوصيا مصدره عدم الاطمئنان لصدق الدليل .

ويترتب على تطبيق مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم هو القضاء ببراءة المتهم ، لأن وجود هذا الشك معناه أن اقتناع القاضي يتأرجح بين ثبوت التهمة ومسؤولية المتهم عنها وبين عدم ثبوتها . ويكون لهذا الحكم قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم المدنية .

وقاعدة الشك يفسر لصالح المتهم تقف قيда في مواجهة حرية القاضي في الاثبات لتقييم التوازن الدقيق في مجال تقدير الأدلة .

وتتجه محكمة النقض الى أنه ينبغي لسلامة اقتناع القاضي ببراءة المتهم التشكك في صحة اسناد التهمة للمتهم ، وهو بالتالي غير ملزم بالرد على أي دليل من أدلة الثبوت ما دام قد داخله الريب والشك في عناصر الاثبات ، على أساس أن اغفال التحدث عن تلك الأدلة يفيد ضمنا اطراحها ، بشرط أن تورد في حكمها بالبراءة مما يدل على أنها واجهت عناصر الدغوى وألمت بها على نحو يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها عن بصير وبصيره ، لأن التهمة لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين .

## الفصل الثالث

### مشروعية الدليل

يكون الدليل باطلا اذ استحصل عليه بالمخالفة للقانون . واذا كان الدليل الباطل هو الدليل الوحيد فلا يصح الاستناد اليه في ادانة المتهم ، والا كان مشوبا بعيب التسبيب . فاذا شاب التفتيش عيب يبطله فانه يتناول جميع الآثار المترتبة عليه مباشرة .

وقد يكون من بطلان الدليل راجعا لمخالفة حكم في الدستور ، أو في قانون العقوبات . وفي الحالتين يكون البطلان متعلقا بالنظام العام .

وقد يرجع البطلان الى مخالفة قاعدة أساسية من قواعد الاجراءات ، وعندئذ قد تكون القاعدة متعلقة بالمصلحة العامة أو لمصلحة الخصوم .

وقد تترتب على المخالفة أجزية تأديبية أو مدنية . فالموظف الذي يعهد اليه القانون بعمل قد يتصرف على وجه مخالف لواجباته فيستحق المؤاخذة التأديبية . كما يمكن مجازاته مدنيا عن كل خطأ سبب ضررا للغير طبقا لقواعد المسؤولية المدنية .

وقد يترتب أيضا أجزية عقابية مثل ما تنص عليه المادة ١٢٦ عقوبات والخاص بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف ، أو ما تنص عليه المادة ١٢٨ عقوبات الخاصة بدخول منزل شخص بغير رضائه . أو ما تنص عليه المادة ٢٨٠ عقوبات بشأن القبض على الناس وجسدهم دون وجه حق . وكذلك المادة ٣٠٦ عقوبات ، ٣٠٩ مكرر أ والخاصة بالتقاط التسجيلات واستراق السمع والتسجيل .

وقد أخذ المشرع في المواد من ٣٣١ - ٣٣٧ بوضع نظرية للبطلان الذاتي عند مخالفة القواعد الأساسية لقانون الاجراءات الجنائية . اذا كان الغرض من الاجراء هو المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو غيره من الخصوم فيكون الاجراء جوهريا ويترتب على عدم مراعاته البطلان .

اما اذا كان الغرض من الاجراء هو الارشاد والتوجيه فلا يبطلان



إذا لم يراع هذا الاجراء ، وللتعرف على الإحكام الجوهرية يتعين الرجوع الى  
علة التشريع . فالبطلان المطلق هو الذى يترتب على مخالفة قاعدة أساسية  
من قواعد القانون العام .

### مشروعية الاستعانة بالأجهزة العلمية الحديثة :

تقوم الاجراءات الجنائية على دعامات قوية تضمن للأفراد حرياتهم  
الشخصية وكرامتهم الانسانية ، فهي تحرم ممارسة كافة الأساليب القهرية  
التي تهدف الى انتزاع الاعترافات والأقوال من المتهمين خلال اجراءات الدعوى  
الجنائية . فللمتهم دائما الحرية الكاملة فى أبداء أقواله بإرادته الحرة .  
وأي قول يثبت أنه صدر تحت وطأة أى من تلك الأساليب يكون باطلا  
ولا يعتد به .

### أ - مشروعية الاستعانة بجهاز كشف الكذب :

يذهب غالبية الفقه المصرى الى الوقوف بقوة فى وجه استخدام أجهزة  
كشف الكذب ، لأن هذا الاستخدام لا يقدم ضمانات علمية أكيدة ، فمن  
الصعب الحكم على قيمة جهاز ليس له مقاييس ثابتة ، كما أن ردود الانفعالات  
التي تعبرى الشخص المستجوب بواسطته والتي يتم رصدها قد تكون  
مختلفة تماما عن الشعور بالاثم الناتج عن الجريمة موضوع التحقيق .  
وعلى ذلك اذا ما أسفر الجهاز عن اقرار من المتهم فانه يكون وليد قدر من  
التأثير يكفى لإبطاله .

ولقد كفل القانون للمتهم حقوقا للدفاع لا يجوز المساس بها ،  
ومنها حقه فى الصمت وحقه فى حرية الدفاع عن نفسه صادقا كان أم كاذبا .

كما أن استخدام هذا الجهاز يمثل احدى صور الاكراه المعنوى الذى  
يؤثر فيما يدلى به الشخص الخاضع للاختبار من اقرارات . حتى ولو كان  
نتيجة رضاء الشخص الخاضع له .

فهذا الاجراء يمس كرامة الانسان وحريته فى التفكير ورغبته فى  
عدم الكشف عما يحتفظ به لذاته ، فهو اجراء غير مشروع ولا يجوز اللجوء  
إليه عند مباشرة الاجراءات الجنائية سواء رضى المتهم باستخدامه أو لم يرض  
بذلك ، وسواء كان هذا الرضاء سابقا أم لاحقا لمباشرة مثل هذا الاجراء .

## ب - مشروعية استخدام الأجهزة العلمية الحديثة للتصنت على المحادثات التليفونية والأحاديث الشخصية وتسجيلها :

ان مبدأ حرمة الاتصالات الخاصة بالأفراد من المبادئ الأساسية المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز الخروج عليها . غير أن القانون المصرى خرج على هذه القاعدة استثناء فى بعض الحالات ، متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة ، على اعتبار أن مصلحة المجتمع تعلو على حقوق الأفراد المتعلقة بسرية اتصالاتهم

١ - يجوز لقاضى التحقيق أن يراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن يقوم بتسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص بشرط أن يكون لهذا الاجراء فائدة فى ظهور الحقيقة وأن تكون المراقبة أو التسجيل لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

٢ - أما اذا كانت النيابة العامة هى التى تتولى التحقيق فيتعين الحصول مقدما على أمر مسبب من القاضى الجزئى الذى يقوم باصداره بعد الاطلاع على الأوراق واطمئنانه على ما ورد بها ، وله مطلق الحرية فى الاذن بهذا الاجراء أو رفضه حسبما يرى . ويخضع فى ذلك لاشراف محكمة الموضوع .

ويجوز للقاضى الجزئى أيضا أن يندب أحد مأمورى الضبط القضائى مباشرة لتنفيذ هذا الاجراء . ويلاحظ فى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة أو مددا أخرى مماثلة .

٣ - للنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات ، ولا يجوز لها أن تندب أحد مأمورى الضبط القضائى .

غير أن القول بأن استخدام أجهزة التصنت والتسجيل الحديثة فور اجراءات الدعوى الجنائية للحصول على اعترافات أو أقوال للمتهمين يعد اجراء مقبولا ، ولا يغير من ذلك القول بوجود اذن بالتصنت أو التسجيل صادر من السلطة القضائية .

ان الاستخدام غير المحرم للأجهزة السمعية والبصرية فى التحقيقات الجنائية يجب أن يبتعد عن أى مناس بحق الاتصان فى الخلوة وسرية محادثاته واتصالاته الخاصة .

### ج - مشروعية استخدام العقاقير المخدرة والتنويم المغناطيسى :

ما هو جدير بالذكر أن دساتير معظم الدول تحرم ممارسة كافة أساليب القهر والتعذيب مع المتهمين فى القضايا الجنائية لانتزاع الاعترافات والأقوال سواء اتخذ ذلك شكل الاعتداء المادى أو التعذيب النفسى العقلى . غير أن المشرع لم يفصح عن موقفه صراحة فيما يتعلق بمدى مشروعية استخدام تلك الأساليب .

ويتجه غالبية الفقه الى تحريم استخدام أى من هذه الأساليب العلمية الحديثة فى مجال الاثبات الجنائى للحصول على اعترافات أو أقوال من المتهم . اذ يعتبرون تخدير المتهم ضربا من ضروب الاكراه المادى مما تصبح معه كافة الاعترافات والأقوال الناجمة عنه باطلة ولو كانت صادقة لأنها وليدة اكراه مهما كان قدره .

كما أن المنوم مغناطيسيا يخضع لايحاءات تملى عليه من قبل القائم بعملية التنويم ، لأن التنويم المغناطيسى يؤدى الى حجب الذات الشعورية للنائم مع بقاء ذاته اللاشعورية تحت ذات المنوم المغناطيسى وفى ذلك تعطيل للمهام الأساسية للوظائف العليا لتفكير عقل الانسان . فمثل هذه الطرق تلغى الارادة الواعية لدى الشخص الخاضع لها وتسلبه حريته فى التصرف فيسترسل فى الادلاء بالأقوال وهو عاجز عن السيطرة عليها ، بينما يجب دائما أن يكون المتهم فى مأمن من كل تأثير خارجى قد يقع عليه أثناء الادلاء بأقواله حتى لا تتغيب ارادته ويفسد اعترافه . كما ان استخدام هذه الأساليب العلمية المستحدثة فى المجال الجنائى يعد اهدارا لحق المتهم فى الاجابة أو عدم الاجابة على الأسئلة التى توجه اليه ، وهى بذلك تمس حقا شخصيا له فى أن يحتفظ بما يشاء من معلومات يريد جعلها قاصرة عليه وحده . بالإضافة الى أن العلم لم يتوصل بعد بطريقة قاطعة الى صحة النتائج المستمدة منها ، فضلا عن احتمالي الاختلاف فى تفسير ما يدلى به الشخص من أقوال تحت تأثيرها .

بل ان استخدام تلك الأجهزة يمكن أن يكون زكنا من جريمة يعاقب عليها القانون كجرائم التعذيب والجرح العمد وفساد سر المهنة اذا تم اجزاؤها مثلا بواسطة طبيب .

## الأساليب العلمية المستحدثة فى التحقيق الجنائى وحق المتهم فى الصمت والتجاء الى الكذب

ان الأساليب الحديثة تتنافى وحق المتهم فى التعبير عن ارادته ، بحرية وفى الدفاع عن نفسه بالطريقة التى يعتقد أنها محققة لمصلحه حيث تعمل هذه الطرق على تعطيل الارادة الواعية للمتهم بانتهاك الملكات العليا لتفكير العقل البرى واضعاف الحاجز بين العقل الواعى والعقل الباطن ، فتجعل الشخص غير قادر على التحكم فى ارادته فيما يريد الاضفاء به أو عدم البوح به فيسترسل فى الادلاء بأقوال هو عاجز عن السيطرة عليها ، مما يعنى اجباره على ادانة نفسه وهو ما لا يريده أو يرغب فيه ، لأنه لو كانت لديه الرغبة فى الاعتراف لقام بذلك وهو حر الارادة ودون تعريض جسده لمخاطر الحقن بالمادة المخدرة أو الخضوع لحالة من التنويم المغناطيسى تتميز بنقصان أو انخفاض درجة الوعى لديه وتقوى من عملية الايحاء اليه للافصاح عن أشياء قد يرفض الفعل الظاهر فى حالة وعيه الافصاح عنها . وهذا يتعارض وحق المتهم فى الصمت والكذب .

ان للمتهم دائما حرية كاملة فى الكلام وفى الصمت ، ومقتضى هذا الحق أن يتمكن المتهم من ابداء أقواله فى حرية تامة ودون ضغط أو اكراه أو تعذيب أو خديعة . ويشمل ذلك حق المتهم فى الصمت والامتناع عن الإجابة عن كل أو بعض الأسئلة الموجهة اليه ، دون أن يؤخذ مسلكه هذا كدليل أو قرينة ضده . وهذا القول يشمل بالتالى حظر استخدام العقاقير المخدرة أو التنويم المغناطيسى أو أجهزة كشف الكذب أو الأساليب الالكترونية فى التسجيل والتصنت أو غير ذلك من وسائل التأثير على ارادة المتهم . وعلى السلطة المنوط بها كشف الحقيقة فى جريمة ما عندما يستخدم المتهم حقه فى الصمت أن تبنى الادانة على دليل مستقل عن المتهم يتكون من عناصر أخرى غير أقواله ، على أساس أن حق المتهم فى الصمت يعد من مظاهر حق الفرد فى الخصوصية والذى يعتبر من دعائم التنظيم الاجتماعى السليم ، لأنه متى قوضت معنويات الفرد اهتزت دعائم المجتمع نفسه بانتهاك الحق للانسان وهو حقه فى ألا يتسلل أحد الى حياته الخاصة . والكشف عن أسرار الكامنة فى أعماق نفسه .



لذلك فحق الصمت يعتبر من الحقوق المقررة لامتهم سواء نص عليه في القانون أم لم ينص على جميع الحقوق صراحة ، ولا يرتب لكل منها حماية خاصة ، فهو حق ليس في حاجة الى تقريره ، ومن العبث عدم الاعتراف به لأنه لا يوجد جدوى من القول بغير ذلك . فليس هناك أى طريقة مشروعة لاجراج المتهم الذى يرغب فى التزام الصمت عن موقفه ، ولا يجوز بطبيعة الحال الالتجاء الى وسائل الاكراه المادى أو المعنوى لجعله يتكلم . فقد تخلص الاستجواب من ألوان التعذيب التى كانت سائدة من قبل ، وهذا ما دفع البعض الى القول بأن للمتهم حق الصمت استنادا الى عدم وجود وسيلة مشروعة يمكن بها الزامه على الاجابة .

## الفصل الرابع

### عبء الاثبات (١)

ان القاعدة السائدة فى المسائل المدنية هى المساواة المطلقة بين طرفى الخصومة بمعنى انهما يتقاسمان عبء الاثبات فيما بينهما بذات الوسائل المرسومة فى القانون ، بينما القاضى يلتزم الحياد بين الطرفين ، فلا يتدخل القاضى لاثبات الحقيقة الا بصفة استثنائية ، وذلك فى المسائل المتعلقة بالنظام العام .

غير أنه فى القانون الجنائى فالأمر مختلف . فقاعدة أن أصل البراءة يعطى ذاتية خاصة للاثبات الجنائى لما كان الأصل فى كل انسان البراءة سواء من الجريمة أو من الالتزام ، فان من يدعى على خلاف هذا الأصل فعليه أن يثبت ادعاءه . وعلى ذلك يتعين على سلطة الاتهام أو المدعى المدنى اثبات توافر جميع أركان الجريمة . وفى هذا بعض التشابه بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية غير أنه يشور البحث حول من يتحمل عبء الاثبات ، هل هو المتهم أم سلطة الاتهام ؟ .

#### ١ - اثبات الجريمة :

فى المواد الجنائية يقع عبء الاثبات على عاتق المدعى وهو سلطة الاتهام وبالتبعية على المدعى المدنى . فيجب عليه اثبات عناصر الجريمة وتحقيق الضرر ورابطة السببية التى تربط هذا الضرر بسلوك المتهم . وهنا عليه اثبات العناصر المكونة للجريمة فيجب جمع عناصر الاثبات التى فى صالح المتهم اذا ظهرت لها وتقدمها للقضاء لأنها باعتبارها نائبة عن المجتمع يهتمها اثبات براءة البرىء ، كما يهتمها اثبات ادانة المدان .

وهكذا يجب على النيابة أن تثبت كل العناصر المكونة للجريمة ، سواء كانت هذه العناصر عامة أو خاصة ، كما يجب عليها أن تهضم كل عناصر قرينة البراءة .

---

(١) النظرية العامة للاثبات فى المواد الجنائية للأستاذ الدكتور هلالى عبد اللاه أحمد

### أ - بالنسبة لاثبات الركن المادى :

ان سلطة الاتهام والمدعى المدنى على كل منهما اثبات هذا الركن  
أيا ما كانت طبيعة الجريمة . والمدعى المدنى عليه فوق ذلك اثبات وجود  
الضرر . ويجب على سلطة الاتهام اثبات أى عنصر يتوقف على تخلفه عدم  
قيام الجريمة . فعليها اثبات كل العناصر المادية والسلبية حتى ولو كانت  
غير محددة طالما لم يوجد نص مخالف .

واذا كان الاتهام بجريمة شروع فيها فانه يجب على سلطة الاتهام بيان  
البدء فى التنفيذ والذى يتميز به الشروع عن المراحل السابقة للاعداد  
للمجريمة .

كذلك فى حالة الاشتراك ، فانه على سلطة الاتهام أن تثبت الواقعة  
الرئيسية المكونة للجريمة ، والقصد الجنائى ، وأحد أفعال الاشتراك  
المنصوص عليها قانونا .

### ب - بالنسبة لاثبات الركن المعنوى :

لا يكفى لادانة المتهم مجرد اثبات الفعل والامتناع من جانبه ، انما  
يجب بالاضافة الى ذلك اثبات أن هذا الفعل أو الامتناع كان بمحض إرادته ،  
أى ارتكبه عمدا أو قصدا .

فالعمد أو القصد يعنى العلم بارتكاب فعلا إجراميا وإرادة ارتكابه  
هذا الفعل . وهذا القصد يوصف بأنه قصد عام ، ويقع على عاتق سلطة  
الاتهام اثباته .

وفى بعض الجرائم يتطلب القانون نوعا خاصا من القصد ، ومن أمثلة  
ذلك ، نية ازهاق لروح فى القتل العمد ، ونية التملك فى جريمة السرقة .  
وفى هذين الغرضين وفى كل الجرائم ذات النتائج ينبغى على سلطة الاتهام  
أن تثبت أن الجانى كان يريد الوصول الى نتيجة إجرامية محددة بنص  
القانون .

والعنصر المعنوى لا يقتصر فقط على حالة الجريمة الثامة بل يكون واجبا  
أيضا فى حالة مجرد الشروع . وفى هذا الفرض الأخير فان عبء الاثبات  
للقصد الجنائى على عاتق سلطة الاتهام .

كذلك فى حالة الاشتراك فانه يجب توافر القصد الجنائى والذى يتمثل فى ارادة أو نية المشاركة فى تحقيق الجريمة المرتكبة ، ولذا يقع على عاتق سلطة الاتهام اثبات أن الشريك قصد الاشتراك فى الجريمة وهو عالم بها ، وأن تثبت أيضا أن هذا الشريك مع علمه بالواقعة قد ساعد فى الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكاب جريمة محددة فى الواقع بحيث لا يتحقق الاشتراك اذا ارتكب الفاعل جريمة مختلفة تماما عن تلك التى قصدها الشريك . أما بالنسبة للبائع على الجريمة فانه شئ متميز عن القصد الجنائى وبالتالي فانه لا يؤثر على العقاب ولا تلتزم سلطة الاتهام بإثباته .

وإذا كانت الجريمة غير عمدية فانه يجب على سلطة الاتهام اثبات خطأ المتهم . وهذا الخطأ قد يكون بسبب عدم التبصر أو الإهمال أو عدم مراعاة اللوائح . وفيما يتعلق بخطأ عدم التحرز أو الإهمال فيجب على سلطة الاتهام أن تثبت الخطأ حسب الأوصاف المنصوص عليها فى النص ، فعلى النيابة العامة أن تثبت ليس فقط الخطأ الذى ارتكبه المتهم ، بل أن تثبت أيضا النتيجة الضارة التى نجمت عن خطئه . أما فى حالة الخطأ فى عدم مراعاة اللوائح ، فان سلطة الاتهام لا يقع عليها اثبات عدم التحرز أو الإهمال بل يكفى أن تثبت أن اللائحة قد خالفها المتهم وأن هناك علاقة سببية بين مخالفة هذه اللائحة وتحقيق الضرر .

### ٣ - عبء اثبات ظروف الجريمة :

#### أ - الظروف التى تغير من وصف الجريمة أو من طبيعتها :

مثالها : جريمة السرقة باكراه .

فانه ينبغى اثبات وجود اكراه ماضى موجه الى انسان ويكون معاصرا لارتكاب السرقة ، أى من وقت الشروع فيها حتى تمامها ، وأن يكون هناك ارتباط بين الاكراه والسرقة ، أى أن تقوم بين الاثنين علاقة سببية : فلا اكراه اذا انتفت هذه العلاقة ولو كانا متعاصرين ، ويكفى اثبات الاكراه بالنسبة لمن صدرت منه هذه الأفعال حتى يتعدى أثرها للمساهمين معه فى ارتكاب الجريمة سواء أكان هؤلاء فاعلين أو مجرد شركاء أو سواء علموا بها أو لم يعلموا ، ذلك لأن الاكراه ظرف عينى يستتبع التشديد على جميع من قارف السرقة .

أما اذا وقعت السرقة ليلا ، فعلى سلطة الاتهام أن تحدد الوقت الذى



وقعت فيه الجريمة ، وما اذا كان هذا الوقت يقع فى الفترة ما بين غروب الشمس وشروقها .

### ب - الظروف التى تغير مقدار العقوبة :

وهى التى تغير العقوبة بالتشديد أو التخفيف أو بالاعفاء ، مع بقاء الجريمة على وصفها فاذا تعلق الأمر بتشديد العقاب ، كما هو الحال فى ظرف العود ، فان على سلطة الاتهام أن تثبت حالة العود بمقتضى صحيفة الحالة الجنائية .

### ٣ - عبء اثبات الشروط المفترضة للجريمة :

قد يتطلب القانون بجانب عنصر الجريمة بعض الشروط الأخرى التى يلزم توافرها لامكان القول بقيام الجريمة ، فمثلا يشترط فى جريمة خيانة الأمانة بجانب ركنى الاختلاس أو التبيد ، يكون سبق استلام الجانى المال بناء على عقد من عقود الأمانة .

واذا كان الأصل أن الاثبات الجنائى يخضع لمطلق تقدير القاضى الا أن مجال هذا الأصل ينحصر فى اثبات أركان الجريمة لا شرطها المفترض ، فهذا الشرط يخضع لحكم القانون الذى ينظمه .

فالقاضى الجنائى فى اثباته للشروط المفترضة للجريمة التى تستمد مصدرها من عمل قانونى يكون مقيدا بطرق الاثبات المقررة لاثبات هذا العمل ، وفيما عدا ذلك يجرى اثباته بكل الطرق وفقا لمبدأ حرية الاثبات واذا كان العمل القانونى ركنا فى الجريمة فانه يصبح مسألة جنائية تخضع لمبدأ حرية القاضى فى الاقتناع وبالتالي يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات .

### ٤ - عبء اثبات طرق الدفاع :

اذا دفع المتهم بتوافر سبب من أسباب الاباحة كالدفاع الشرعى ، أو مانع من موانع المسئولية كالاكراه أو سبب من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية كالتقادم ، فمن الذى يتحمل عبء الاثبات ؟ .

استقر قضاء النقض على أنه يكفى بالنسبة للمتهم أن يتمسك بالدفع الذى يواجه به المتهم دون أن يكون ملزما باثبات صحته وعلى النيابة والمحكمة التحقق من صحة هذا الدفع .

وإذا لم يتمسك المتهم بمثل هذا الدفع أمام المحكمة ، لم يخل ذلك دون واجب هذه المحكمة في التحقق من انتفاءها قبل أن تقضى بالادانة .

وأساس ذلك أن سلطة الاتهام أقدر من المتهم من حيث المكنات والصلاحيات التي يملكها وبالتالي فهي أقدر منه على أن تكشف للقاضي الحقيقة . كما أن القضاء يفرض عليهم القانون أن يتحرروا الحقيقة بأنفسهم طبقاً لمبدأ حرية الإثبات ، ولذلك يجب عليهم أن يحلوا محل المتهم في استظهار وسائل الدفاع إن لم يقدر المتهم على ذلك .

غير أن هناك حالات استثنائية معينة يلقي عبء نفي الاتهام على عاتق المتهم . ومثال ذلك المحاضر . فالمشرع في بعض الحالات يسبغ حماية وحجية مطلقة على المحضر بحيث لا يجوز للمتهم إثبات عكس ما ورد فيه إلا عن طريق النعي بالتزوير .

كما يوجد عددا من الحالات يفترض فيها القانون وجود العنصر المادي للجريمة ومثالها الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا طبقاً للمادة ٢٧٦ عقوبات ، مثل وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . فتتحقق الجريمة بمجرد وجود الشخص في حجرة نوم الزوجة بدون مسوغ مشروع .

كما يوجد عددا من الحالات يفترض فيها القانون وجود العنصر المعنوي . ومثالها : افتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . وعليه اثبات عدم علمه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش .

كما يوجد عددا من الحالات يفترض وجود العنصر المعنوي بواسطة القضاء . ومن تطبيقاتها افتراض علم الشريك في الزنا بزواج من زنى بها . وافتراض علم المتهم بجريمة هتك العرض بدون قوة أو تهديد ، فقد استقر القضاء على أن النيابة العامة لا تحمل عبء اثبات علم المتهم بهذه الأمور ، ولا تقبل من المتهم الدفع بجهله ، بل يتعين عليه أن يثبت هذا الجهل راجعاً إلى قوة قهرية أو ظروف استثنائية وأنه لم يكن في مقدوره أيضاً بحال أن يقف على الحقيقة (١) .

(١) النظرية العامة للاثبات في المواد الجنائية للأستاذ الدكتور هلالى عبد الله أحمد

## أحكام النقض في الإثبات الجنائي

### ١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم :

لما كان تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة ومدى اطمئنانها اليها بالنسبة الى كل متهم وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى تبرئة متهم آخر استنادا الى أن الدليل الوحيد القائم قبله هو اعترافه بمحضر جمع الاستدلالات الذي لم تطمئن المحكمة الى صحته ، وكان لا تناقض بين تبرئة الحكم لهذا المتهم من جريمة السرقة لعدم ثبوتها في حقه وبين ادانة الطاعن بهذه الجريمة لثبوت وقوعها منه استنادا الى الأدلة السائغة التي أورها الحكم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

( نقض ١٩٨١/٢/٨ - الطعن ٢١١٧ لسنة ٥٠ ق )

### ٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة - عدم اطمئنان المحكمة الى أدلة الثبوت كاف للحكم ببراءة المتهم :

لما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة واذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقضى بالبراءة الا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي الى عدم ثبوت التهمة في حق المطعون ضده - وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضي الدعوى وما يطمئن اليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله . لما كان ذلك وكان الحكم قد أفصح عن عدم اطمئنان المحكمة الى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص اليها فان النعي على الحكم بقالة القصور في التسييب يغدو غير سديد .

( نقض ١٩٨١/٣/٢٢ - الطعن ٢٣٩٢ لسنة ٥٠ ق )

### ٣ - سلطة محكمة الموضوع فى الموازنة بين أدلة الاثبات والنفى :

لما كان يكفى فى المحكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة لكى يقضى له بالبراءة اذ أن مرجع ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان من المقرر كذلك أنه لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناءً على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيهما وما يطمئن اليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها ، وانتهت بعد الموازنة بين أدلة الاثبات وأدلة النفى الى عدم ثبوت الاتهام فى حق المطعون ضده للأسباب السائغة التى أوردها الحكم والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلص اليها فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من فساد فى استدلال لا يعدو حقيقة أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨١/٤/٥ - الطعن ٢٦٠٥ لسنة ٥٠ ق )

### ٤ - مناط الحكم البراءة عند تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه - مثال لتسبيب مطلب :

من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم بالحقائق الثابتة بالأوراق ، وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الاثبات التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى معرض تبريره لقضائه ببراءة المطعون ضدهم على مناقشة الدليل قبل المطعون ضدهما الأول والثانى المستند من أقوال الشاهد الأول المتولى محمود السعيد ، دون أن يعرض للدليل قبل باقى المطعون ضدهم المستند من أقوال شهود الاثبات عباس أحمد أحمد وعبد الفهيم محمود خليفة وعارف حامد محمد حسن ، ودون أن يدلى برأيه فى هذا الجانب من أدلة الثبوت بما يفيد أن المحكمة فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به ، فضلاً عن أن الحكم لم يكشف عن معينة من الأوراق أو سنداه قيمياً انتهى اليه - فى عبارات



مجملة - من أن الحادث وقع - على حيد قوله - في ظروف اختلط فيها الحابل بالنابل حيث كان تبادل الأعيرة النارية بين طرفي الخصومة بطريق عشوائية دون تمييز مما يحمل على أن أولئك الذين لقوا حتفهم إنما أصيبوا بأعيرة طائشة من تلك التي أطلقت على مسرح الحادث ، الأمر الذي ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة كافية لظروف الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها .

( نقض ١٩/٤/١٩٨١ - الطعن ٢٣٩٤ لسنة ٥٠ ق )

#### ٥ - الدليل الذي يبنى عليه الحكم - ما يشترط فيه :

لئن كان من المقرر بمقتضى القواعد العامة أنه لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا بل لمحكمة الموضوع أن تكمل الدليل لاستعيته بالعقل والمنطق ، وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد اليه ، إلا أن ذلك مشروط أن يكون استدلالها لا عيب فيه ، ويؤدي منطقاً وعقلاً الى ما انتهى اليه ، ومحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن الأسباب التي أوردتها أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن قد تأسس على أنه لم يكن على علم بالتعديلات التي أدخلت على أجهزة السيارة المحركة لاعداد المخبأ السرى الذي وجدت آثار المخدر عالقة به ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بما مؤداه أن تلك التعديلات تنهض - بالاضافة الى تحريك الشرطة دليلاً على علمه بوجود المخبأ ومخدر الأفيون الذي كان به عند دخوله البلاد واذ كانت التحريات باعتبارها من الدلائل لا يجوز الاعتماد عليها وحدها في الاثبات بل يجب أن تكون مكملة للدليل ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم عن التعديلات التي أجريت على أجهزة السيارة لا يفيد حتماً - وعلى وجه اللزوم - توافر علم الطاعن بالمخبأ السرى وما حواه من مخدر ، خاصة وقد أورد الحكم بمدونات - فضلاً عن تقرير المهندس الفني - أنها لحقت تصميم السيارة بغرض ايجاد فراغ بها خفى عن الأعين - وهو ما لا يقطع على وجه اليقين بقيام ذلك العلم - مع أن الأحكام الصادرة الادانة يجب أن تبنى على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين ، لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيباً بما يكفى لنقضه .

( نقض ١٩٨١/١١/١ - الطعن ٣٨٩ لسنة ٥١ ق )

٦ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وأن تطرح ما يخالف

**اقتناعها من صور أخرى • الجدل حول تقدير أدلة الدعوى • لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض :**

فان المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشهود على النحو المتقدم بيانه - وهو لا ينافي الطاعن في أن له مأخذه الصحيح من الأوراق - سائفا في التدليل على معدل الواقعة طبقا للصورة التي استقرت لدى المحكمة كما أن ما أورده الحكم من أن الطاعن أخرج المطواة المستعملة في الحادث من ملبسه يتفق مع ما نقله الحكم من أقوال شقيقة المجنى عليها فان كافة ما يثيره الطاعن حول أقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى وبما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

( نقض ١٠/١١/١٩٨١ - الطعن ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق ) .

**٧ - محكمة الموضوع - ليست مقيدة بالأخذ بالأدلة المباشرة وحدها - بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء :**

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة وحدها ، بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء ، وكافة المكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وكان الحكم المطعون فيه - فيما انتهى اليه من وقوع الاعتداء على المجنى عليها أثناء نومها - قد استند الى ما ذكره شاهد الاثبات الأول من أن صوت الارتطام الذي سمعه لم تسبقه أي مناقشة تدور بين الطاعن والمجنى عليها ، وهو استنتاج سائغ لا يتنافر مع مقتضى العقل والمنطق ، فان ما يثيره الطاعن من أن الحادث بدأ بشجار وقع بينه وبين المجنى عليها إنما ينحل الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى والصورة

التي اعتنقتها للواقعة مستخلصة من تلك الأدلة ، وهو ما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٣/١/٤ - الطعن ٥٥٤٠ لسنة ٥٢ ق )

**٨ - يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للمتهم لكي يحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية - مثال لتسبيب سائق :**

حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الثبوت التي ساقتها سلطة الاتهام والتي انحصرت في أقوال المجنى عليه والتقارير الطبية الشرعي برر قضاءه بالبراءة في قوله « وحيث ان التهمة المنسوبة الى المتهم يحسبها الشك والغموض ولا يستقيم فيها دليل الاتهام وذلك للأسباب الآتية - ١ - تراخي المصاب في الإبلاغ فقد قرر أن الحادث وقع يوم ١٩٧٨/٨/٢٩ في حين أنه لم يقدم الشكوى الا في ١٩٧٨/١٠/٢٨ معللا ذلك بعطلة العيد وتردده على المستشفيات - ٢ - أن المصاب لم يتعرف على المتهم في عملية العرض التي ثبت بمعرفة محرر ضبط الواقعة بل تعرف على المتهم في عملية العرض التي تمت بمعرفة محرر ضبط الواقعة بل تعرف على غيره من أمناء الشرطة الذي تبين أن اسمه محمد ابراهيم أحمد والذي تبين انه كان بمستشفى الشرطة في الفترة من ٨/١ حتى ١١/٩/١٩٧٨ لاجراء عملية استخراج حصوة ومنح اجازة مرضية حتى ١/١٠/١٩٧٨ - ٣ - نفى مأمور القسم حدوث مثل هذه الواقعة وأضاف أنه لو كان ادعاء المجنى عليه صحيحا لكان توجه للمستشفى وتحرر له محضر بالمستشفى أو أنه كان أبلغ النيابة العامة في حينه لاتخاذ اللازم » . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة ان ما أورده الحكم من أن الطاعن رغم ما ذكره من أن الحادث وقع بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٩ فلأنه لم يبلغ به الا بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٨ كما أنه لم يتعرف على المطعون ضده عند عرضه عليه بين آخرين وانما تعرف على آخر ثبت انه كان نزير المستشفى في تاريخ الحادث انما يرتد الى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وكان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ المرجح في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن شصر وبصيرة ، وكان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الا بعد ان محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبالأدلة التي قام عليها الاتهام وانتهت بعد الموازنة بين أدلة الاثبات وأدلة النفي الى عدم ثبوت التهمة على حق المطعون ضده ، أما ما يثيره الطاعن من ثبوت كذب دفاع المطعون ضده بشأن المكان الذي كان موجودا به عند



وقوع الحادث فهو مردود بأن الحكم لم يقم قضاءه على صحة هذا المدافع ، كما أن ثبوت كذبه - بفرض صحة ما يدعيه الطاعن في هذا الشأن - لا تأثير له في منطق الحكم ازاء ما أفصح عنه من عدم الاطمئنان الى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها والتي تكفي لحمل قضائه . لما كان ما تقدم ، فإن كافة ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون غير سديد .  
( نقض ١٠/٥/١٩٨٣ - الطعن ١٦٥٩ لسنة ٥٢ ق )

**٩ - لا تلتزم المحكمة الا بالتحدث عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها - أثر ذلك :**

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الطبيب الشرعي دون التفسير الابتدائي المقدم في الدعوى واستخلص من ذلك رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم - لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة على العقل والمنطق فإن نعى الطاعن في شأن أخذ المحكمة بتصوير المجنى عليه للحادث دون تصويره هو يكون غير سديد .

( نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق )

**١٠ - الشهادة المرضية - دليل من أدلة الدعوى - خضوعها لتقدير قاضي الموضوع :**

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى أيضا على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن اليه وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم اليها من الطاعن لاثبات عذره لا تطمئن الى صحة ما ذهب اليه بسبب تخلفه عن حضور جلسات المحاكمة بدرجة تجعلها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة التي يتساند اليها لتبرير تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي لا ينازع في سبق علمه بها ومن ثم فإن إجراءات



المحاكمة تكون قد تمت صبيحة . ولما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقبل  
بالطعن الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور  
الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول فان الطعن يفصح عن أنه غير مقبول  
شكلا .

( نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ١٠٥٨ لسنة ٥٣ ق )

١١ - مناط الحكم بالبراءة عند تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة .  
- مثال لتسبيب معيب :

من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضى بالبراءة متى  
تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن  
ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على  
ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام  
الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع  
المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم  
الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد فى معرض تبريره  
للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قوله « وحيث انه بمطالعة الشكاوى  
أرقام ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ ادارى المنزلة وملحقاتها وانلحة رقم ٦٥٢٩  
سنة ١٩٧٤ ودفاع المتهمين ترى المحكمة أنه لما كان من المقرر أن الدليل فى  
المسائل الجنائية يجب أن يكون قائما على القطع واليقين لا على مجرد الشك  
وأن أقوال الشاهد ٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ لا تطمئن اليها المحكمة وتكون الأوراق  
جميعا خلوا من دليل على ثبوت التهمة قبل المتهمين ومن المقرر أنه يكفى فى  
المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم حتى  
يقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه تقدير الدليل ما دام  
الظاهر ان المحكمة أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . . وحيث أنه تأسيسا  
على كل ما تقدم تقضى المحكمة ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهم .  
وحيث أنه عن الدعوى المدنية فانه لما كانت الدعوى المدنية لا تقوم لها قائمة  
الا اذا كانت مستندة الى دعوى جنائية وكانت الدعوى الجنائية قد قضى فيها  
بالبراءة ومن ثم تضحى الدعوى المدنية غير مستندة الى أى أساس مما يتعين  
معه الحكم برفضها والزام رافعها مصروفاتها . . لما كان ذلك فان الحكم المطعون  
فيه اذ لم يورد مؤدى التحقيقات أو أقوال الشهود وأسباب عدم اطمئنان  
المحكمة اليها ، كما انه استند فى طرح أدلة الثبوت الى عبارات مجملة لا يبين  
منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستند من التحقيقات أو أقوال  
الشهود كانت ملمة بهذا الدليل الماما شاملا يهيم لها أن تمحصه التمحيص

الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة فإن الحكم لا ينبىء عن أن المحكمة حين قضت في الدعوى كانت ملزمة بأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة مما يشوبه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .  
( نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٨٨١ لسنة ٥٣ ق )

١٢ - لا يشترط تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني -  
يكفى أن يكون إجماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني :

قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون إجماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الادعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولي والفني ورد عليه في قوله « ان فحى الدليل الذي استندت اليه المحكمة في الاسناد والقاصر على اذ أنه لدى مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة قرر أن تصير المجنى عليها للحادث يتفق والدليل الفني اذ كون المتهم والمجنى عليه على أرض مستوية يكون المتوقع أن يتأتى حصول الاصابة النارية بالمجنى عليها حالة كون المتهم مصوبا فوهة ماسورة السلاح الى أسفل حال اطلاق النار » . وهذا الذي رد به الحكم على حالة التناقض بين الدليلين القولي والفني سائغ ويستند الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى التي اطمأنت اليها عقيدة المحكمة ، ومن ثم فان منعى الطاعن بالتناقض وفساد الاستدلال يكون غير سديد .

( نقض ١٩٨٣/٦/٧ - الطعن ٩٩٩ لسنة ٥٣ ق )

١٣ - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الدليل بالنسبة لكل منهم:

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم من اختصاص محكمة الموضوع وهي وحدها حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المجنى عليه وحده وأخذت بتصويره للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهمين الآخرين الذين قضت ببراءتهم فان ذلك يحق لها لأنه من سلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

( نقض ١٩٨٣/٦/٧ - الطعن ١٠٠٠ لسنة ٥٣ ق )

**١٤ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة - أثر ذلك :**

الأصل انه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائر تجربة محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها ، كما لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لا تمسارى في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود له أصله الثابت في الأوراق فان ما تثيره بشأن عدم كفاية أقوال من ورد ذكرهم من الشهود لاثبات الواقعة بمعزل عن الأدلة الأخرى التي استند اليها الحكم ينحل الى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٨/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٣٨١ لسنة ٥٣ ق )

**١٥ - للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية - علة ذلك - اقناعية الادلة في المواد الجنائية :**

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها اذ الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، ومن ثم فاحسنت المحكمة أن تقيم الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه ، فلا تثير عليها ان هي التفتت عن الشهادة المقول بتقديمها من الطاعنين ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

( نقض ٨/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٣٨٣ لسنة ٥٣ ق )

**١٦ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تظمن اليه من أدلة الدعوى - عدم التزامها بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها :**

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن اليه من أدلة وعناصر الدعوى طالما لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وأن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من امطاعن وحام حوله من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزل المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن القوة التدليلية لأقوال الضابط لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها فيها وهو ما لا يجوز التصدي له أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت المحكمة في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود الا ما تظمن اليه منها وتقيم عليه قضائها وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في ادانة الطاعن على أقوال المجنبى عليها والشاهدين اللذين أشار الطاعن اليهما وكان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال هؤلاء الشهود اطراحه لها فان النعي بتناقض أقوالهم لا يكون له محل .

( نقض ١٨/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٣٨٥ لسنة ٥٣ ق )

**١٧ - يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها :**

من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

( نقض ٨/١١/١٩٨٣ - الطعن ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق )

**١٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى - عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها :**

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها وتعويل القضاء عليها مرجعه



الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومتى أخذت بشهادة الشهود فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع . لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة . لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، ولا تقبل مصادر المحكمة في هذا التقدير كما أنها غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة الى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى النتيجة التي انتهى اليها الخبير الذي تنتبه وأخذت بها فان ذلك يفيد اطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الصدد ، ولا يقبل منه اثاره شيء من ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب ضم أصول بعض المستندات وأنه لم يطعن بالتزوير على أى منها ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره حاجة لإجرائه ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( نقض ١٩٨٣/١١/٨ - الطعن ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق )

**١٩ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - مناط ذلك - مثال لتسبيب سائق في تحصيل البراءة :**

من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - على ما تقدم بيانه - يكشف عن أن المحكمة قد محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبالأدلة التي قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي ، وأفصحت عن عدم اطمئنانها الى أقوال شهود الاثبات لأسباب حاصلها أن من بادروا بالإبلاغ بالحادث فور وقوعه ومنهم شاهد الاثبات الثاني قد اتفقت أقوالهم الأولى على أن الاعتداء على المجنى عليه وقع من شخص آخر خلاف المطعون ضدهما وان الشاهد الأول من شهود الاثبات قد ظاهرهم في ذلك في إحدى رواياته ، وهى أسباب سائغة تكفى لحمل النتيجة التي انتهت اليها ، فانه لا يكون هناك محل للنعي عليها في هذا الخصوص ، كما أنه لا محل لما تثيره الطاعنة

من التفات الحكم عما ورد بأقوال المطعون ضده الأول وبأقوال شهود نفيه من نسبة احداث الاصابة الى المطعون ضده الثانى ، وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن فى اغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ، ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المتهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قطع فى أصل الواقعة ، وأقيم فى جملته على الشك فى صحة إسناد التهمة الى أى من المطعون ضدهما مما لا محل معه للحديث عن سبق الإصرار أو الاتفاق على الاعتداء ، فان ما تنعاه الطاعنة فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

( نقض ١٩٨٣/١١/١٥ - الطعن ١٨٧٤ لسنة ٥٣ ق )

## ٢٠ - تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم من اختصاص محكمة الموضوع :

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر ، واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الشهود وأخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعنين وحدهم دون المتهمين الآخرين اللذين قضت ببراءتهم من تهمة الاتلاف وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٣/١١/٢٩ - الطعن ٢١٥٥ لسنة ٥٣ ق )

## ٣١ - الاثبات فى المواد الجنائية جائز - بحسب الأصل - بكافة الطرق القانونية . عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها - تحريات الشرطة - جواز الاستناد اليها لتعزيز باقى الأدلة .

تقدير الدليل مسألة موضوعية - عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض -  
مثال :

الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها الا ما استثنى منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال ، وكانت

الجريمة التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، وكان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة في هذا الصدد - بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ، ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون أو فاسدا الاستدلال إذا استظهر قصد الاتجار في حق الطاعن من الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وضبط المحقق والابر والمعزز بتحريات الشرطة ، ولا يعيب الحكم في هذا الصدد قوله بأن ضبط المحقق والابر يرشح لتوافر القصد المذكور طالما أنه استخلص من هذا الضبط ومن الأدلة الأخرى التي استند إليها وأنه قد ثبت في يقين المحكمة ثبوتا قاطعا مبناه الجزم واليقين أن الطاعن أحرز الجوهر المخدر بقصد الاتجار ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من دعوى مخالفة القانون وفساد الاستدلال على غير أساس ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٥/١/٩ - الطعن ٣٢٧٦ لسنة ٥٤ ق )

**٢٢ - يكفي أن يكون جماع الدليل القولي الذي أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق - سلطة محكمة الموضوع في وزن أدلة الدعوى - مثال :**

من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق وكان مؤدى أقوال المجنى عليه حسبما حصلها الحكم أن الطاعن أخرج سلاحه الناري ( مسدس ) وأطلق صوبه عيارين ناريتين محدثا إصابته برأسه وساقه اليمنى وهو ما لا يتناقض بل يتطابق مع ما أثبتته المحكمة من أن التقرير الطبي الشرعي أفاد أن إصابة المجنى عليه برأسه وفخذه ناريتين فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي والفني لما كان ذلك وكان ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من دعوى التناقض بين الدليلين ما دام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع - إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناجى دفاعه المختلفة والرد



عليها على استغلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أنه صوب سلاحه نحو المجنى عليه وأنه ثبت من التقرير الطبي الشرعى أن اصابتى المجنى عليه ناريتين تحدثان من ذات سلاح المتهم. ومن تصوير المجنى عليه وشاهد الاثبات لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٤/١/١٧ - الطعن ٥٦٤٧ لسنة ٥٣ ق )

### ٢٣ - الشك فى صحة اسناد التهمة يفسر لمصلحة المتهم :

لما كانت المحكمة وهى بصدد تقدير أدلة الدعوى بالنسبة للمتهم ماهر قدرى تكلا لا تطمئن لأقوال الفتيات الخمس بمحضر الضبط وتأخذ بأقوالهن فى تحقيق النيابة أما عن أقوال ضابط مكتب الآداب وما جاء بمحضر تحرياته فإن المحكمة لا تطمئن اليها بعد أن تبين أن الشقة محل الضبط مؤجرة لفاضل عبد القادر محمد قبل واقعة الضبط بأربعة أيام فقط . لما كان ما تقدم ، فإن التهمتين المسندتين للمتهم للمتهم تكونان محل شك مما يتعين معه إلغاء الحكم الغيابى المعارض فيه والقضاء ببراءته مما أسند اليه .

( نقض ١٩٨٤/٢/١ - الطعن ٢٦٦١ لسنة ٥٣ ق )

### ٢٤ - يجب أن تبنى الأحكام على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو براءته :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا ، وكان هذا الذى أجمله الحكم من مؤيدى محضر ضبط الواقعة - على ما تقدم بيانه - لا يكفى فى بيان واقعة الدعوى ، وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على النحو الذى يتطلبه القانون مما يصم الحكم بالقصور ، دون أن يعصمه من ذلك ما أورده من أن محرر المحضر أثبت ارتكاب الطاعن للجريمة المبينة بوصف التهمة ، اذ لا يبين منه من أين استقى محرر المحضر ما أثبتته من مقارفة الطاعن لهذه الجريمة ، فلا يعدو الأمر بهذه المثابة أن يكون رأيا لمحرر المحضر يحتمل الصدق والكذب ، واذا كان من المقرر أن الأحكام يجب أن



تبنى على الأدلة التي يقتنع بها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته ، - صادرا  
خفى ذلك عن عقيدة لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون أن يدخل  
فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما  
لسواه ، فان الحكم المطعون فيه اذ جعل أساس اقتناعه رأى محرر المحضر  
دون أن يتحقق بنفسه من صحة هذا رأى يكون قد تعيب بما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٥٨٠٧ لسنة ٥٣ ق )

**٢٥ - تقدير الأدلة المطروحة على بساط البحث مرجعه لمحكمة الموضوع :**

لما كان المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود  
وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة  
لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور  
أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ،  
ولها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما تقدم بيانه -  
قد استند فى استنباط الصورة التى اعتنقها لواقعة الدعوى الى أدلة سائغة  
من شأنها أن تؤدى الى ما رتبها عليها بغير تنافر مع حكم العقل والمنطق ،  
ولا تنازع الطاعنة فى أن لها معينها من أوراق الدعوى ، فان ما تثيره من عدم  
صحة تصوير الحكم للواقعة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة  
المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها ، مما لا تقبل اثارته  
أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٥٧٩٨ لسنة ٥٣ ق )

**٢٦ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها  
مجتمعة تتكون عقيدة القاضى :**

لما كان المقرر أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى  
بناء على الأدلة المطروحة عليه ، وان له أن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح  
إليها دليلا لحكمه ، ولا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث  
ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة فى  
المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى  
خلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى  
أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤيدة الى ما قصده الحكم منها ، فانه لا تشريب  
على المحكمة ان هى عولت فى تكوين عقيدتها على ما استظهرته من قيام  
خصوصية ثارية بين الطاعنين والمجنى عليهم ، باعتباره قرينة تعزز بها ما ساقته

من أدلة أخرى .

( نقض ١٩٨٤/٣/١٣ - الطعن ٦٦١٤ لسنة ٥٣ ق )

## ٢٧ - الشك في صحة اسناد التهمة يفسر لمصلحة المتهم :

يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا من عيوب التسبيب .

( نقض ١٩٨٤/٣/١٣ - الطعن ٦٥٧٥ لسنة ٥٣ ق )

## ٢٨ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . واطراح ما يخالفها من صور أخرى . حق لمحكمة الموضوع . ما دام سائغا .

لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها دون أن تتقيد في هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

( نقض ١٩٨٤/٣/١٣ - الطعن ٦٥٧٤ لسنة ٥٣ ق )

## ٢٩ - لا يشترط في الأدلة التي يعتد بها قاضي الموضوع في حكمه بالبراءة أو الادانة أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى :

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقة أدلة سائغة مستقاه من أقوال المجنى عليه وشهادة الاثبات وتقرير لجنة المشورة بالطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببرائته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . اذ الأدلة في المواد الجنائية ، فتساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة . بل يكفي أن تكون الأدلة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال المجنى عليه

بوشهادة الاثبات بالنسبة لكيفية حدوث الاصابة ونسبتها للطاعن وعول على تقرير لجنة المشورة بالطب الشرعى فيما يتعلق بوصف الاصابة وكونها أحدثت عاهة مستديمة بالمجنى عليه ، فان النعى على الحكم بدعوى القصور لأخذه بالتقرير الطبى الشرعى دون أن يكون مبينا به كيفية حدوث الاصابة ونسبتها الى الطاعن لا يكون له محل .

( نقض ١٣/٣/١٩٨٤ - الطعن ٦٨٤٢ لسنة ٥٣ ق )

٣٠ - يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى :

من المقرر أنه ليس بلامزم أن يتطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اعتراف الطاعن فى تحقيقات النيابة وحصلته بما لا يتناقض فى جوهره مع تقرير الصفة التشريحية .

( نقض ١٣/٣/١٩٨٤ - الطعن ٦٨٤٣ لسنة ٥٣ ق )

٣١ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها :

من المقرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، وفى اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانها الى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها .

( نقض ٢٧/٣/١٩٨٤ - الطعن ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق )

٣٢ - تكوين عقيدة المحكمة من مجموع الأدلة المطروحة أمامها فى الدعوى :

الأدلة فى المواد الجنائية ضمام متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

( نقض ٢٤/٤/١٩٨٤ - الطعن ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ ق )

**٣٣ - يجب أن تبنى الأحكام الجنائية على الأدلة المطروحة على المحكمة :**

من المقرر أن تقدير المحكمة لدليل في دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى ما دامت لم تطمئن الى الدليل المقدم فيها ، ذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح على المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته مستقلا في تكوين عقيدته بنفسه .

( نقض ١٩٨٤/٥/٨ - الطعن ٧٢٥٠ لسنة ٥٣ ق )

**٣٤ - تقدير الأدلة في الدعوى حق لمحكمة الموضوع . يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها :**

من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، فلا تصح مطالبته بالأخذ بدليل معين اذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة الى ما انتهت اليه ، كما هي الحال في الدعاوى المطروحة ، كما لا يلزم لصحة الحكم أن لا يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره .

( نقض ١٩٨٤/٥/١٥ - الطعن ٢٩٢٥ لسنة ٥٤ ق )

**٣٥ - تشكك القاضي في مدى صحة اسناد التهمة يفسر لصالح المتهم . وزن دليل النفي والاثبات من اطلاقات قاضي الموضوع :**

لما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة لكى يقضى بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد أن أحاطت



بظروف الدعوى وأملت بها وبالأدلة المقدمة فيها ، وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي الى عدم ثبوت التهمة في حق المتهمين للأسباب السائغة التي أوردتها الحكم والتي تكفل لحمل النتيجة التي خلص اليها ، ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم يعد نعيًا على تقدير الدليل ، وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٤/٥/١٥ - الطعن ٧٥٤٥ لسنة ٥٣ ق )

### ٣٦ - الدليل في المواد الجنائية - ما يشترط فيه :

المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحًا دالًا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقائن وترتيب النتائج على المقدمات .

( نقض ١٩٨٤/١٠/١٧ - الطعن ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق )

### ٣٧ - التشكيك في أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم - لا يستأهل ردا خاصا :

من المقرر أن أوجه الدفاع الموضوعي الذي يستهدف التشكيك في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة - على ما يسلم به الطاعن بوجه النعي - لا يستأهل من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بأدلة الثبوت التي استند اليها الحكم .

( نقض ١٩٨٤/١١/٦ - الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٤ ق )

### ٣٨ - لقاضي الموضوع أن يقدر الدليل القائم في الدعوى دون أن يكون ملزما ببيان سبب اطراحه - متى أفصح عن الأسباب التي من أجلها لم يعول على الدليل فيلزم أن يكون ما أورده مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج :

ولئن كان أساس الأحكام الجنائية انما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى فله أن يقدر الدليل التقدير الذي يطمئن اليه دون أن يكون ملزما ببيان سبب اطراحه ، الا انه متى أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها لم يعول على الدليل فانه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها .

( نقض ١٩٨٤/١١/٢٠ - الطعن ٦٥٣ لسنة ٥٤ ق )

**٣٩ - محكمة الموضوع - استخلاصها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر :**

من المقرر أن الأصل هو أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

( نقض ١٩٤٨/١٢/٤ - الطعن ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق )

**٤٠ - حالة التناقض بين الدليلين القولي والفني - موضوعي - عدم جواز اثارته أمام النقض لأول مرة :**

لما كان يبين من محضر جلسة المرافعة والتي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعنين الثاني والثالث - لم يثر شيئا مما أورده بوجه الطعن بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة - محكمة النقض - ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعي على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها .

( نقض ١٩٨٤/١٢/٤ - الطعن ٢٤٠٥ لسنة ٥٤ ق )

**٤١ - عدم لزوم تطابق الدليلين القولي والفني - مناط ذلك - مثال :**

الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الطاعنان لا ينازعان في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد الأول وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية له معينة الصحيح من الأوراق فإن ما أورده الحكم من دليل قولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفني بل يتلاءم معه ويكون ما يثيره هذان الطاعنان من وجود تناقض بينهما غير سديد .

( نقض ١٩٨٤/١٢/٤ - الطعن ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق )

**٤٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر - مؤدى ذلك :**

لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال

الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما هو الحال في هذه الدعوى ومن ثم فإن النعى على الحكم باعتناقه صورة دون أخرى للواقعة يكون غير سديد .

( نقض ١١/١٢/١٩٨٤ - الطعن ٢٥١٧ لسنة ٥٤ ق )

### ٤٣ - متى يجوز لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ؟ :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ومن ثم فلا على المحكمة ان هي أطرحت المستندات المقدمة من الطاعن لعدم اطمئنانها اليها .

( نقض ١٨/١٢/١٩٨٤ - الطعن ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق )

### ٤٤ - يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة لكي يقضى بالبراءة - مناط ذلك :

من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ، وأن المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بأن تعرض لكل دليل من أدلة الشبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الاثبات ، ولأن في اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الادانة ، وذلك كله ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وأملت بظروفها عن بصر وبصيرة .

( نقض ٥/٢/١٩٨٥ - الطعن ٨٠٧٧ لسنة ٥٤ ق )

### ٤٥ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة العناصر المطروحة على بساط البحث - أثر ذلك ومناطه :

لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل

القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاغن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب عليها ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت الى أقوال الضابطين شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي حوّل تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض .

( تقضى ١٩٨٥/٢/٥ - الطعن ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق )

#### ٤٦ - ما يكفي في الدليل الذي تطمئن اليه المحكمة :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها من أي دليل تطمئن اليه ولها أن تعول على قول المتهم في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت قولاً آخر له دون أن تبين السبب في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ، وحسبها في ذلك أن يكون الدليل الذي اطمأنت اليه واقتنعت به له مأخذ صحيح من الأوراق .



القسم الثاني

## طرق الإثبات

- الفصل الأول : الاعتراف
- الفصل الثاني : الشهادة
- الفصل الثالث : حجية الأوراق
- الفصل الرابع : القرائن
- الفصل الخامس : حجية الأحكام
- الفصل السادس : الخبرة
- الفصل السابع : المعاينة



## الفصل الأول

### اعتراف المتهم (١)

#### تعريف الاعتراف :

هو اقرار المتهم على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها . ويجب التفرقة بين الاعتراف وبين أقوال المتهم التي قد يستفاد منها ضمناً ارتكابه الفعل الإجرامي المنسوب إليه . فهذه الأقوال مهما كانت دلالتها لا ترقى إلى مرتبة الاعتراف الذي لا بد وأن يكون صريحاً في اقرار الجريمة .

فالاعتراف هو اقرار بارتكاب الفعل المسند إلى المتهم والاعتراف بطبيعته لا بد أن يكون واضحاً وصريحاً في الوقت ذاته .

ولذلك فإن أقوال المتهم واقراءه ببعض الوقائع التي يستفاد منها بالزوم العقلي والمنطقي ارتكابه للجريمة لا يعتبر اعترافاً وهذه الصفة اللازم توافرها في الاعتراف هي التي جعلت منه سيد الأدلة في الإثبات .

وجدير بالذكر أن الاعتراف ببعض الوقائع التي لا تتعلق بالجريمة لا يعتبر اعترافاً بالمعنى المقصود في قانون الإجراءات الجنائية ولكن هذا لا يحول دون أن تستند إليه المحكمة لإثبات ظروف الجريمة .

ولا يعتبر اعترافاً اقرار المتهم بصحة التهمة المسندة إليه ، ما لم يقر صراحة بارتكابه الأفعال المكونة لها .

واعتراف المتهم إما أن يكون شفهياً وإما أن يكون مكتوباً ، وأى منهما كاف في الإثبات . والاعتراف الشفوي يمكن أن يثبت بواسطة المحقق ،

(١) اعتراف المتهم فقهاً وقضاءاً للسيد المبتشاش عبدل خليل ط ١٩٨٥ .

(٢) اعتراف المتهم للأستاذ الدكتور سامي صادق الملا ط ١٩٦٨ .

أما الاعتراف المكتوب فليس له شكل معين • وهو في الحالتين يخضع لسلطة تقدير المحكمة واقتناعها به •

### خصائص الاعتراف :

١ - الاعتراف ليس بحجة في ذاته وإنما هو خاضع لتقدير المحكمة فيحقق للمتهم العدول عنه في أي وقت دون أن يكون ملزماً بأن يثبت عدم صحة الاعتراف الذي عدل عنه •

٢ - لا دخل للنية في الاعتراف ، لأن القانون هو الذي يرتب الآثار القانونية على هذا الاعتراف ولو لم تتجه نية المعترف الى حصولها •

٣ - يشترط في الاعتراف أن يكون صريحاً لا لبس فيه ولا غموض •

٤ - يجوز تجزئة الاعتراف ، وهو أمر متروك لسلطة القاضي وتقديره •

٥ - لا يتقيد الاعتراف بسن معينة ، فقد يصدر من الشخص

المميز •

٦ - الاعتراف قد يكون وسيلة للمتهم للدفاع عن نفسه •

٧ - الاعتراف أمر متروك لتقدير المتهم ومشيبته ، فإذا رأى أن الصفات أحسن وسيلة للدفاع بها عن نفسه ضد الاتهام الموجه له ، فله الحق المطلق في عدم الإجابة على الأسئلة التي توجه إليه •

٨ - لا يجوز تحليف المتهم اليمين القانونية قبل الإدلاء بأقواله والا كان الاعتراف باطلاً •

٩ - إذا تضمن اعتراف المتهم أقوالاً غير صحيحة مثلاً يعد ذلك تزويراً ولا يعاقب عليه •

١٠ - الاعتراف هو مسألة شخصية تتعلق بشخص المقر نفسه ، فإذا سلم المحامي بالتهمة المنسوبة الى موكله ولم يعترض فإن ذلك كله لا يعتبر اعترافاً صريحاً أو ضمناً ، وإذا أنكر المتهم فيسلم المحامي لا يعتبر حجة عليه • وسكوت المتهم مع تسليم المحامي وعدم اعتراضه لا يعتبر



إعترافاً من جانبه ، ومن ثم لا يصبح أن تعتبر المحكمة تسليم المحامي بصحة اسناد التهمة الى موكله أو بدليل من أدلة الدعوى حجة على المتهم المنكر .

١١ - حجية الاعتراف قاصرة على المتهم فقط ، فالأقوال الصادرة منه على متهم آخر فهي في حقيقتها ليست الا شهادة متهم على متهم آخر ، وهو من قبيل الاستدلالات التي يجوز للمحكمة أن تعزز بها ما لديها من أدلة أخرى .

### الاعتراف القضائي وغير القضائي :

الاعتراف القضائي هو الذي يصدر من المتهم أمام إحدى الجهات القضائية ، أي يصدر أمام المحكمة أو قضاء التحقيق .

أما الاعتراف غير القضائي فهو الذي يصدر أمام جهة أخرى غير جهات القضاء ، كما اذا صدر أمام النيابة أو مأمور الضبط القضائي ، أو في تحقيق إداري أو أمام أحد الأشخاص أو في محرر صادر منه ، وكذلك التسجيل الصوتي .

ويتخضع الاعتراف - كقاعدة عامة - لمبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته ، فله كامل الحرية في تقدير قيمة الاعتراف سواء كان قضائياً أو غير قضائي . فليس هناك ما يمنع من أن يكون الاعتراف غير القضائي سبباً في الإدانة لأنه لا يخرج من كونه دليلاً في الدعوى يخضع لتقدير القاضي كباقي الأدلة ، ولكن قيمته في الاقتناع تتوقف على الثقة في السبب التي صدر أمامها الاعتراف ، أو شهادة من صدر الاعتراف أمامه ، وفي قيمة المحضر أو الورقة التي دون فيها ، وهو أمر يحتاج الى تدعيم من سائر الأدلة المطروحة في الدعوى للتأكد من مطابقته للواقع .

### الاعتراف الكامل والاعتراف الجزئي :

وقد يكون الاعتراف كاملاً كما قد يكون جزئياً . فالاعتراف الكامل هو الذي يقر فيه بصحة اسناد التهمة اليه كما وصفتها سلطة التحقيق .

قد يكون الاعتراف كاملاً كما قد يكون جزئياً . فالاعتراف الكامل هو الذي يقر فيه بصحة اسناد التهمة اليه كما وصفتها سلطة التحقيق .

وقد يكون جزئياً اذا اقتصر المتهم على الإقرار بارتكابه الجريمة التي

وكنها المبادئ نافية مع ذلك مسئوليته عنها ، أو اعترافه بمساهمته بوصفه شريكاً بالمساعدة ونفى قيامه بارتكاب السلوك الاجرامى المنسوب اليه .  
أو اذا أقر المتهم بارتكاب الجريمة ولكن فى صورة مخففة تختلف عن التصوير المنسوب اليه .

### تجزئة الاعتراف :

اذا كان الاعتراف يخضع لتقدير المحكمة باعتباره دليلاً يعكس الاستناد اليه ، فيكون من سلطة المحكمة أن تطرحه كلية أو تأخذ بجزء منه وتطرح الباقي طالما لم تطمئن اليه .

وهذه القاعدة العامة مستفادة من حرية المحكمة المطلقة فى تكوين اقتناعها . وعلى ذلك فان اعتراف المتهم يقبل التجزئة .

فيمكن للقاضى تجزئة الدليل المقدم فى الدعوى والذى طرح بالجلسة قيأخذ منه ما يفيد فى تكوين عقيدته متى اطمأن اليه ويطرح ما لا يطمئن اليه . والاعتراف فى هذا شأنه شأن الأدلة الأخرى .

والمقصود بتجزئة الاعتراف ، أن تستند المحكمة الى اعتراف المتهم بوقائع معينة وتطرح اعتراضه بالنسبة لوقائع أخرى وردت لأنها لم تطمئن الى صدقها .

فإذا كان الاعتراف الجنائى بسيطاً ، بأن أقر المتهم بالواقعة بدون قيد ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك مجالاً لتحليله أو تجزئته فيتعين الأخذ به كاملاً أو طرحه برمته .

وقد يكون الاعتراف الجنائى موصوباً ، وذلك اذا قرنه المتهم بظروف أو وقائع اذا صحت فانها تبيح الفعل أو تمنع المسئولية أو تمنع العقاب أو تخففه .

ففى هذه الحالة ، تكون المحكمة غير ملزمة بأخذ اعتراف المتهم بنصه وظاهره بل لها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئه وتأخذ منه ما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها .

الا ان تجزئة الاعتراف لا تصنع قانوناً الا اذا كان الاعتراف قد انصب على ارتكاب الجريمة ، وانحصر انكار الجانى على الوقائع التى تتعلق بظروف الجريمة أو تقدير العقاب .

وفى هذه الحالة يقتصر أثر الاعتراف على الجريمة مجردة من ظروفها  
أما تقدير ثبوت هذه الظروف فهو يخضع لتقدير المحكمة واطمئنانها من  
سائر أدلة الإثبات .

وينبغي على المحكمة دائما اذا طرحت الاعتراف الجزئى أن تبين  
الأسباب التى استندت اليها فى ذلك ، غير ان تسبيب طرح الاعتراف الكامل  
أو الجزئى يستلزم أن تكون المحكمة قد قضت بعكس ما يؤدى اليه الاعتراف  
وعلى ذلك فان التسبيب يكون واجبا فى الاعتراف الكامل اذا قضت المحكمة  
بالبراءة ، ويكون واجبا فى الاعتراف الجزئى اذا هى قضت بالادانة .

#### شروط صحة الاعتراف :

الاعتراف دليل من أدلة الإثبات ، ولكل دليل شروط وقواعد تتحقق  
به صحته وبالتالي ثقة المحكمة فيه والاستناد اليه فى حكمها .

وبعض هذه القواعد وارد صراحة فى التشريع والبعض الآخر من اجتهاد  
الفقه والقضاء .

#### أولا - الأهلية الاجرائية للمعترف :

الأهلية الاجرائية هى الأهلية لمباشرة نوع من الاجراءات على نحو يعتبر  
معه هذا الاجراء صحيحا وينتج آثاره القانونية . ويشترط فيها توافر  
الادراك أو التمييز وقت الادلاء بالاعتراف ، بأن يكون للمتهم المعارض القدرة  
على فهم ماهية الأفعال وطبيعتها وتوقع آثارها .

وعلى ذلك لا يتمتع بكامل الأهلية كل من الصغير والمجنون أو المصاب  
بعاهة عقلية والسكران .

#### ثانيا - تمتع المتهم بحرية الاختيار :

يجب أن يكون المتهم قد أدلى بالاعتراف وهو فى كامل ارادته ، بأن  
تكون ارادته حرة واعية ، بعيدة عن كل ضغط من الضغوط التى تعييبها  
أو تأثير عليها ، فأى تأثير يقع على المتهم سواء أكان عنقا أو تهديدا أو وعدا  
يعيب ارادته وبالتالي يفسد اعترافه .

أما اذا صدر الاعتراف من المتهم باختياره وهو بكامل ارادته بدون  
أى ضغط أو تأثير ، فإنه يكون دليلا صحيحا مقبول فى الإثبات .

والتأثير الذي قد يؤثر في اعتراف المتهم أما أن يكون تأثير أدبي كالوعد والوعاء والتهديد وتحليف المتهم اليمين والحيلة والحدوع . وقد يكون التأثير ماديا كالعنف وارهاق المتهم بالاستجواب المطول أو استخدام كلاب الشرطة والتنويم المغناطيسي واستعمال العقاقير المخدرة .

فإذا كان الاعتراف نتيجة أمر غير مشروع على نحو ما سبق ، فإنه يكون باطلا ، ويؤدي إلى بطلان كل ما ترتب عليه من آثار .

### ثالثا - صراحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة :

يجب أن ينصب الاعتراف على نفس الواقعة الاجرامية لا ملائمتها المختلفة ، فلا يعد اعترافا اقرار المتهم بواقعة أو أكثر بها تعلقا بالدعوى كإقراره بالضغينة بينه وبين المجنى عليه ، أو بوجوده في مكان الحادث ، أو أنه يحرز سلاحا من نفس نوع السلاح الذي ارتكب به الحادث ، أو أنه على علاقة غير شرعية بالقتيلة . فكل هذه الأمور لا تعد اعترافا لأنها لا تنصب على الواقعة الاجرامية بذاتها وإنما قد تصلح لأن تكون أدلة موضوعية لا تكفي للدانة الا اذا عززتها أدلة أخرى كافية .

ومع ذلك يتعين أن يكون الاعتراف واردا على الواقعة الاجرامية المسندة إلى المعارف في صراحة أو موضوع بحيث لا يحتمل التأويل أو الشك .

ويتعين أن يكون الاعتراف مطابقا للحقيقة ، فقد يعترف الشخص كذبا للتخلص من اكراه مادي أو أدبي يتعرض له أو أن يكون لديه الرغبة في تخليص المجرم الحقيقي بدافع المحبة أو المصلحة أو الصلة .

وقد يعترف الشخص معتقدا بصحة هذا الاعتراف ، وهو ما يسمى بالاعتراف الوهمي . وقد يعترف الشخص نتيجة مرض عقلي .

فكل هذه الصور لا تعد اعترافا مطابقا للحقيقة ولا يعتد به .

والرأي مستقر على أن صحت المتهم لا يعتبر اعترافا لأن هذا الصحت لا يعتبر صراحة اقرارا بالواقعة الاجرامية المنسوبة اليه ، وهي في حقيقته ليس الا استعمالا لحق قرره له القانون ( المادة ٢٧٤ / ١ ج ) .

ويترتب على الاعتداد بالاعتراف رغم عدم مطابقته للحقيقة بطلانه ،



وهو بطلان متعلق بالنظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

#### رابعاً - استناد الاعتراف الى اجراءات صحيحة :

يجب أن يكون الاعتراف الصادر من المتهم نتيجة اجراء صحيح ، فالاعتراف الذي يجرى وليد اجراء باطل يعتبر باطل هو الآخر ولا يجوز الاستناد اليه .

فاعتراف المتهم نتيجة استجواب المحكمة له دون قبول صريح يعتبر باطلاً واذا كان الاستجواب باطلاً بسبب تحليف المتهم اليمين أو بسبب عدم دعوة محامى المتهم فى جناية للحضور قبل الاستجواب فى غير حالتي التلبس والاستعجال فيكون الاعتراف باطلاً .

ويقع باطلاً أيضاً الاعتراف الذى جاء وليد تعرف المجنى عليه على المتهم فى عملية عرض باطلة ، أو نتيجة لتعرف الكلب البوليسى فى عرض باطل .

كذلك يقع باطلاً الاعتراف الذى يجرى وليد قبض أو تفتيش باطلين، ولا يصح للمحكمة الاعتماد على الدليل المستمد منهما . والحكم الذى يستند الى الاعتراف المستمد من الاجراء الباطل يكون مشوباً بما يعيبه حتى ولو أورد معه أدلة أخرى صحيحة .

غير أن بطلان الاجراء الباطل لا يترتب عليه حتماً بطلان الاعتراف اللاحق عليه ، فيصبح أن يكون هذا الاعتراف مستقلاً عن الاجراء الباطل وليس نتيجة له ، وبالتالي يمكن اعتباره دليلاً مستقلاً بذاته ويعتمد به فى مجال الاثبات ضد المتهم متى اطمأنت المحكمة الى صحته وعدم تأثره بالاجراء الباطل .

ويتحقق - عادة - الاستقلال بين الاجراء الباطل والاعتراف ، متى وجد فاصل زمنى أو مكانى أو اختلف شخص القائم بهما .

ومحكمة الموضوع هى التى تقدر قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر الاجراء الباطل حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها وهذا التقدير من المسائل الموضوعية التى لا معقب على حكمها الا فى الجيود العامة التى تراقب فيها محكمة الموضوع هذه المسائل الموضوعية .

### حدود سلطة القاضي في تقدير قيمة الاعتراف :

ليس للقاضي سلطة مطلقة في تقدير قيمة الاعتراف ، فاذا عدل المتهم عن اعترافه أو أنكره أمام المحكمة. وجب عليها أن تبين في حكمها سبب عدم أخذها بعدول المتهم أو انكاره الذي تم أمامها وتعديلها على اعترافه السابق أمام الشرطة أو النيابة أو محكمة أول درجة .

واذا عدل المتهم عن اعترافه ودفع بوقوعه عن اكراه أو تحت تأثير فعل المحكمة أن تحقق هذا الدفاع ، واذا هي أخذت باعتراف المتهم عليها أن تتحقق من أنه لم يكن وليد اجراء باطل ، ولها سلطة مطلقة ، فيجوز لها الاعتماد على الاعتراف الصادر من المتهم أمام النيابة أثر تفتيش باطل من مأموري الضبط القضائي طالما إنها خلصت الى ان المتهم حين أدلى به لم يكن متأثرا بالاجراء الباطل مهما كانت الفترة الزمنية التي انقضت بين الاجراء الباطل والاعتراف (١) .

---

(١) راجع في كل ما تقدم وبتفصيل أوفى : اعتراف المتهم ، للسيد المستشار عدلي خليل ، المرجع السابق .

## أحكام النقض

١ - لمحكمة الموضوع سلطة تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

( نقض ١٦/١/١٩٨١ - الطعن ٩٨٧ لسنة ٥٠ ق )

٢ - الأصل هو أن لمحكمة الموضوع أن تثبت الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، دون أن تتقيد فى هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، وكان البين من عبارة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطمئن الى اعتراف المتهم الرابع رجب محمد إبراهيم لما قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فأطرحته فان ما يثيره الطاعنون فى هذا الوجه لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى استنباط صورة الواقعة وتقدير أدلتها ومبلغ اطمئنانها اليها ، مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( نقض ٢/٣/١٩٨٢ - الطعن ٤٨٢٩ لسنة ٥١ ق )

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة وفى الأخذ باعتراف المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق ولو عدلوا عنه بعد ذلك ، والمحكمة ليست ملزمة فى أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تأخذ منه بما تطمئن اليه واطراح ما عداه وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذى رواه وبين ما أخذته من اعتراف المتهمين الآخرين ، وكان الحكم قد اعتنق هذا النظر وجمع فى بيان واحد مؤدى الدليل المستمد من أقوال المتهمين الأربعة الذين تطابقت أقوالهم فيما حصله الحكم واستند عليه منها فلا بأس عليه ان هو أورد مؤدى أقوالهم جملة ثم نسبها اليهم جميعا تقاديا للتكرار الذى لا موجب له . ولما كان الخطأ

في تسمية أقوال الطاعن اعترافا - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به وعدم الحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عدتها ، فإن ما ذهب إليه الطاعن من تعيب الحكم بقالة القصور لعدم إيراد أقوال كل من المتهمين على حدة وجمعه بينهم بإسناد واحد يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن الطاعن لم يبين أوجه اختلاف المتهمين فيما اعترف به كل منهم بل جاء قوله في هذا الصدد مرسلا غير محدد فإن ما ينعاه في هذا الشأن لا يكون مقبولا لما هو مقرر من أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

( نقض ١٩٨٢/٦/٨ - الطعن ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق )

٤ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله : « إن المحكمة لا تعول على انكار المتهم الثاني الذي أيداه بالجلسة ذلك أن هذا الانكار لا يعدو أن يكون درءا لمغبة الاتهام ، كما تطرح دفاعه بعد أن اطمأنت إلى اعترافه الوارد بالتحقيقات الذي جاء مطابقا للحقيقة والواقع خاصة وأنه لم يذكر بتلك التحقيقات أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه كما لا ترى في عرض المتهم على النياية مقبوضا عليه أي إكراه أو تأثير في حريته وإدراكه كما أن المحكمة تطرح دفاعه إزاء ما اطمأنت إليه من سلامة أقوال شاهدي الإثبات التي أخذت بها مؤيدة بما اعترف به بقية المتهمين ، وهو تدليل سائغ في الرد على دفع الطاعن سرطلان اعترافه ، لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما يبيده المتهم من أن اعترافه وليد إكراه أو خداع أو تضليل . ولما كانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف المتهم لما أرتأته من مطابقته للحقيقة والواقع الذي استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره من كل من المتهمين طواعية واختيار ، وكان الطاعن لا يزعم بأنه قدم للمحكمة أى دليل على وقوع إكراه عليه ، فإن ما يثيره في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٢/٦/٨ - الطعن ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق )

٥ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية هو من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير قيمتها في



الاثبات ، ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، حتى لو عدل عنه المتهم .

( نقض ١٥/٣/١٩٨٣ - الطعن ٦٣٢١ لسنة ٥٢ ق )

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ووسائل العناصر المطروحة أمامها على بنساطر البحث الضورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من ضرر أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أن لها أن تجزئ أي دليل ولو كان اعترافا والاخذ بما تظمن اليه واطراح ما عداه ، وكان الحكم قد اطمأن الى أقوال الضابط في خصوص ضبط الطاعن بالطريق العام متلبسا بإحراز مخبر الحشيش واطراحها في خصوص القصد من هذا الإحراز وعول في هذا الشأن على اعتراف الطاعن مطرحا إياه في خصوص كيفية ضبطه ، وكان ما نقله الحكم في هذا الخصوص له صداه وأصله الثابت في الأوراق كان ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى التناقض لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الادانة في الدعوى الى جدل موضوعي حول تعيين المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقبل اثره لدى محكمة النقض .

( نقض ١٢/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٥٣ ق )

٧ - الاعتراف هو ما يكون نصا في اعتراف الجريمة ، والمطعون ضده طبقا لما أوردته الطاعنة بأسباب طعنها - قد اقتصر على الاقرار بملكيتها الصديري ، ولم يذهب الى حد الاعتراف بوجود فتات من المخدر بجسوبه مما لا يتحقق به معنى الاعتراف في القانون ومن ثم فلا محل لما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص ، ويكون طعنها على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( نقض ١١/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق )

٨ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه حصل اعتراف زوجة الطاعن - الطاعنة الرابعة - فيما نصه « واعترفت المتهممة ..... على نفسها وزوجها المتهم ..... ، بأن الكوب الذي يحوى المادة المخدرة قد ضبط بمسكها ون الضابط أفرغ محتويات الكوب في برطمان من عندها وحرزه وان المادة المخدرة ملك لزوجها المتهم ، وإذا كان الطاعن لا ينزع في صحة ما نقله الحكم عن هذا الاعتراف ومن أن له معينه الصحيح مسن الأوراق . واذ لم يحد الحكم فيما هول عليه منه عن نص ما أنبأ به أو فحواه

فقد انحسرت عنه بذلك حالة خطأ التحصيل وفساد التدليل . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم وما دامت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى اعتراف زوجة الطاعن فلا تثريب عليها اذ هي لم تعرض في حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى اثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال .

( نقض ١٩٨٤/٢/١٤ - الطعن ٦٠٧٠ لسنة ٥٣ ق )

٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بادانة الطاعن - ضمن ما عول عليه - على اعترافه بمحضر الصلح ، وكان البين من مطالعة المقررات المضمومة أن محضر الصلح وان افتتح بأية من القرآن الكريم تتحدث عن العفو والصلح الا أن الطاعن أنكر فيه ما اسند اليه وتنازله عن حقوقه المدنية قبل المبلغة . فان ما تضمنه محضر الصلح على هذا النحو لا يتحقق به معنى الاعتراف في القانون اذ الاعتراف هو ما يكون نصا في اعتراف الجريمة .

( نقض ١٩٨٤/٢/١٤ - الطعن ٦٧٤٧ لسنة ٥٣ ق )

١٠ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع وان عدل عنه في مراحل أخرى ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن دافع بأى الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه ، فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي تنحسر عليه وظيفة هذه المحكمة .

( نقض ١٩٨٤/٣/٦ - الطعن ٦١٩٢ لسنة ٥٣ ق )

١١ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، وان سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من

أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمئت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

( نقض ١٣/٣/١٩٨٤ - الطعن ٦٨٤٣ لسنة ٣٥ ق ) .

١٢ - لما كانت المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط الحقيقة - منه ومن باقي عناصر الدعوى - بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، كما ان تناقض أقوال المتهمين لا يغيب الحكم ما دام أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، وذلك لما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث حاصلها أن الطاعن وباقي المحكوم عليهم يكونان عصابة لسرقة الماشية بطريق الاكراه ، وانهم تجموا ليلة الحادث واتفقوا على سرقة الماشية التي كان يستخدمها المجنى عليهم في ادارة ساقية يروون بها زراعتهم ، وتنفيذا لهذا الاتفاق انطلقوا من مكان تجمعهم الى موقع الساقية وضرب أحدهم المجنى عليه حمدي عبد الفتاح بجسم صلب في جبهته فسقط مغشياً عليه ، واطلق آخر عياراً نارياً على المجنى عليه حمدينو عبد المجيد فخر صريعاً ، بينما أخذ ثالث يطلق النار صوب المجنى عليه فريد عبد المجيد الذي كان يقف بداخل الزراعة لريها بقصد منه من الاقتراب منهم ، وتكمنوا بذلك من الاستيلاء على الماشية والفرار بها ، وكان الحكم اذ ساق الادلة التي استمد منها عقيدته بوقوع الحادث على هذه الصورة فقد أورد اعترافات المتهمين رياض مخيمر على ، وتوفيق محمود اسماعيل ، وغازي أحمد جلطة كاملة ، غير أنه في بيانه لحاصل الواقعة جزأ هذه الاعترافات فلم يأخذ منها سوى بما اطمأن اليه من وقوع الحادث على الصورة سالفة البيان . وهو ما لا تريب على المحكمة فيه ذلك أن من سلطتها تجزئة أي دليل ولو كان اعترافاً فتأخذ منه بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تناقض ما نقله الحكم من اعترافات المتهمين يكون على غير أساس .

( نقض ٢٧/٣/١٩٨٤ - الطعن ٦٢٨٣ لسنة ٥٣ ق ) .

١٣ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الجرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزوف اليه



قد أئتمرن منه بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه  
واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها .

( نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق )

١٤ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا  
بمحض الشرطة متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولا عدول عنه في  
مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ومقاد ذلك أن المحكمة أطرحت  
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التي  
اطمأنت إليها .

( نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق )

١٥ - من المقرر أنه ليس بلازم أن يتطابق اعتراف المتهم ومضمون  
الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على  
وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر  
الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

( نقض ١٩٨٤/٤/٨ - الطعن ٨١٧ لسنة ٥٣ ق )

١٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية من الأمور التي تملك محكمة  
الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها دون  
غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف سليم مما يشوبه  
واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها .

( نقض ١٩٨٤/٤/٨ - الطعن ٨١٧ لسنة ٥٣ ق )

١٧ - المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر  
الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها  
في الإثبات ، فلها أن تأخذ باعتراف المتهم متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته  
للواقع ولها أن تطرحه ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن  
الدفاع عن الطاعن - وقد صدر الاعتراف من الطاعن في حضرته - لم يدفع  
ببطلان هذا الاعتراف لعدم مطابقته للواقع ولا بأنه كان وليد إكراه أو تهديد  
فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان  
عنصر الطاعن يأخذه باعتراف آخر عليه مردودا هو الآخر بما هو مقرر من أن  
للمحكمة أن تأخذ المتهم باعتراف متهم آخر عليه دون أن تكون ملزمة بتقرير



هذا الاعتراف بأدلة أخرى فى الدعوى ما دامت هى قد وثقت به وإطمأنت الى صحته .

( نقض ١٩٨٤/١٠/٩ - الطعن ٣١٣٤ لسنة ٥٤ ق )

١٨ - حيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك - فى مرحلتى التقاضى - بأن اعترافه كان وليد اكراه وقع عليه من رجال المباحث . واذ كان يبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند فى ادانة الطاعن الى اعترافه وكان الأصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر أثر اكراه كائنا ما كان قدر هذا الاكراه وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاراء هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك اجعتراف . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة .

( نقض ١٩٨٤/١٠/١٦ - الطعن ٦٧٦٩ لسنة ٥٣ ق )

١٩ - بما أثاره الدفاع من وجود أشخاص من رجال الشرطة يسجلون ما كان يدلى به هذا المسجون بالجلسة لو صح هذا الامر فإن هذا الفعل لا يشكل اكراها على المتهم خاصة وان الجلسة علنية وفى امكان الكافة الرجوع الى محاضر الجلسات والاطلاع عليها .

( نقض ١٩٨٤/١١/١٣ - الطعن ٢٠٧٩ لسنة ٥٣ ق )

٢٠ - حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى ، يجب على محكمة الموضوع أن تناقشه وترد عليه ما دام أنها قد عولت فى حكمها على هذا الاعتراف ، اذ الاصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر أثر ضغط أو اكراه كالدنا ما كان قدره . لما كان ذلك . وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة تمسك أمام محكمة الموضوع بأن اعترافها فى التحقيقات كان وليد اكراه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول - فيما عول عليه - فى قضائه بادانة الطاعنة ، والمحكوم عليه الثانى على ذلك

الاعتراف دون أن يعرض للدفع ببطلانه لصدوره تحت تأثير الاكراه ، فان الحكم كون ميبا بالقصور الذى لا يعصمه منه ما أورده من أدلة أخرى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على الأثر الذى كان له فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، وذلك بالنسبة الى الطاعنة والى المحكوم عليه الآخر - وان لم يقرر بالطعن - وذلك لاتصال الوجه الذى بنى عليه النقض به ، واعمالا للمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( نقض ١٢/٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٢٥٠٧ لسنة ٥٤ ق )

٢١ - حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة والمقررات المضمومة أن محامى الطاعنة دفع فى مرافعته الشفوية أمام محكمة أول درجة ببطلان اعترافا بمحضر الشرطة لصدوره وليد اكراه وقع عليها ، وتقدم بعد خبز الدعوى للحكم بدفاع مكتوب غير مصرح به تمسك فيه بالدفع المذكور الذى عرض له الحكم الابتدائى واطراحه استنادا الى ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى من عدم وجود اصابات بالطاعنة . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعنة وان لم يعاود اثارة الدفع ببطلان اعترافها فى مرافعته الشفوية أمام محكمة ثانى درجة بجلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١ ، الا أنه يبين من محضر تلك الجلسة أنه تمسك بجميع ما سبق أن أبداه من أوجه الدفاع والدفع فى مذكرته آنفة البيان المقدمة لمحكمة أول درجة ومن ثم يكون الدفاع المكتوب فى هذه المذكرة تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أمام محكمة ثانى درجة ولا ينال من ذلك أن المذكرة قدمت لمحكمة أول درجة بغير تصريح منها طالما أن الدفاع المثبت بها أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى أحال اليه محامى الطاعنة أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطون فيه أنه استند ضمن ما استند اليه فى ادانة الطاعنة والمحكوم عليهما اللثنية والرابعة الى اعتراف الطاعنة لمحضر الشرطة بما نسب اليها ، وكان الأصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو

الذى دفع بالبطلان أو أن يكون أحد المتهمين الآخرين فى الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول فى ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف ، وكان المدافع عن الطاعنة قد تمسك بأن الاعتراف المعزو اليها بمحضر الشرطة قد صدر وليد اكراه وقع عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعنة والمحكوم عليهما الثانية والرابعة على اعتراف الطاعنة دون أن يعرض لدفاعها الجوهري ويقول كلمته فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، ولا يعصمه من هذا العيب أن الحكم الابتدائى قد غرض لهذا الدفاع ورد عليه طالما أنه لم يعتنق أسباب ذلك الحكم وانشأ لنفسه أسبابا مستقلة قائمة بذاتها بالنسبة للطاعنة كما لا يغنى فى ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى حيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( نقض ١٢/١٢/١٩٨٤ - الطعن ٢٤٨٦ لسنة ٥٣ ق )

٢٢ - حيث أنه يبين من المفردات المضمونة أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه أمام محكمة ثانى درجة أثار فيها أن اعترافه فى الشرطة كان وليد اكراه تمثل فى الاعتداء عليه بالضرب والتذيب . لما كان ذلك ، وكان من البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطون فيه أنه استند فى ادانة الطاعن ضمن ما استند اليه ، الى اعترافه بالشرطة وفى التحقيق الذى أجرته النيابة العامة - واذ كان ذلك ، وكان الأصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان ضادا اذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد وذاك الاكراه من الضؤولة وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد وأ الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذاك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عول فى ادانة الطاعن - ضمن ما عول عليه - على هذا الاعتراف بغير أن يرد على ما أثاره الطاعن فى شأنه - على السياق المتقدم برغم جوهريته ، ويقول كلمته فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ولا يعصم الحكم من ذلك ، ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، اذ الأدلة فى المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث اذا سقط أحدهما أو استبق تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل



الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

( نقض ١٩٨٥/٢/٢٠ - الطعن ٧٨٩٠ لسنة ٥٤ ق )

٢٣ - حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الابتدائية الاخيرة أن المدافع عن الطاعن دفع بما مفاده أنه أدلى باعترافه على أثر اعتداء ضابط المباحث عليه بالضرب ، وكان يبين من مدونات الحكم المستأنف - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه استند في ادانة الطاعن الى اعترافه ، وكان الاصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقًا - اذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، كما أن من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وهو الذي أخذ بأسباب الحكم المستأنف - قد عول في ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبًا بالقصور في التسبيب بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه .

( نقض ١٩٨٥/٣/٥ - الطعن ٥٤٢ لسنة ٥٥ ق )

٢٤ - لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه وتهديد في قوله : « ومن اعتراف المتهم الثاني بالتحقيقات والذي اطمأنت اليه المحكمة اذ جاء اعترافا اختياريًا سليمًا مما يشوبه ومطابقًا للحقيقة والواقع ولا ينال من هذا الاطمئنان ما ذهب اليه بجلسة المرافعة من أن هذا الاعتراف كان وليد اكراه وضغط ووعيد ذلك أن هذا القول جاء مرسلًا لم يتأيد بدليل من الأوراق فضلًا عن أن المجنى عليها نفت وقوع اكراه على المتهم الثاني أثناء اعترافه أيام النيابة العامة وشهدت بأن أحدا من رجال الشرطة لم يكن حاضرًا أثناء التحقيق معه » . ومن ثم يكون منعي الطاعن



الثانى فى هذا الشأن غير سديد .

( نقض ١٩٨٥/٣/٥ - الطعن ٤٣٢٧ لسنة ٥٤ ق )

٣٥ - الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات قلها - دون غيرها - البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه .

( نقض ١٩٨٥/٣/١٩ - الطعن ٧٢٢٥ لسنة ٥٤ ق )

## الفصل الثانى

### « الشهادة » (١)

القاعدة أن الاثبات بالشهادة هو الأصل ، لأنها تنصب على وقائع مادية ، عدا بعض حالات محدودة يحتم فيها القانون الرجوع الى القواعد المدنية ، كما فى جريمة خيانة الأمانة .

وللشهادة أهمية كبرى ، ذلك أنه يترتب على عدم فحص الشهادة فحصا جيدا الحكم على انسان برىء بعقوبة جنائية ، وقد يؤدي الى افلات مجرم من العقاب ، وفى الحالتين فإن الضرر يصيب العدالة .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض المصرية فى حكم لها بأنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حرية الناس ( نقض ١٦/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٦٥ ) .

واذا كان القاضى يملك مطلق الحرية فى تقدير الشهادة ، فانه ملزم بفحصها فحصا علميا دقيقا ، قبل أن يضعها موضع التقدير ، وقبل أن يجعلها من العناصر التى تدخل فى تكوين عقيدته .

واذا كانت الشهادة لها أهميتها ، فانه يتعين على القاضى الجنائى أن يكون خبيرا نفسيا ، وأن يدرس علم النفس الى جانب دراسة للقانون ، أو على الأقل يستعين بال خبراء السيكولوجيين لفحص وتحليل أقوال الشهود .

ويعنى بفحص وتحليل الشهادة النظر فى الجوانب النفسية الخفية التى تؤثر فى ملاحظات الشهود وتبعدهم عن الحقائق . وأهم هذه العوامل :

---

(١) راجع بتفصيل أوفى فى هذا الموضوع : الشهاد الزور من الناحيتين القانونية والعلمية للأستاذ الدكتور شهاد هايل البرشاوى ط دار الفكر العربى ١٩٨٢ .

## ١ - الانتباه :

يلزم عند سماع شهادة أحد الشهود ، أن نبحث حالة انتباهه وموقفه من المشهد أو المؤثر الذي استرعى انتباهه ، حتى يمكن معرفة مقدار ادراكه له ، اذ أن هذه الدراسة تثبت بوضوح أن الفرد أو الشاهد يمكن أن يكون موجودا أثناء وقوع الحادث دون أن يكون قد أدركه ، ومن ثم لا يستطيع أن يعطى وصفا دقيقا له .

ويجب على القاضي أن يفحص حالة انتباه الشاهد للحادثة ، وموقفه منها لتقدير مدى ادراكه لها ، وهذه عملية دقيقة لأنها تتطلب فحص ما كان يقوم به الشاهد ، وما كان يشغل ذهنه ، ودرجة وأهمية الوقائع بالنسبة له .

كذلك ينبغي أن يحدد القاضي ما اذا كان للشاهد مصلحة في الدعوى من عدمه ، فان ثبت أن له مصلحة فيها سواء كانت مادية أو معنوية ، فانها سوف تؤثر في انتباهه وادراكه للوقائع ، وتؤثر بالتالي في أدائه للشهادة فيدلى بأقوال مغايرة لحقيقة الواقع .

وعلى هذا يجب التثبت من أن الشاهد اذا لم يكن منتبها الى الحادث وقت وقوعه ، فسوف لا يقوى على ادراكه ، وبالتالي لا يقوى على تذكرك أو وصفه كما حدث .

## ٢ - الادراك :

أن هناك عوامل متعددة تؤثر في صحة الادراك والمدركات ، ويندر أن يدرك المرء الأشياء كما هي عليه في الواقع ، بل يدركها كما يريد ، أو كما يتوقع ، أو كما يفتقد .

وكافة مظاهر الاضطهاد للادراك وفساده تحدث لكل انسان ، غير أنها ان كانت متكررة وتحدث في غيبة الظروف التي تدعو الى اللبس بين الخيال والواقع ، أو التي تدعو الى التحريف ، فانها تصبح أعراضا لأمراض نفسية أو عقلية .

كما أن الشخص السليم والسوى يعيد تصحيح مدركاته الخاطئة بمجرد التحقق منها . أما المريض فانه يتمسك بها ولا يستطيع التخلص منها مهما تحقق من أنها غير حقيقية .

وعلى ذلك فيجب على القاضى والمحقق أن يفحص مدار ادراك الشاهد والعوامل التى أثرت فى هذا الادراك وأسباب اضطراب الادراك ، حتى يستطيع تحليل أقوال الشاهد تحليلًا نفسيًا وعلميًا .

### ٣ - القدرة على التذكرة :

ان الشهود يختلفون باختلاف قدرتهم على التذكر ، وتخلق حالة النسيان ، وهذه العوامل تتفاوت من شخص الى آخر . ومن العوامل التى تسهل عملية التذكر ، جداعة الواقعة ووضوحها ومصلحة الشاهد فيها وحالته وقت قبلها .

وأخطر ما تكون هى حالة تحريف الذكريات ، سواء أكان عن قصد أو دون قصد . لذلك ينبغى على المحقق أو القاضى عند سؤالهما للشهود أن يكونا على علم تام بهذه النواحي النفسية والسيكولوجية .

### ٤ - الصفة الشخصية للشاهد :

يقصد بها بعض الأساليب السيكولوجية المعقدة التى تميز الفرد عن غيره من الناس ، خصوصًا فى المواقف الاجتماعية ، وتنعكس صفات الفرد الشخصية على أقواله وشهادته ، ومن ثم يلزم التعرف على تلك الصفات قبل سماع الشهادة ، فهى واجب علمى تفرضه الضرورة .

فقد يذهب الشاهد للدلاء بشهادته عن واقعة معينة ، وقد يخض وراءه دوافع وأحاسيس خاصة تؤثر بشخصيته ، ويمكن الكشف عنها ، مثال ذلك ، مجرد الرغبة فى أن يذكر اسمه فى الصحف كشاهد ، لمجرد الشهرة أو الظهور .

كما أن الحالة الجسمية والنفسية للشخص قد تؤثر فيه كالجوع أو الغضب أو الاعياء والمرض والاكتئاب والخوف وعدم الاكتراث ، جميعها تهبط بمستوى العمليات العقلية من تفكير وإدراك وتذكر . ومن ثم يكون إدلاء الشاهد بأقواله وهو فى مثل هذه الحالات أمر يحيط بشهادته بكثير من الشك والريبة ، وبذلك يجب ارجاع سماع هذه الشهادة حتى يعود الشخص الى حالته الطبيعية .

كما أن الشاهد قد يكون لديه رغبة أو ميل فى تأويل الأشياء أو حذف



بعض التفاصيل ، وهي من أخطر الأمور في الشهادة ، لأنه سيتقع دون قصد منه في الخلط بين الوقائع وتفسيره الشخصى لها أو لبعضها .

والشاهد قد تكون لديه قابلية للاستهواء تؤثر في صحة أقواله ، فقد يشهد بما يتفق مع افكار أقاربه أو بنى دينه أو مجموعته الحزبية .

وهناك من يميل الى المبالغة في سرد الوقائع . وهذا النوع من الشهود يجب التحرز منه ، فقد يترتب على ميله الى المبالغة تشويه الحقيقة فلا يعطى صورة صحيحة لواقعة الدعوى .

ومن ثم يجب على القاضى والمحقق أن يهتمما بدراسة الصفة الشخصية للشاهد وعليه أن يستعين بالخبراء السيكولوجيين فى تحليل أقوال الشهود .

### خصائص الشهادة الجنائية

#### أولاً : الشهادة شخصية ولا تصدر الا من انسان :

يجب أن يؤدى الشاهد شهادته بنفسه فلا تجوز الانابة فى الشهادة ، فيجب عليه الحضور بشخصه أمام المحكمة . بل ألزمت المحكمة الانتقال الى محل اقامة الشاهد إذ تعذر عليه الحضور أمام المحكمة لاعذار مشروعة ( م ٢٨١ إجراءات ) .

والأصل فى الشهادة أن تكون صادرة عن انسان . ويشور التساؤل حول شهادة الكلب البوليسى . فهل هى شهادة ، أم أنها مجرد قرينة ؟

استقر الرأى على أن تعرف الكلب البوليسى على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التى يوجب القانون فيها شكلا خاصا ، ولما كانت المحكمة قد استندت الى استعراض الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعراض كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل الطعن ، فإن استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(-نقض ١٠/٣/١٩٥٥ مجموعة القواعد - ص ٨٤ )

فلا يغفل استعراض كلب الشرطة على المتهم من قبل الشهادة ، لان كلب الشرطة حيوان والشهادة لا يتصور صدورها الا من انسان قادر على التمييز ،

كما أن القانون يوجب على الشاهد أن يحلف يمينا قبل تأدية الشهادة ، وهو غير متصور لغير الإنسان .

وإذا كانت الشهادة لا تصدر إلا من شاهد إنسان فليس معنى ذلك أن كل إنسان تقبل شهادته ، لأن هناك بعض الأشخاص أوجب القانون عليهم الامتناع عن الشهادة ، وهم الذين ألزمهم القانون بكلمتان سر أو ثمنوا عليه . كذلك هناك أشخاص أعفاهم القانون من الشهادة ، وهم عديمو التمييز ، وأصول المتهم وفروعه وأقاربه وأفراده .

كذلك هناك أشخاص يتبقى عدم سماع شهادتهم ، كالمحكوم عليهم خلال مدة العقوبة ، والصغير الذي تقل سنه عن ١٤ سنة .

وهناك بض أشخاص لم يمنع القانون سماع شهادتهم غير أنه نادرا ما يكون لشهادتهم وزن لدى القضاء وهم الأعمى . وشهادة متروكة لمحكمة الموضوع . إذ قد تأخذ بها إذا كانت شهادة سماع ، مثل إذا كان قد سمع أصوات الجناة ، أو سمع الجريمة وقت وقوعها . فهناك من العميان من عوضه الله عن البصر بقوة مضاعفة في السمع والتمييز والادراك . والامر كله مرده الى المحكمة التي تمارس سلطة مطلقة وحرية تامة .

وهناك الآخرس . أجاز القانون أن تسمع شهادته إذا استطاع روايتها أمام المحكمة بالإشارة أو الكتابة وفقا لنص المادة ٨٣ اثبات . وقضت محكمة النقض أن للمحكمة أن تعول على شهادة الشاهد ولو كان أصما أبكم ، طالما كان باستطاعتها أن تفهم اشارته وبغير حاجة الى تعيين خبير ينقل اليها هذه المعاني .

( نقض ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٥٥ )

**ثانيا : ان الشهادة تنصب على ما يدركه الشاهد بحواسه :**

الأصل في الشهادة أنها يجب أن تنصب على ما يدركه الشاهد بحواسه ، وأهمها البصر والسمع والشم . وهذه الحواس مردّها الى العقل عن طريق الحواس والأدوات الموصلة . فيقوم بتسجيل المدركات وتقدير نوعها ومعناها وتمييزها عن غيرها . لأن العضو الحاس يسجل الواقعة المدركة تسجيلا مؤقتا ثم تنقل هذه المدركات الى العقل الذي يمثل الجزء الرئيسي في الجهاز العصبي المركزي .

### ثالث : الشهادة لها قوة مطلقة في الاثبات :

تلعب الشهادة دورا خطيرا في المسائل الجنائية ، فهي لها قوة مطلقة في الاثبات الجنائي ، نظرا لأن المشرع الجنائي لم يضع أية قيود على الاثبات بالبينة ، ولم يضع نصا بافعليا للشهادة . ومع ذلك فهي تخضع لسلطة القاضي التقديرية لانه يمارس بالنسبة لها سلطة واسعة .

### رابع : الشهادة حجة مقنعة متعددة :

تعتبر الشهادة حجة مقنعة أى غير ملزمة ، فهي تخضع لتقدير القاضي ويكون له كامل السلطة فى تقديرها ففى أن للمحكمة كامل الحرية فى وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، فلها أن تأخذ بها أو أن ترفضها ، أو أن ترجع أقوال شهادة شاهد على آخر ، أو أقوال نفس الشاهد فى تحقيق على قواله فى تحقيق آخر .

( نقض ١٥/١/١٩٥١ س ٢ ص ٥٢٥ )

ولها أن تأخذ بالشهادة ولو كانت قد سمعت على سبيل الاستدلال فحسب ، ولها أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو كان قريبا لأحد الخصوم أو صاحب المصلحة فيها ، وأن تأخذ بالدليل القولى ولو كان به بعض التعارض مع الدليل الفنى ، اذا كان هذا التعارض لا يصل الى حد التناقض الذى يستعصى على المواءمة والتوفيق .

والشهادة حجة غير ملزمة وأيضا حجة غير قاطعة ، أى أن ما يثبت بها يقبل النفى بشهادة أخرى أو بأى طريق آخر . فيعتبر ما يثبت بالشهادة صحيحا الى أن يثبت عكسه قبل الحكم به .

كذلك تعتبر الشهادة حجة متعددة ، بمعنى أن ما يثبت بها يعتبر ثابتا بالنسبة للكافة ، ولا يهمه أن يحاىي أحدا من الخصوم ، ولأن القاضي له سلطة مطلقة فى تقدير الشهادة وتكوين اعتقاده فيها .

### تصنيف الشهادة الجنائية وانماطها

الشهادة في المواد الجنائية ليست فئة واحدة في كل الأحوال ، بل هي تنقسم الى عدة فئات أساسية بحسب تفرعها وموقفها من التهمة ، ومصادر المعلومات التي تحويها ، والوقائع التي تنصب عليها . كذلك يكون للشهادة سمات خاصة بالنسبة لكل نمط من انماط الجرائم تميزها عن باقي الجرائم .

#### أولاً : تصنيف الشهادة الجنائية :

تنقسم الشهادة الى ثلاث فئات :

##### أ - شهادة تبرئية وشهادة اتهامية : ( شهادة النفي وشهادة الاثبات ) :

يقصد بالشهادة التبرئية ، الشهادة التي يدلي بها الشاهد لصالح المتهم ولنفي التهمة عنه أو لتقوية موقفه في الدعوى ويطلق عليها شهادة النفي .

أما الشهادة الاتهامية فهي تلك التي يدلي بها الشاهد ضد المتهم لاثبات التهمة قبله ، ويطلق عليها شهادة الاثبات .

##### ب - الشهادة الأولية والثانوية :

الشهادة الأولية هي تلك الشهادة التي يدلي بها من يشاهد الحادثة بعينه مثل شهادة شهود الرؤية . أما الشهادة الثانوية فهي تلك الشهادة التي يدلي بها شخص لم يشاهد الحادث بنفسه ، ومن أمثلتها اقرارات الشهود المتلفة بأقوال أو اعترافات صدرت من أشخاص آخرين .

##### ج - الشهادة المباشرة وغير المباشرة :

الشهادة المباشرة هي أن يشهد الانسان على واقعة رآها بعينه أو سَمِعَهَا بإذنيه أو شمها بأنفه . والشهادة غير المباشرة ، فمقتضاها أن يشهد الانسان بناء على معلومات استقناها من غيره .

وتصنيف الشهادة يساعد على تحليل أقوال الشهود وفهمها على



حقيقتها ، كما يساعد على استخدام الشهادة بطريقة سليمة بقصد اظهار الحقيقة .

### ثانيا : أنماط الشهادة الجنائية :

ليست الشهادة نوعا واحدا ، أو نمطا واحدا في كل القضايا ، بل تختلف باختلاف كل نمط من أنماط الجرائم . من بين الأمثلة على ذلك :

الجرائم الجنسية : المرأة الساقطة التي تمارس الدعارة لقاء أجر ، يكون الشاهد في جريمتها هو من ارتكب معها الفحشاء . وما من شك في أن مثل هذا الشاهد تكون نفسيته متأثرة من عمق الموقف وغالبا ما يميل الى الكذب والانكار أو الشهادة لصالح المرأة الساقطة مدفوعا في ذلك بالحرص على سمعته داخل الهيئة الاجتماعية .

جرائم المخدرات : تعتمد على التحريات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي . فينفي أن تقوم على أسس علمية سليمة لفهم شخصية المتهم ، ويجب أن تكون هذه التحريات محايدة وموضوعية وبعدة عن التحيز .

وهناك بعض الجرائم تتطلب صفات معينة في الشهود : مثل جرائم الاختلاس ، حيث تكون الشهادة من أشخاص فنيين .

### « طرق فحص الشهادة الجنائية »

#### أولا : الوسائل القانونية لفحص الشهادة :

يقصد بها الوسائل التي يسمح بها القانون ، والتي يمكن بواسطتها فحص الشهادة وتحليل عناصرها :

#### ١ - شفوية الشهادة :

يقصد بشفوية الشهادة أن يحضر الشاهد الى قاعة المحكمة ليندلي بشهادته أمام هيئتها ، لكي تراقب تصرفاته وحركاته من خلال تأدية الشاهد من معلومات ، ثم تزيد تلك الشهادة لكي تأخذ بها أو تطرحها الشاهد من معلومات ، ثم تزيد تلك الشهادة لكي تأخذ بها أو تطرحها .

ويمكن للقاضي فحص الشهادة اذا كان قوى الملاحظة ، متجردا . من  
ميوه النفسية قبل الشاهد ، ملما بأصول علم النفس .

#### ٢ - استجواب الشاهد :

وهي وسيلة يلجأ اليها القاضي بغرض مناقشة الشاهد بعد سماعه  
ومراقبة تصرفاته أثناء تأدية الشهادة ، وذلك لفحص شهادته ووزن أقواله ،  
فيلقي عليه الأسئلة التي يراها لازمة لاستيضاح بض النقاط ، ولاستكمال  
رأيه في الشهادة .

ولقد ورد النص على كيفية استجواب الشهود في المواد ٢٧١ ، ٢٧٢ ،  
٢٧٣ إجراءات .

وقد أعطى القانون للمحكمة حرية مطلقة في سؤال الشهود في أي  
حالة تكون عليها الدعوى ، كما أعطى له سلطة واسعة في الاعتراض على  
الأسئلة ( م ٢٧٣ ج ) .

ولها منع توجيه أسئلة للشاهد اذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير  
بجائز القبول .

#### ٣ - جمع المعلومات عن الشاهد :

يقصد بها الاستعلام عن خلق الشاهد وسيرته وماضيه ، وما اذا كان  
أميناً صادقاً أم أنه غير ذلك ، لاثبات أنه محل ثقة يستحق التصديق أم لا .

ولا شك في أن الشاهد المخلود السيرة والخلق هو أكبر ضمان  
للعدالة ، بعكس الشاهد المعروف بسوء الخلق فهو عادة يميل الى الكذب .  
ويمكن القول بأن من سبق الحكم عليه في جريمة شهادة الزور أو البسلاغ  
الكاذب لا يكون محلاً للثقة ولا تحظى شهادته بالتقدير .

#### الشروط التي يتطلبها القانون في الشهود :

حددت المادة ٢٨٣ اجراءات أهلية الشاهد لحلف اليمين بسن ١٤  
سنة ، وأجازت سماع الشهود الذين لم يبلغوا هذه السن بدون حلف يمين ،  
وعلى سبيل الاستدلال . كما نصت المادة ٣/٢٥ عقوبات على حرمان المحكوم  
عليه بعقوبة الجنائية من الشهادة مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال . وأحالت

المادة ٢٨٧ اجراءات فيما يتعلق بالشهادة الى القواعد المقررة فى قانون  
المرافعات • وفيه تنحصر الى أربعة شروط :  
أولا : أن يكون الشاهد مميزا •

ثانيا : ألا يكون الشاهد محكوما عليه بعقوبة جنائية •

ثالثا : ألا يكون الشاهد ممنوعا قانونا من تأدية الشهادة •

رابعا : ألا يكون الشاهد قد سبق الحكم عليه فى جريمة الشهادة  
بالبزور •

#### الشروط المتعلقة بموضوع الشهادة :

يشترط فى موضوع الشهادة أن يكون واقعة قانونية معينة ، وأن  
تكون هذه الواقعة متعلقة بالدعوى ، وأن يعلم بها الشاهد شخصا ، وأن  
تكون الواقعة متنازعا عليها ، وبما يجوز اثباتها بالشهادة •

١ - يجب أن يكون موضوع الشهادة واقعة قانونية معينة •

٢ - يجب أن تكون الواقعة المراد اثباتها بالشهادة متعلقة بموضوع  
الدعوى ، وأن تكون نتيجة فيها وجائزا قبولها •

٣ - يجب أن تكون الواقعة المراد اثباتها ، جائزة الاثبات •

٤ - أن يكون موضوع الدعوى واقعة متنازع عليها •

٥ - يشترط علم الشاهد بالواقعة التى يشهد بها علما شخصا •

٦ - أن يكون موضوع الشهادة مما يجيز القانون اثباته بالشهادة •

#### وجوب تأدية الشهادة فى مواجهة الخصوم :

القاعدة المقررة فى القانون هى ضرورة تأدية الشهادة فى مواجهة  
الخصوم والا كانت باطلة ، فكل خصم فى الدعوى له الحق فى سؤال الشاهد  
ومناقشته • وإذا انتهى خصم من استجواب الشاهد ، فلا يجوز له ابداء  
أسئلة جديدة الا باذن من القاضى ، ولرئيس الجلسة ، أو لأى عضو من  
أعضائها أن يوجه للشاهد مباشرة ما يراه مفيدا من الأسئلة فى كشف  
الحقيقة •

### حرية القاضي في تقدير الشهادة

خول القانون الجنائي سلطة واسعة وحرية كاملة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، عندما اعتنق مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته .

فقضت محكمة النقض بأن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك ، فما دام يتبين من حكمه أنه لم يقضى بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ، ووزنها ، فلم يقتنع وجدانه بصحتها ، فلا يجوز مصادرته في اعتقاده ، ولا المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض كما أنه لا يحكم بالإدانة إلا إذا اطمأن ضميره إليها .

( نقض ٢٣/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ٦٧٢ )

ومتى انتهت المحكمة من سماع الشهود ، واستوثقت من سلامة إجراءات التحقيق ، وجب عليها أن تفحص الشهادة لتكوين عقيدتها في الدعوى والحكم منها . وللمحكمة مطلق الحرية في تقدير الشهادة ، فلها أن تأخذ بما يطمئن إليه وجدانها منها ، وأن تطرح ما لا ترتاح إليها ، من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به ، وإطراحها لغيره ، لأن الأطمئنان إلى أقوال شهود أحد الخصوم دون شهود الخصم الآخر ، وترجيح شهادة شاهد على آخر ، مرجعه وجدان القاضي ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، حتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود الذين اطمأن اليهم يقوم على أسباب سائغة لحمل قضائه .

وإذا كان ما استخلصه الحكم لا يتفق مع مدلولها ، أو مناقضا لما هو ثابت في محضر التحقيق ، أو مخالفا للثابت في الأوراق ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

ولا عبرة بكثرة الشهود أو قلتهم ، كما أنه لا عبرة بمراكزهم ، ما دامت شهادتهم لا تتفق مع ظروف الدعوى . ولا يعيب الحكم إذا كان قد أخطأ في ذكر عدد الشهود وعلاقاتهم بأحد الطرق . وللمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو كانت مخالفة لأقوال شاهد آخر ، وتأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر ولو أنكرها هذا الآخر ، متى رأت هي أن تلك الأقوال صدرت عنه حقيقة . كما أن لها أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها دون البعض الآخر .



وليست المحكمة ملزمة ببيان سبب اقتناعها ، فان السبب معروف  
فى القانون . وهو اطمئنانها الى ما أخذت به .

وخضوع الشهادة لسلطة القاضى التقديرية لا رقابة عليه من محكمة  
النقض . فمضى استقرت عقيدته على رأى ، فلا يهم أن يكون ما استشهد  
إليه فى ذلك دليلا مباشرا مؤديا بداية الى النتيجة التى انتهت اليها ، أو غير  
مباشر لا يوصل الى هذه النتيجة الا بعملية منطقية .

ولا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم ينبىء كل دليل  
منها ، ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ أن الأدلة فى المسوطة  
الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ،  
فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن  
تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها .

والقاضى غير ملزم بتصديق الشاهد فى كل روايته ، بل أن له أن  
ي طرح ما لا يطمئن اليه وجدانه معها ، فيجوز الأخذ ببعض أقوال الشاهد  
بدون البعض الآخر .

ولما كان قاضى الموضوع هو صاحب الحق وحده فى تقدير أقوال  
الشهود ، فهو لا يتقيد برأى محكمة أخرى ان تشككت فى صحة أقوال  
الشهود عن ذات الواقعة المدعى بها .

ولا ينبغى أن لا تستند المحكمة فى حكمها الا مبع شهادة الشهود  
الذين يشهدون فى الدعوى التى تنتظرها ، أما شهادة الشهود فى دعوى  
أخرى فانه يصح اعتبارها من القرائن القضائية .

ويجوز للمحكمة الاستئنافية أن تفحص من جديد أقوال الشهود الذين  
سمعوا أمام محكمة الدرجة الأولى ، وأن تستخلص منها ما يطمئن اليه  
وجدانها ، ولو كان استخلاصها مخالفا لما استخلصته المحكمة الابتدائية (١) .

---

(١) راجع بتفصيل أوفى : الشهادة الزور من الناحيتين القانونية والعلمية ، للأستاذ

الدكتور شهاد هابيل البرشاوى ط دار الفكر العربى ١٩٨٢ .

## أحكام النقض

١ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجح الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة محكمة النقض عليها ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام لها أصل فيها ، وكان التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - يفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه - كما هو الشأن في الدعوى الماثلة ومن ثم يضحى منى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

( نقض ١٩٨١/١/١١ - الطعن ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق )

٢ من المقرر قانوناً أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمانها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساطة البحث في الجلسة .

( نقض ١٩٨١/٤/١٩ - الطعن ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق )

٣ - المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ البديل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال كما لها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من أقوال شهود آخرين دون أن يعس ذلك افتتاناً على الشهادة يبتز فحواها - ولما كان الطاعن لا ينعى أن القدر الذي أخذ به الحكم من أقوال الشاهد لينس له أصله اللتثبت بالأوراق فإن النعى عليه باطراح جزء آخر من أقواله يعد - على فرض صحته - جديلاً

موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٢/٤/٦ - الطعن ٩١١ لسنة ٥٢ ق )

٤ - من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وأن لمحكمة ثاني درجة أن تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ، فلا محل من بد للنعي على المحكمة قعودها عن سماع شهود الاثبات الذين تنازل الطاعن عن سماعهم .

( نقض ١٩٨٢/٤/٨ - الطعن ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق )

٥ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، ومن حقها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت اليها ، وكان الطاعن لا يماريان في سلامة ما حصله الحكم من أقوال الشهود وأن له أصله الثابت بالأوراق فلا تشريب على المحكمة ان هي مارسست سلطتها في تجزئة أقوالهم وأخذت بشهادتهم في التحقيقات مما يضحى منعاهما في هذا الصدد من قبيل الجدول في تقدير أدلة الدعوى وهو ما لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٢/٤/١٣ - الطعن ١٠٢٣ لسنة ٥٢ ق )

٦ - لما كان الدفاع عن الطاعنين لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لإعلان لاضابط المقال بأنه حرر هذا المحضر ولم يذهب الى أنه من الشهود الواردة أسمائهم في قائمة أدلة الثبوت المقدمة من النيابة العامة . فلا جناح على المحكمة أن هي أعرضت عن طلب سماعه .

( نقض ١٩٨٢/٤/١٣ - الطعن ١٠٢٣ لسنة ٥٢ ق )

٧ - حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كسل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والأركان باطلا ،

وكان من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم ان هو -أحال- في بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذى لا موجب له ، أما اذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادته كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الشاهد محمد زينهم عبد الله قد شهد فى محضر جمع الاستدلالات وفى تحقيق النيابة وبالجلسة انه لم يشهد الطاعن وهو يختطف مبلغ النقود من جيب جلباب المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت من أقوال الشاهد دليلا على مقارفة الطاعن لجناية السرقة بالاكره دون أن تورد مؤدى شهادته وأحالت فى بيانها الى مضمون ما شهد به المجنى عليه من أن الطاعن أوهمه بوجود اتساخ بجلبابه ثم خطف النقود من جيبه - رغم أنه الشاهد لم يشهد هذه الواقعة ، فان الحكم المطعون فيه يكون فوق تصوره منطقيا على الخطأ فى الاسناد مبطله ويوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٢/٥/٨١ - الطعن ١٥٩٨ لسنة ٥٢ ق )

٨ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - اذا تعددت - وبيان وجه أخذها به اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، واذ كان الطاعن لا يجادل قى أن ما نقله الحكم عن أقوال المجنى عليه والشهود له أصله الثابت فى الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهم بل ان البين مما أورده الطاعن قى أسباب طعنه نقلا عن أقوالهم أنها تتفق فى جملتها مع ما استند اليه الحكم منها ، فلا ضير على الحكم من بعد إحالته فى بيان أقوال الشهود الى ما أورده عن أقوال المجنى عليه ولا يؤثر فيه اختلاف المجنى عليه والشهود بشأن واقعة اعتداء الطاعن على شقيقته بدرية وما اذا كانت سابقة أم لاحقة على الاعتداء على المجنى عليه - على فرض صحة ذلك الخلاف - اذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوال الشهود الى ما حصله من أقوال المجنى عليه فيما اتفقا فيه أنه أسقط هذا الخلاف المقول به من استدلاله طالما أن من حقيق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا أو قصورا فى حكمها ويصحح النعى على



الحكم في هذا الخصوص في غير محله .  
( نقض ١٥/٣/١٩٨٣ - الطعن ٦٣٢١ لسنة ٥٢ ق )

٩ - مؤدى قضاء الحكم بادانة الطاعن استنادا الى أقوال شاهد الاثبات هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها ، مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لم تستند اليها ، وفى قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبول .

( نقض ٣/٥/١٩٨٣ - الطعن ٤٩٩٠ لسنة ٥٢ ق )

١٠ - من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا جناح على الحكم ان هوأحال فى بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا للتكرار الذى لا موجب له ، أما اذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها فميره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة .

( نقض ٥/٥/١٩٨٣ - الطعن ٥٩٢ لسنة ٥٣ ق )

١١ - من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة قد أوردت فى حكمها المطعون فيه أقوال شاهد الاثبات بما لا شبهة فيه لآى تناقض أو تضارب واطمأنت اليها وكان فى اطمئنانها لها ما يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها اذ أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن ونحام حولها من الشبكات فمرجعه الى قاضى الموضوع ؛ وكان القانون لسم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها وان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجد عرضه فى جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت اليه اذ العبرة هى باطمئنان المحكمة على صدق الشاهد نفسه .

( نقض ١٠/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق )

١٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث والصدورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله النزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . كما أنه من المقرر أيضا أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه اتخاذها بما اقتنعت به منها ل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وان لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها ، وكان تنقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو تناقض الشهود في بض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه . كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان كل ما يثيره الطاعنان في شأن تعويل الحكم على أقوال الشاهد ..... لا يبدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض ، ومن ثم فان النعى على الحكم في هذا الشأن لا يكون سديدا .

( نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٩٦ لسنة ٥٣ ق )

١٣ - لما كان الطاعنان لم يتبعا الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى طلب سماع ..... و ..... و ..... - فيما نسبوه في بلاغهم للنيابة العامة الى الشاهد ..... من انه أذلهم بأن الطاعنين لم يرتكبا الجريمة - فانه لا ترثيب على المحكمة ان هي أعرضت عن طلب سماعهم ، لان هؤلاء الشهود هم في حقيقتهم شهود نفي كان يتعين على الطاعنين ان أرادوا سماعهم أن يسلكوا الطريق الذي رسمه القانون ومن ثم فان النعى على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله .

( نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٩٦ لسنة ٥٣ ق )

١٤ - من المقرر أن ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الإخذ ببرواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى اذ المرجح في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها وإطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في عقيدتها وما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطن ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق )

١٥ - من المقرر أيضا أن قول متهم على آخر هو في حقيقته الأمر شهادة يسوغ التويل عليها في الادانة وكان لا يلزم قانونا ايراد النص الكامل لأقوال الشاهد التي اعتمد عليها الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقبل النعي على المحكمة اسقاطها بعض أقوال الشاهد لان فيما أوردته منها وعولت عليه ما ينفي انها أطرحت ما لم تشر اليه منها لما لها من حرية في تجزئة الدليل والاخذ منه بما ترتاح اليه والالتفات عما لا ترى الاخذ به - ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها أو مسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أخذ به الحكم من اعتراف المتهم الثاني عليه - له أصله من الأوراق ، وكان ما أخذه الحكم من هذا الاعتراف يتهدى وباقي الأدلة التي عول عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٩٤ لسنة ٥٣ ق )

١٦ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر الناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما أنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، كما أن الأصل انه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد إطمأنت الى أقوال الضابط وصحة تصويره

للواقعة - بما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة - فان ما يثيره الطاعن في ذلك انما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٣/٦/١٦ - الطعن ١٢٠٤ لسنة ٥٣ ق )

١٧ - لما كان ذلك وكان المشرع قد أوجب على المحكمة في المادة ٢٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تمنع توجيه أسئلة للشاهد ، اذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول وأن تمنع عن الشاهد كلاماً بالتصريح أو التلميح وكل اشارة مما ينبئ عليه اضطراب أفكاره أو تخويله - كما أجاز أن تمتنع عن سماع شهادة الشاهد عن وقائع ترى انها واضحة وموضوحاً كافياً - فلا على المحكمة ان هي رفضت توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم الى أحد الشهود متى كان اساس هذا الرفض عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها اليه في ظهور الحقيقة أو الحيلولة دون اضطراب أفكار الشاهد أو تخويله لأن ذلك من سلطتها ومن ثم يكون منعى الطاعنين على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن غير سديد .

( نقض ١٩٨٣/١٠/١٨ - الطعن ١٣٨٣ لسنة ٥٣ ق )

١٨ - من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بحسب الاصل بأن تورد مسن أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها وان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وان تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها ، ولا يعيب الحكم تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع غيره ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطسروحة ومن ثم فان منعى الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٣/١٠/٢٥ - الطعن ١٤٢١ لسنة ٥٣ ق )

١٩ - لما كان البين من مدونات الحكم المطون فيه ان مكان الضبط لم يكن بذى أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهت اليها المحكمة فلا محل لما يثيره الطاعن في خصوصه ، كما ان الطاعن لم يسلك السبيل



الذى رسمه المشرع فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية لاعلان شاهد النفى الذى كان يطلب سماع شهادته أمام محكمة الجنايات ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة عدم استجابتها الى طلب سماعه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه . بما يدل عليه ، ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم فى التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ، وكان البين من مطالعة من حضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب سماع من عدا الشاهد المشار اليه بمذكرته المقدمة بتلك الجلسة ، كما أن الاثبات من الاطلاع على تلك المذكرة أن من طلب الطاعن سماعه كان شاهد النفى ، وليس شاهد الاثبات ، مما يعد معه تنازلا عن سماع هذا الأخير ، فان ما يثيره من اخلال المحكمة بحق الطاعن لدم سماعها شاهد الاثبات يكون على غير أساس .

( نقض ١٩٨٣/١٠/٢٥ - الطعن ١٤٢٢ لسنة ٥٣ ق )

٢٠ - لما كان من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها ، كما أن لها أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير بتر لفحواها أو مسخ يحيلها عن مغناها أو يحرمها عن مواضعها .

( نقض ١٩٨٣/١١/١ - الطعن ١٥٨١ لسنة ٥٣ ق )

٢١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن حالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالاشارة الى أقوالهم ما دامت لم تستند اليها فى قضائها بالاذانة لادلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى شأن عدم الأخذ بأقوال شاهدى النفى يكون مقبولا .

( نقض ١٩٨٣/١١/٨ - الطعن ١٨٢٠ لسنة ٥٣ ق )

٢٢ - من المقرر أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

( نقض ١٩٨٣/١١/٨ - الطعن ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق )

٢٣ - لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكن يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القابون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند اليه الى أقوال شهود الواقعة دون ذكرى لفحوى شهادتهم فانه يكون قد جاء مشويا بعيب القصور في البيان بما يبطله ويستوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٣/١١/٢٢ - الطعن ١٨٤١ لسنة ٥٣ ق )

٢٤ - الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وان كان مرجعه الى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدير التقدير الذي تطمئن اليه الا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا وهي لا تعتبر كذلك اذا صدرت اثر اكراه أيا كان نوعه وكائنا ما كان قدره .

( نقض ١٩٨٤/١/١٧ - الطعن ٥٦٣٩ لسنة ٥٣ ق )

٢٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما توجه اليها من مطاعن مرجح الى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها ، وتقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة محكمة النقض عليها ، وكان تناقض الشاهد في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه واذ كان ذلك وكان ما خصله الحكم من أقوال المجنى عليه قد خلا من شبهة أي تناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وهو ما لا يقبل اثارته لدى محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٤/١/١٧ - الطعن ٥٦٤٤ لسنة ٥٣ ق )

٢٦ - لما كان من المقرر أن للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود لا يثبت اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول

عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة ان النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشهود الواردة بالتحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت ولم يثبت ان الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ويضحي ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

( نقض ١٩٨٤/١/٢٤ - الطعن ٢٨٦٣ لسنة ٥٣ ق )

٢٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات ولو خالفت أقوال أمامها وهي غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدها دون الآخر ، الا أنها متى أفصحت عن أسباب اطراحها لقول الشاهد في مرحلة معينة فان لمحكمة النقض أن تراقب ما ذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

( نقض ١٩٨٤/١/٢٥ - الطعن ٢٨٩٧ لسنة ٥٣ ق )

٢٨ - لما كان من المقرر ان تناقض أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا با لا تناقض فيه - كما هي الحال في الدعوى - وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردها أن الضابط عثر على المخدر المضبوط بجيب جلاب الطاعن ، وكانت هذه الواقعة هي قوام شهادة كل من الضابط والشرطي السرى بغير خلاف بينهما ، وكان ما وقع بينهما من تباين في خصوص وصف لفافات المخدر وعددها ومقدار النقود المضبوطة ومكان وقوف السيارة وما قرره الطاعن للضابط - بفرض قيامه - لا يتصل بجوهر الأدلة التي قام عليها الحكم ، فان منعي الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٤/١/٢٩ - الطعن ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق )

٢٩ - من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

( نقض ١٩٨٤/١/٣١ - الطعن ٢٩١١ لسنة ٥٣ ق )

٣٠ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متبى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

( نقض ١٢/٢/١٩٨٤ - الطعن ٤٦٠٢ لسنة ٥٣ ق )

٣١ - لما كانت المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليها قضاءها ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد أن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ، وان لها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع غيره من الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

( نقض ١٩/٢/١٩٨٤ - الطعن ٦٠٥٠ لسنة ٥٣ ق )

٣٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشاهد الا ما تقيم عليه قضاءها ولها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقواله فتأخذ بما تطمئن اليه منها وتطرح ما عداها دون الزام عليها ببيان العلة ، وكانت المحكمة في حدود هذا الحق قد اطمأنت الى ما حصلتته من أقوال شاهد الاتبسات ، فان ذلك يدخل ضمن حقها في تقدير الدليل وأقوال الشاهد مما تستقل به دون معقب عليها .

( نقض ٨٩/٢/١٩٨٤ - الطعن ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق )



٣٣ - من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى في هذا الشأن أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا. يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وإن محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الاصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة اذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكوت المتهم عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٦٧١٧ لسنة ٥٣ ق )

٣٤ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه - وكان من المقرر أيضا أن تناقض أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهد الاثبات وأن لهذه الأقوال معينها من الأوراق - وقد حصلها الحكم بما لا تناقض فيه - فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ويكون هذا النعى غير سديد .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٥٧٩٩ لسنة ٥٣ ق )

٣٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها ، ولها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى - متى اطمأنت اليها - ولو خالفت قولاً آخر له ، وهى فى ذلك غير ملزمة بأن تعرض لكلا القولين أو تذكر علة أحدهما بأحدهما دون الآخر .

( نقض ١٩٨٤/٣/١٣ - الطعن ٦٦١٤ لسنة ٥٣ ق )

٣٦ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون

فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تروها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ٦٨٥٠ لسنة ٥٣ ق ٤ )

## الفصل الثالث

### حجية الأوراق

من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقى الأدلة .

ولقد أصبحت الكتابة تحتل المرتبة الأولى بين أدلة الإثبات . فمن طريق الكتابة يتحدد مركز الشخص تحديدا واضحا . والأوراق أو المحررات المكتوبة والتي تستخدم كأداة للإثبات تنقسم الى قسمين : محررات رسمية ، وهى التى يقوم بتحريرها موظف عام مختص وفقا للأوضاع المقررة . ومحررات عرفية ، وهى التى يقوم الأفراد بتحريرها فيما بينهم .

وتختلف المحررات الرسمية عن العرفية من ناحية الشكل ، والحجية ، وقوة كل منهما فى التنفيذ .

فمن حيث الشكل : يلزم للمحرر الرسمى أن يقوم بتحريره موظف عام مختص وفقا لأوضاع مقررة . أما المحررات العرفية فالشرط الوحيد لصحتها هو توقيع المدين اذا كانت معدة للإثبات . أما اذا لم تكن معدة للإثبات فلا ضرورة للتوقيع .

ومن حيث الحجية ، يعتبر كل محرر حجة على الكافة من حيث صدوره من موقعه ، ولا تسقط حجية المحررات الرسمية الا عن طريق الطعن بالتزوير . أما المحرر العرفى ، فيكفى انكار الخط أو التوقيع .

ومن حيث صحة ما ورد فيها ، فالمحرر الرسمى حجة الى حد الطعن بالتزوير بالنسبة لما قام به الموظف أو وقع من ذوى الشأن فى حضوره . أما المحرر العرفى فيمكن اثبات عكس كل ما جاء فيه .

ومن حيث القوة فى التنفيذ ، فالمحررات الرسمية يمكن التنفيذ عليها مباشرة ، بعكس المحرر العرفى .

### المحررات الرسمية :

- لكى يكون المحرر رسميا ينبغي أن تتوافر فيه الشروط الآتية :
- ١ - صدور المحرر من موظف عام أو من شخص مكلف بخدمة عامة .
  - ٢ - صدور المحرر من الموظف فى حدود سلطته واختصاصه .
  - ٣ - مراعاة الأوضاع القانونية فى تدوين المحرر .

فاذا تخلف شرط من الشروط السابقة لا يكتسب المحرر صفة الرسمية ويعتبر باطلا . غير أنه لا يعتبر مجردا من كل قيمته ، فإنه يتحول الى محرر عرقى بشرط أن يوقع عليه ذوى الشأن بامضاءاتهم أو باختامهم أو ببصمات أصابعهم .

وتعتبر المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا .

وتكون للمحررات الرسمية حجية فى الاثبات بالنسبة لما دون فيها من أمور قام بها الموثق فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، واذا أراد شخص أن يطعن فى صحة هذا النوع من البيانات ليس أمامه سوى الادعاء بالتزوير . أما البيانات من الأمور التى تتعلق بموضوع المحرر تكون حجة الى أن يطعن عليها بالتزوير .

### المحررات العرفية :

المحررات العرفية هى المحررات الصادرة من الأفراد دون أن يتدخل موظف عام فى تحريرها ، وهى نوعان : محررات عرفية معدة للاثبات ، ومحررات عرفية غير معدة للاثبات .

والمحررات العرفية المعدة للاثبات يشترط لصحتها التوقيع ممن هى حجة عليه . ولا يلزم فى المحررات العرفية أى شكل خاص . فكل ما يكتب ويؤدى المعنى يعتبر كافيا ، ولا تهم اللغة التى تكتب بها ، والتوقيع يكون بامضاء الشخص نفسه ، كما يكون أيضا بالختم أو ببصمة الاصبع ، واذا خلت المحررات العرفية من التوقيع ، أصبحت لا قيمة لها ، اللهم الا اذا كانت مكتوبة بخط المدين ، فإنها تصبح مبدأ ثبوت بالكتابة .



والمحررات العرفية لا تكون حجة الا اذا لم يتكر من نسبت اليه ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة ، ولا بد أن يكون الانكار صريحا .

أما المحررات العرفية غير المعدة للاثبات ، فهي عبارة عن الرسائل والبرقيات ودفاتر التجار والأوراق المنزلية .

هذه هي القواعد العامة في حجية الأوراق .

أما في المسائل الجنائية ، فلم يعين القانون للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لابد منها ، بل جعل للقاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها استمدادا من الأدلة المقدمة في الدعوى ما دام لقضائه وجه محتمل وماخذ صحيح .

فمن المقرر أن القاضي في حل من الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية ، ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقى الأدلة .

نخلص من كل ما تقدم أن ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها محتملة الاجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها .

وتأسيسا على ذلك فإن :

— محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير .

يجوز اعتبار ورقة الصلح المقدمة من المتهم للمحكمة قرينة ضده ولو لم يوقع عليها .

— الشهادة المرضية من أدلة الدعوى وتخضع لتقدير محكمة الموضوع ، والمحكمة النقض أن تراقب أسباب محكمة الموضوع في رفضها التعويل عليها .

— محاضر جمع الاستدلالات. ولو بعد تولي النيابة التحقيق عنصر من

عن عناصر الدعوى ، حق المحكمة فى الاستناد الى ما ورد بها متى كانت قد عرضت على بساط البحث والتحقيق بالجلسة .

- اكتساب محضر الجلسة فيما ثبتت به حجية لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه ، الحكم لا يعتبر مكملًا لمحضر الجلسة الا فى اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى .

- جواز الاستشهاد بشهادات القيد بدفاتر المواليد بشأن اثبات النسب متى قدر ما لدفتر قيد المواليد من قوة الاثبات لما هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .

- سلطة محكمة الموضوع فى الأخذ بالصور الفوتوغرافية للأوراق كدليل عند الاطمئنان أيا كانت مطابقتها للأصل . ومثال ذلك الشيك ، لعدم وجوده لا ينفى وقوع الجريمة متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية .

- مجرد شك المحكمة فى صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء بالصورة التى أوردتها الحكم ، لا يصلح استبعادها ، ما دام أنه كان فى مقدور المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للمتهم أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهى الطريقة الفنية التى تستخدمها ادارة تحقيق الشخصية فى ادراج سوابق المجرمين وفى الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

- دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محضر جمع الاستدلالات التى يجرىها مأمور الضبط القضائى ، هى عناصر اثبات تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة .

- محاضر التحقيق التى يجرىها البوليس ومشاهدات المحققين وأقوال الشهود ، لا تعدو أن تكون من العناصر المذكورة ، اذ هى م تحرر الا تمهيدا لتحقيقها شفويا بالجلسة ، وهى بهذا الاعتبار خاضعة فى كل الأحوال لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة أسوة بشهادة أمام المحكمة ، فلاطراف الحصونة الطعن فيها دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير ، وللمحكمة القول الفضل فيها ، فلها ألا تصدقها وأن تعول عليها حسبما يهدى اليه اقتناعها .

- التأشير بجدول النيابة بحصول الاستئناف ، اعتباره دليلا على التقرير به طبقا للقانون وذلك عند فقد ورقة التقرير .

- اثبات ايداع أسباب الطعن في الميعاد ، وجوب اتباع ما رسمه القانون من أوضاع في اثبات حصول هذا الإجراء بقلم الكتاب ، لا يغنى عن ذلك أية تأشيرة من خارج هذا القلم .

- عدم التزام المحكمة الجنائية بترسيم الطريق المرسوم في قانون المرافعات. أمام المحاكم المدنية للطعن بالتزوير .

- حرية المحكمة في الاطمئنان الى صحة التوقيع على أوراق الاستكتاب ، جواز اجراءات المضاهاة على استكتاب تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية متى اطمأنت المحكمة الى صحته .

- الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها ، هو من وسائل الدفاع الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته .

- كل كتابة تصلح أن تكون مبدءاً ثبوت بالكتابة أيا كان شكلها وأيا كان الغرض منها ما دام من شأنها أن تجعل الأمر المراد اثباته قريب الاحتمال ، وتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدءاً ثبوت بالكتابة هو ما يستقل به قاضي الموضوع .

## أحكام النقض

١ - متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في توافر الظرف المشدد بمذكرة النيابة المقدمة للمحكمة اثباتا لسبق الحكم على المتهم في جناية سرقة باكراه وشروع فيها ، وباعترافه في التحقيق بتلك السابقة وفي جلسة المحاكمة بالتهمة بطرفها المشدد - انطلاقا من حق محكمة الموضوع في أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن اليه دون التزام عليها بتبيان علة ما ارتأته ، وما دام القانون لم يحتم - لاثبات السوابق - تقديم صحيفة الحالة الجنائية ، وكان استخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت التهمة بطرفها المشدد من الأدلة التي تساند اليها سائغة وملتبثا مع العقل والمنطق فان المجادلة في ذلك تنحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٠/١/٢٨ - السنة ٣١ - ص ١٢٦ )

٢ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن المقرر - أيضا - أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية ، وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها عن باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، ومن ثم فحسب المحكمة ان أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها تأخذ بدفاعه ، فانه لا يعيب الحكم عدم ايراد مضمون محضر الصلح المقدم من الطاعن ، ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم خطؤه في الاسناد في اطراح محضر الصلح ، ولا يعيبه هذا الخطأ - بفرض صحته - ما دام الحكم قد أبدى عدم اطمئنانه الى ما جاء به ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها .

( نقض ١٩٨٠/٢/٧ - السنة ٣١ - ص ٢٠٠ )

٣ - لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشهود مغايرا لما استند اليه الحكم ، وانما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات ، لأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من ساطته أن يزن.



قوة الاثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها ومن ثم فان نعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

( نقض ١٠/٣/١٩٨٠ - السنة ٣١ ص ٣٥٦ )

٤ - الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها من باقى الأدلة فى الدعوى .

( نقض ٨/٦/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٧٢٤ )

٥ - لما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليلا على صحة البيانات الواردة فيها طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية فهى تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التى يعتد بها فى تقدير سن الحدث طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

( نقض ١٣/١١/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٩٩١ )

٦ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه صدر فى جلسة علنية ، وكان الأصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الاجراءات قد روعيت ، وانه لا يجوز الادعاء بعكس ما أثبت منها فى الحكم الا بطريق الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله الطاعن ، فانه لا يقبل منه ما يثيره من صدور الحكم فى جلسة غير علنية .

( نقض ١/١١/١٩٨٣ - الطعن ١٥٨٦ لسنة ٥٣ ق )

٧ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبنى كل منهم رأيه فيها ويطمئن الى أن الورقة

موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها - الأمر الذي فات المحكمة  
اجراءه .

( نقض ١٩٨٤/٢/١٤ - الطعن ٦٠٦٧ لسنة ٥٣ ق )

٨ - الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تأخذ بأقوال  
الشهود متى اقتنعت بها وأن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية  
ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها  
المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

( نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٨٨٦ لسنة ٥٣ ق )

٩ - الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الاجراءات الجنائية  
أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها اذ  
العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضى بأن اجراء من الاجراءات  
يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون  
عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات في القانون  
المدنى واذ كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي اتخذها العمل الجنائي  
أساسا للمضاهاة هي أوراق تصلح لذلك واطمأنت الى صحة المضاهاة عليها  
فلا يقبل من الطاعن أن يعود الى مجادلتها فيما خلصت اليه .

( نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن ٧١٧٤ لسنة ٥٣ ق )

## الفصل الرابع القرائن

### أولا - فكرة عامة عن القرائن :

القرائن هي النتائج التي يستخلصها القانون أو القاضي من واقعة معلومة لمعرفة واقعة مجهولة . فهي اذن أدلة غير مباشرة ، اذ لا يقع الاثبات فيها على الواقعة ذاتها ، بل على واقعة أخرى ، اذا ثبت أمكن أن يستخلص منها الواقعة المراد اثباتها .

فالقرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث اذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فانها لا تصلح مصدرا للاستنباط .

( نقض ٢٧/٤/١٩٦١ - السنة ١٢ ص ٣٩٩ )

والقرائن ، اما قرائن قانونية أو قرائن قضائية . فالقرائن القانونية هي التي ينص عليها القانون . وهي ليست طريقا للاثبات ، بل هي طريق يعفى من الاثبات ، والقرائن القضائية هي التي تترك لتقدير القاضي يستخلصها من ظروف القضية وملابساتها .

### عناصر القرينة القضائية :

للقرينة القضائية عنصران :

١ - واقعة ثابتة يختارها القاضي من بين وقائع الدعوى ، وهذا هو العنصر المادي للقرينة .

٢ - عملية استنباط يقوم بها القاضي ، ليصل من هذه الواقعة الثابتة الى الواقعة المراد اثباتها ، وهذا هو العنصر المعنوي للقرينة .

### ١ - العنصر المادي :

قد يستخلص القاضي الدليل ، لا من ورقة مكتوبة أو شهادة الشهود ،

ولكن من ظروف القضية وملابساتها بعد أن يقتنع بأن لها دلالة معنية .  
وسبيله الى ذلك أن يختار بعض الوقائع الثابتة أمامه في الدعوى . فقد  
يختارها من الوقائع كانت محل مناقشة أو من أوراق خارج الدعوى كتحقيق  
إداري ، أو تكون الواقعة التي اختارها القاضي ثابتة بالبينة أو بورقة مكتوبة  
أو اقرار ، أو بقرينة أخرى دلت على الواقعة التي تستنبط منها القرينة .

وقضت محكمة النقض بأن لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في استنباط  
القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته .

( نقض ١٩٧٦/٥/٥ - س ٢٧ ص ١٠٦٣ )

## ٢ - العنصر المعنوي :

بعد أن يقف القاضي عند واقعة يختارها تثبت عنده ، يبدأ بعد ذلك  
في استخلاص الدليل . اذ عليه أن يستنبط من هذه الواقعة الثابتة الدليل  
على الواقعة التي يراد اثباتها ، فيتخذ من الواقعة المعلومة قرينة على الواقعة  
المجهولة .

وللقاضي سلطة واسعة في التقدير ، فهو حر في اختيار واقعة ثابتة  
من بين الوقائع المتعددة التي يراها أمامه ، لاستنباط القرينة منها ، ثم هو  
واسع السلطان في تقدير ما تحمله هذه الواقعة من الدلالة . وهذا هو  
الاستنباط . وفيه تختلف الأنظار وتتفاوت المدارك . فمن القضاة من يكون  
استنباطه سليما فيستقيم له الدليل ، ومنهم من يتجافى استنباطه مع  
منطق الواقع .

وللقاضي سلطان واسع في التقدير ، فقد تقنعه قرينة واحدة قوية  
الدلالة ، ولا تقنعه قرائن متعددة اذا كانت هذه القرائن ضعيفة متهافتة .  
ويبقى حق التقدير النهائي في ذلك له . ولا تعقيب عليه من محكمة النقض في  
هذا التقدير ، ما دامت القرينة التي اعتبرها دليلا على ثبوت الواقعة تؤدي  
عقلا إلى ثبوتها .

## تحول القرينة القضائية الى قرائن قانونية :

ان القرينة القانونية لا عمل فيها للقاضي ، بل ان العنصر كله  
للقانون ، فيقيمها القانون مقدما ويعممها .



ويجب على النيابة العامة أن تثبت الواقعة التي تقوم عليها القرينة القانونية .

ويلاحظ أن كل قرينة قانونية ، وقد أثبتت واقعة معينة ، تقبل في الأصل إثبات عكس هذه الواقعة ، وتتحول القرينة القضائية ، إذا تكررت في العمل الى قرينة قانونية في غالب الأحيان .

#### ١- القرينة القاطعة :

الأصل أن تكون القرينة القانونية غير قاطعة فتقبل إثبات العكس ، وهذا شأن كل دليل ينظمه القانون ، ولكن هناك قرائن أقامها القانون لاعتبارات هامة خطيرة يحرص كل الحرص على عدم الإخلال بها . ومن ثم يجعل هذه القرائن غير قابلة لإثبات العكس ، وذلك لاعتبارات يستقل بتقديرها المشرع ، فهو وحده الذي وضع القرينة القانونية .

#### القاعدة الموضوعية والقرينة القانونية :

يجب التمييز بين القاعدة الموضوعية والقرينة القانونية ، إذ توجد قواعد موضوعية يبينها المشرع على الكثرة الغالبة من الأحوال فيقلبها الى حقائق ثابتة ، مثلها في ذلك مثل القرائن القانونية ، وهي غيرها .

فهناك قواعد موضوعية تكيف خطأ بأنها قرائن قانونية ، ومن هذه القواعد حجية الأمر المقضى والتقدم ، فوجب التمييز بينهما .

#### القرينة غير القاطعة :

وهي تقوم على افتراض أولى يضعه المشرع ليصل منه الى تطبيق قاعدة قانونية فييسر من أعمال هذه القاعدة ، كقاعدة الأصل في المتهم البراءة . .  
ما لم يقدّم دليل على غير ذلك . وهذه القرينة يمكن إثبات عكسها .

غير أن هناك حالات معينة نص المشرع فيها على الإثبات على نحو خاص . فلا يجوز إثبات عكسها .

#### ثانيا - أمثلة للقرائن القانونية :

١ - أوود الشارح قرينة قانونية حين افتراض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين ، ذلك القرينة

التي رفع الشارح منها عبء اثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة . وهذه القرينة قابلة لاثبات العكس ولا تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة ، لمحكمة الموضوع سلطة استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى .

٢ - قرينة الحيازة في المنقول سند الملكية : قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة وقرائن الأحوال .

#### أمثلة للقرائن القضائية :

- سلطة المحكمة في استنتاج وقوع التحريض من مجرد الشبهات التي تقوم لديها .

- جواز اعتبار امتناع الشاهد عن حلف اليمين قرينة على عدم صدقه .

- الصورية التدليسية لا يقتضى اثباتها وجود كتابة ، ويجوز لمن كان طرفا في العقد أن يثبتها بالقرائن .

- استعراف الكلب البوليسى لا يعدو أن يكون قرينة يضح الاستناد اليها في تعزيز الأدلة القائمة .

- ورقة الصلح المقدمة من المتهم ، جواز اعتبارها قرينة صدق ولو لم يوقع عليها .

- الاقرار بنوعيه - القضائي وغير القضائي - لا يخرج عن كونه قرينة متروك تقديرها لقاضى الموضوع .

- لا بثريب على المحكمة اذ هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربى قرينة على أن القمر يوم الحادث يكون فى العادة ساطعا وذلك فى سبيل التدليل على امكان الرؤية .

- امتناع المتهم عن الاجابة فى التحقيق لا يجوز اتخاذه قرينة على ثبوت التهمة .

- ادراج الحكم الغيابى فى صحيفة الحالة الجنائية لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته .

- لا تثريب على المحكمة اذ هي اعتمدت على سوابق المتهم كقرينة معززة لتحريات رجال مكتب مكافحة المخدرات عن نشاطه فى تجارة المخدرات واطمأنت الى جديتها .

- وجود دماء آدمية بملابس المتهم ، صحة اتخاذ كقرينة معززة لما فى الدعوى من أدلة اتهام .

- التحريات لا تصلح بذاتها قرينة أو دليلا ، جواز التعويل عليها كمعززة لغيرها من أدلة .

نخلص من كل ما تقدم أن القانون أمد القاضى فى المسائل الجنائية بسلطة واسعة وحرية كاملة فى سبيل تقصى ثبوت الجرائم أو عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين ومقدار اتصالهم بها ففتح له باب الاثبات على مصراعيه يختار من كل طرقة ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر بمحض وجدانه فيأخذ بما تطمئن اليه عقيدته ويطرح ما لا ترتاح اليه غير ملزم بأن يسترشد فى قضائه بقرائن معينة بل له مطلق الحرية فى تقدير ما يعرض عليه منها ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها ، بغية الحقيقة ينشدها من أى سبيل يجده مؤديا اليها ولا رقيب عليه فى ذلك غير ضميره وحده .

وتأسيسا على ذلك فالمحكمة لها أن تجزئ الدليل المقدم اليها ولا تأخذ منه الا ما تطمئن اليه . كما أن من حقها أن تستدل بأى دليل ترى الأخذ به لاطمئنانها الى صحته وكفايته فى الاثبات .

والقرائن من طرق الاثبات الأصلية فى المواد الجنائية . فالمحكمة أن تعتمد على قرينة غير قاطعة ، ما دامت قد محصت هذه القرينة واطمأنت الى كفايتها كدليل فى الدعوى ، وما دام هذا الدليل يصلح فى ذاته مقدمة للنتيجة التى ترتبت عليه .

وعلى هذا فلا يشترط فى القرينة أن تكون صريحة دالة على نفسها على الواقعة المراد اثباتها ، بل يجوز أن يكون استخلاص ثبوت الواقعة منها عن طريق الاستنتاج وترتيب النتائج على المقدمات . فالقرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضى أن يعتمد عليها وحدها فى استخلاص ما تؤدى اليه .

## احكام النقض

١ - لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة تمسكا بمضمونها ، قرينة مؤدية لأدلة الاثبات القائمة ضده ولو لم يكن موقعا عليها منه .

( طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٤٧ )

٢ - لم يتعرض القانون الجنائي بنصوص صريحة لتنظيم الاقرار وبيان مواضع بطلانه - كما هو الحال في القانون المدني - الا أن الاقرار بنوعيه - القضائي وغير القضائي بوصفه طريقا من طرق الاثبات - لا يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائما على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائما للمحكمة الموضوع .

( طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٨٨ )

٣ - لا تثريب على المحكمة اذ هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعا وذلك في سبيل التدليل على امكان الرؤية ، اذ أن القرائن تعد من طرق الاثبات في المواد الجنائية .

( طعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٥٩٥ )

٤ - لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود وانما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقرار ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

( طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٣٠٩ )

٥ - اذا كان ما يؤخذ من مجموع أسباب الحكم المطعون فيه أنه اتجه الى اسناد حيازة المنقولات للزوجة ، ثم أخذ من ذلك بحق قرينة على ملكيتها لها معززة بما ساقه من قرائن أخرى فلا مخالفة في ذلك القانون .

( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٩٧ )

٦ - منطاط جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا الى



القرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاتة وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائغا لا يتجافى مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في ادانة المتهم والعناصر التي استخلص بها لها من حر الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

( طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ س ١٠ ص ٢٤٩ )

٧ - من المقرر قانونا أن المتهم اذا شاء أن يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، واذا تكلم فانما ليبيد دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبيد بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الاجابة في التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد احالة الدعوى الى محكمة الجنايات وفقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبات التهمة قبله .

( طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ س ١١ ص ٤٦٧ )

٨ - من المقرر أنه اذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمتها النيابة العامة يبين منها أن الحكم الذي تستند اليه في اعتبار المتهم عائدا حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فان المحكمة اذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريئا من حالة القصور والفساد في التدليل - أما ما تثيره النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدءا لها يعد قرينة على نهائيتها - والا كانت النيابة قد أخطرت ادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ فإنه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيتها ما دام ورودها بها قد يرد الى الاهمال .

( طعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨٥٤ )

( وطن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ س ٧ )

( وطن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ س ٨ )

٩ - التقويم - وان صلح أساسا لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه - الا أن وجود البذر مكتملا شيء ،

«واقع الأمر بالنسبة الى نفاذ ضوئه الى مكان بعينه شيء آخر - فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم ، لاحتمال أن تحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء - فإذا كان الحكم الذى يبين أن الضوء ينفذ من نافذة بحرية وباب شرفة غربية لم يبين ولا يستطيع بيقين أن يبين - استنادا الى التقويم وحده - ما اذا كان شعاع القمر هو الذى امتد الى داخل المبنى فأنازله أم أن ضوءه كان يشرف من الخارج على المكان - ولكل من الحالين حكمه - ولم يبين كذلك ما اذا كانت الشرفة الغربية مكشوفة فلا تحجب الأشعة أو الضوء أم أنها مسقوفة بحيث يمكن أن تؤثر فى الموقف - كل هذا لا يغنى فيه عن الواقع شيء - وكان ما اعتنقه الحكم فى موضع من أن تلاصق سريرى الشاهد والتقتيل من شأنه أن يمهد للرؤية وأن يدفع عن الشاهد المظنة لم يثبت فيه على رأى بحيث يتعين قلب النظر فيه - بل ذهب فى حديثه عن تجربة النيابة الى أن احتجاب ضوء القمر عن المكان عند اجرائها لم يكن ليتمكن الشاهد أو غيره من تمييز الجناة - فجعل بذلك للضوء المقام الأول ، ولم يدع لتلاصق السريرين من قيمة تسقط بها الحاجة الى التجربة المطلوبة . فان المحكمة ان أبت أن تجرى التجربة المطلوبة لأسباب لا تكفى لرفض الطلب ، تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم .

( طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١٢٠ )

١٠ - ما ذكرته المحكمة من أن القمر ليلة الثامن من شهر رمضان كان فى التربيع الثانى . لم يرد به غير ما أوضحت بعد هذه العبارة بقولها أن ضوءه كان ساطعا ، وهذه حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ولا يحتاج العلم بها الى تقويم . فتكون عبارة التربيع الثانى - بفرض أن مصدرها هو التقويم المقول فى الطعن باطلاع المحكمة عليه فى غيبة المتهمين - غير مؤثرة بذاتها فى عقيدة المحكمة ولا يترتب عليها بطلان .

( طعن رقم ١١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ من ١٢ ص ٦٨٥ )

١١ - اذا كانت المحكمة قد استندت الى استعراف الكلب البوليسى كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ولم يعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل المتهم ، فان استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

( طعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٣ من ١٢ ص ٨٠٧ )

١٢ - لا تثريب على المحكمة اذا هى اعتمدت على سوابق المتهم كقرينة معزز لتحريات رجال مكتب مكافحة المخدرات عن نشاطه فى تجارة

المخدرات واطمأنت الى جدتها .

( طعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ س ١٢ ص ٨٦٥ )

١٣ - الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه ، يعتبر اقراراً غير قضائي من حيث قوته التدليالية لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يتخذ منه حجة في الاثبات اذا اطمأن اليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجية دون أن يخضع في شئ من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفاً .

( طعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ س ٢٢ ص ٤٣٨ )

١٤ - قرائن الأحوال من بين الأدلة المعتبرة في القانون والتي يصح اتخاذها ضمائم الى أدلة أخرى .

( طعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ص ٨٦٢ )

١٥ - اقرار المتهم في تحقيق النيابة بقيام صفة الوكالة به عن غير المقيم وتعامله بهذه الصفة في النقد المصري ، هو قرار غير قضائي للمحكمة أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولا معقب على تقديرها في ذلك متى كان سائفاً وله سند من أقوال المقر في الأوراق لأن شرط القانون لوجود الكتابة عند الاثبات يكون قد تحقق .

( طعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦ س ١٩ ص ٤٧٣ )

١٦ - التسجيل الصوتي يعد ولا ريب اقرار غير قضائي . ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها أن المطعون ضده قد أنكر أن هذا التسجيل خاص به ، فإنه يجب على الطاعنة أن تثبت صدوره منه طبقاً للقواعد العامة في الاثبات في القانون المدني . وإذا كانت هذه القواعد توجب الحصول على دليل كتابي في هذا الصدد ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاثبات بالبينة ينسحب على هذا التسجيل ويتضمن الرد عليه ما دام لا يعد عنصراً مستقلاً عن العناصر التي أبدى الحكم رأيه فيها .

( طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ص ٢٧٢ )

١٧ - ان الخطأ في بيان مضدر الدليل لا يضيغ أثره ما دام له أصل مضيغ في الأوراق . ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد أورد أنه استخلص أقوال الشاهد مما أدلى به في محضر الجلسة وفي التحقيقات مع أنها لم ترد الا في أحدهما دون الآخر .

( طعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ص ٦٨٢ )



١٨ - قرائن الأحوال من بين الأدلة المعتبرة في القانون والتي يصح اتخاذها ضمايم الى الأدلة الأخرى واذ كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم عن مضمون الخطابات المتبادلة بين الطاعن وبين المجنى عليها من تفريطها في نفسها له وسؤاله لها عن ميعاد الدورة الشهرية ، انما اتخذه قرينة ضمها الى الأدلة الأخرى ، فهو استدلال يؤدي الى ما انتهى اليه من ذلك ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

( طعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ س ٢١ ص ٣٨٢ )

١٩ - من المقرر أنه لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين . ولما كان يبين من الأوراق أن المحكوم عليه قدم للمحاكمة في الجنتين رقمي ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ مركز طنطا لاتهامه بأنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه وذلك لارتكابه الجنية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا وحكم عليه فيها بالادانة وبذلك يكون قد عوقب مرتين لارتكابه فعلا واحدا موضوع الجنية الأخيرة وهو خطأ في القانون . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض الاحالة ، وذلك لأن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لأن الحكم الصادر في الجنية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا ما زال غير نهائي .

( طعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ص ٨٠٥ )

٢٠ - متى كان يبين مما أورده الحكم أنه استند الى وجود دماء أدلية بملابس الطاعن . كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها . ولم يتخذ منه دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعنين ، فإن النعي على الحكم استنادا الى « ان الدماء لم تعرف فعليتها وبالتالي فان عجز الطاعن عن تعليل وجودها لا يؤدي الى القول بأنها من دماء المجنى عليه ولا يسوغ الاستدلال بها ، يكون غير مقبول .

( طعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٣ س ٢٢ ص )

٢١ - اذا كان الطاعن لم ينازع في صحة ما أثبتته الحكم من أنه كان محرزا سلاحا ناريا . فلا على المحكمة أن هي اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت واقعة القتل في حقه ، ما دام أن لهذا الدليل أصله الثابت في الأوراق .

( طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ص ٩٠ )



٢٢ - خلال سياق نص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقميين ٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .

( طعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٨ س ٢٤ ص ٦١ )

٢٣ - سكوت المتهم لا يصح ان يتخذ قرينة على ثبوت التهمة ضده .

( طعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ س ٢٤ ص ٣٣٧ )

٢٤ - استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث - على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه ، استدلال سليم لا غبار عليه ، ما دام الواضح من الحكم أنه اتخذ من هذه الأقوال وتلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التي انتهى اليها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية ، وكان هذا التقرير كافيا لحمل قضاء الحكم في تقرير توافر مسئولية الطاعن الجنائية عن الحادث وأن تزيد الحكم فيما استورد اليه من ذلك لا يعيبه طالما انه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى اليها والتي كان عماده فيها التقرير الفني الذي اطمأن اليه ووثق به .

( طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٦ )

٢٥ - لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه هوديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ومتى أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، فان ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها .

( طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ ص ٧٠٦ )

٢٦ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير خبير الأدلة الجنائية من وجود آثار أقدام تتفق وطبيعة أقدام الطاعنين الثاني والثالث بالقرب من مكان الحادث وفي الاتجاه الذي قالت الشاهدة الثانية بأن الطاعنين قد سلكوه ، وانما استندت الى وجود تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فانه لا جناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ما دام أنه لم يشك من تقرير خبير الأدلة الجنائية دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ص ٧٧٣ )

٢٧ - لا تريب على المحكمة اذ هي لم تشر الى ما تطمئن اليه من تحريات معاون المباحث - التي ضمنها تقريره وشهدها بها في التحقيق - مما لم يؤيد بدليل ما . ذلك لانه وان كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات - باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقته من أدلة - الا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها .

( طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ص ١٣٨ )

٢٨ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتا بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

( طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ س ٢٨ ص ٧٥٩ )

٢٩ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير المعامل من وجود آثار دماء آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن . وانما استندت الى تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فانه لا جناح على الحكم أن عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلا أساسيا في ثبوت التهمة قبل الطاعن - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضا موضوعا .

( طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٥ س ٢٩ ص ١٢٦ )

٣٠ - من المقرر بنص المبادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية ومن ثم ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

( نقض ١٩٨٠/١/٢ - السنة ٣١ - ص ١٧ )

٣١ - قصيد القتل أمر خفى لا يتعلق بحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى إلا ما يتعلق بالمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

( نقض ١١/٢/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ١٨ )

٣٢ - للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

( نقض ٣/٣/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٣١٦ )

٣٣ - لما كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال ، وأن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ما دامت قد اطمأنت اليه . اذ العبرة هى باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ومن ثم فلا على المحكمة ان هى اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن ، ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة فى هذا الخصوص غير مقبولة . ولما كان لا جناح على الحكم اذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التى أوردها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلا أساسيا فى ثبوت الاتهام قبل المتهمين . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انما استند الى استعراف كلب الشرطة ومطابقة الصندوق المعثور عليه بمكان الحادث لقدم الطاعن لقرينتين يعزز بهما أدلة الثبوت التى أوردها ولم يتخذ منها دليلا أساسيا فى ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

( نقض ١١/٢/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٩٥٣ )

٣٤ - من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، ويتحقق هذا الظرف

ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، وهو وصف للقصد الجنائي ، وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .  
( نقض ١٩٨٠/١٢/٤ - السنة ٣١ - ص ١٠٦٧ )

٣٥ - لما كان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أداة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، واذ كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شهود الاثبات فانه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا تعويله في قضائه بالادانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى أن الجاني كان في امكانه ارتكاب الجريمة دون أن يراه أحد اذ أن مفاد ما تناهى اليه الحكم من تصوير للواقعة هو اطراح دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير .

( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٥ - السنة ٣١ - ص ١١٣٣ )



## الفصل الخامس حجية الأحكام

### المبحث الأول « حجية الحكم الجنائي »

#### تمهيد :

تقضى العدالة ألا يحاكم الانسان عن تهمة واحدة أكثر من مرة ، فإذا حكم على انسان بالادانة أو قضى له بالبراءة ونفذت وسائل الطعن التي شرعها القانون حاز الحكم قوة الشيء المقضى بالنسبة للفعل الذى حوكم من أجله ، لأن من حق الفرد الطبيعى فى علاقته من المجتمع ألا يقتصر منه أو يسأل عن عمل واحد أكثر من مرة .

وكذلك كون الفرد معلقا بين انتهاء الخصومة وبقائها حائرا بين الطمأنينة والتهديد بالدعوى من جديد فأمر ضد الانسانية .

فإذا استنفذ الحكم جميع طرق الطعن المقررة أو كان غير قابل للطعن فيه ، فإنه يصير عنوانا للحقيقة . وإذا كان الحكم قد اكتسب تلك الصفة فلا يجوز إعادة طرح موضوع الخصومة الجنائية من جديد أمام أى محكمة باعتبار أن الحكم بذلك قد عبر عن الحقيقة فيما قضى به ومن ثم فلا يجوز مناقشة تلك الحقيقة مرة أخرى . وهذا ما يعبر عنه بقوة الشيء المقضى به والتي تنقضى بها الدعوى الجنائية .

#### النصوص القانونية :

##### مادة ٤٥٤ :

تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه ، بصدور حكم نهائى بالبراءة أو بالادانة .

وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون .

**مادة ٤٤٥ :**

ولا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا ، بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة .

**مادة ٤٥٦ :**

يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة ، سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

**مادة ٤٥٧ :**

لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .

**مادة ٤٥٨ :**

تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية ، فى حدود اختصاصها ، قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فى المسائل التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية .

**خصائص مبدأ الحجية :**

**١ - تعلقه بالنظام العام :**

يترتب على الأساس الذى يرتكز عليه مبدأ الحجية نتيجة هامة هي صلته بالنظام العام ، ولذلك يجوز الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى أية حالة كانت عندها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

**٢ - نسبية قوة الأمر المقضى :**

اذ يتقيد بالخصوم وبوحدة الجريمة التى صدر بشأنها الحكم .

شروط صحة الدفع بقوة الشيء المقضى به :

أولا - حكم جنائى بات :

( أ ) أن يكون الحكم قد صدر من هيئة قضائية :

أى أن يكون قد صدر من محكمة جنائية .

فيستبعد أوامر التحقيق والإحالة من النيابة العامة . كذلك يستبعد الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية . كذلك الأوامر الجنائية الصادرة من النيابة العامة .

( ب ) أن يكون قد صدر من محكمة لها ولاية الفصل فى الدعوى :

سواء كانت محكمة عادية أو محكمة خاصة كالمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة .

( ج ) أن يكون فاصلا فى الموضوع :

فالأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع كالحكم الصادر بعدم الاختصاص والأحكام التمهيدية أو التحضيرية أو الوقتية ويعدم القبول والدفع الفرعية لا تحوز حجية .

( د ) أن يكون متممعا بوجوده القانونى :

فلا قوة للأحكام المنعقدة ، أما الأحكام الباطلة فإنها متى حازت قوة الأمر المقضى أصبحت عنوانا للصحة .

( هـ ) أن يكون الحكم قد فصل فى الواقعة فى منطوقه :

يجب أن يكون الفصل فى موضوع الدعوى قد ورد بمنطوق الحكم غير أنه لا يمنع من أن يكون الفصل فى الموضوع قد ورد للأسباب بشرط أن يكون جوهريا بالنسبة للمنطوق .

( و ) أن يكون باتا :

الحكم الجنائى البات هو ذلك الحكم الذى أصبح من غير الممكن طرق باب القضاء لإعادة النظر فيه ، أما لأن كافة طرق الطعن فى الأحكام قد استنفذت قبل صدوره ، وأما لأنه بعد صدوره فانت مواعيد الطعن فيه قضائى غير قابل للتعديل أو الإلغاء .

والحكم البات لا يخرج عن الصور الآتية :

١ - اما حكم صادر من محكمة الجنح المستأنفة ورفضت محكمة النقض الطعن الذي قدم ضده .

٢ - اما حكم صادر من محكمة الجنايات فى جناية ورفضت كذلك محكمة النقض الطعن الذي قدم ضده .

٣ - اما حكم صادر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على احالة اليها من محكمة النقض فى أعقاب نقضها لحكم هذه المحكمة المطعون فيه بالنقض ، متى بقى ذلك الحكم دون طعن فيه بالنقض من جديد .

٤ - اما حكم صادر من محكمة الجنايات فى جناية بناء على احالة اليها من محكمة النقض فى أعقاب نقضها لحكم هذه المحكمة المطعون فيه بالنقض متى بقى ذلك الحكم دون طعن فيه بالنقض من جديد .

٥ - اما حكم حضورى صادر من محكمة الجنح الجزئية فات ميعاد الطعن فيه بالاستئناف دون تقديم هذا الطعن .

٦ - اما حكم حضورى من محكمة الجنح المستأنفة فات ميعاد الطعن فيه بالاستئناف دون تقديم هذا الطعن .

٧ - اما حكم حضورى صادر من محكمة الجنايات وفات ميعاد الطعن فيه بالنقض دون أن يقدم ضده هذا الطعن .

## ثانيا - وحدة الخصوم :

١ - الخصم فى الدعوى هو الهيئة الاجتماعية التى تمثلها النيابة العامة ، فالخصم واحد لا يتغير فالنيابة العامة هى وحدها صاحبة الدعوى العمومية ، حتى فى حالة ما اذا طرحت الدعوى أمام المحكمة باجراءات المدعى بالحق المدنى فان الهيئة الاجتماعية ممثلة فى النيابة العامة هى وحدها صاحبة الدعوى لأن المدعى بالحق المدنى لا يرفع الدعوى وانما يحركها واذ ذاك تصبح النيابة صاحبة الدعوى فهو يتهد لرفعها ، والأصل فى حق المدعى المدنى فى تحريك الدعوى العمومية هو اشراك أفراد الهيئة الاجتماعية فى مراقبة وكلاء الهيئة بالفرض الأول هو حماية حق الجماعة أيضا .



ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للنيابة العامة أن ترفع الدعوى الجنائية من جديد إذا كانت الدعوى الأولى الصادر بشأنها الحكم قد رفعت من قبل المضرور بطريق الادعاء المباشر أو رفعت من أية جهة أخرى خلاف النيابة العامة .

٢ - بالنسبة للمتهم : وهو ذلك الشخص الذى تطلب النيابة العامة من القضاء توقيع العقوبة عليه سواء باعتباره فاعلا للجريمة أو شريكا فيها .

وهذا المتهم يختلف وضعه باختلاف الاتهام والوقائع .

فالحكم بادانة المتهم عن واقعة جنائية تكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة ولا يكون كذلك بالنسبة الى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة .

فاذا أقيمت الدعوى ضد متهم من أجل جريمة لم يرتكبها غير شخص واحد ففضى بادانته وصار هذا الحكم باتا ، فليس ما يحول دون أن تقام دعوى ثانية من أجل نفس الجريمة ضد شخص ثان ، وللقاضى أن يحكم فى هذه الدعوى بادانة المتهم فيها مقررا أنه ارتكب الجريمة وحده .

فهذا التناقض بين الحكمين يجوز رفعه عن طريق اعادة النظر طبقا لنص المادة ٤٤١ اجراءات جنائية التى نصت على حالات اعادة النظر ومنها هذه الحالة « اذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما » .

ويكون للقاضى فى الدعوى الثانية حرية كاملة فلا يتقيد بالحكم السابق ، وكذلك يتاح للمتهم فرصة الدفاع كاملة فلا يجابه بما يتضمنه حكم صادر بناء على اجراءات لم تتخذ فى حقه .

وكذلك اذا صدر الحكم ببراءة شخص معين وصار الحكم باتا ، جاز أن تقام الدعوى من أجل نفس الجريمة ضد شخص ثان . ولو نفى الحكم الأول ارتكاب الجريمة أو استبق خضوعها لنص تجريم أو اعتراف بتوافر سبب الإباحة . بحيث كانت الادانة فى الدعوى الثانية تناقض أسباب البراءة التى اعتمد عليها الحكم الصادر فى الدعوى الأولى .

٣ - إذا اتهم جملة أشخاص على التعاقب بأشتراكهم في ارتكاب جريمة معينة فإن الحكم الذي يصدر ضد أحدهم لا يجوز حجيته ضد الآخرين وقد يذان أخذهم ويبنوا الآخر لأن لكل دفاعا خاصا به حتى ولو صدر الحكم نافيا حصول الواقعة .

٤ - لو حوكم الفاعل الأصلي بوصف معين ، وقضى ببراءته ، ثم رفعت الدعوى على الشريك بوصف مغاير .

فيجب التفرقة بين ما إذا كانت البراءة مبنية على عدم وجود الجريمة في الفعل المنسوب له استنادا لفاعل آخر أو الشريك وكان لهما التمسك بنجبة الحكم الأول لأن السبب نفسه انتهى بحكم فأى اتهام بارتكابه لا عقاب عليه . لأنه من الاجتفاف الصارخ أن يصدر حكم بالبراءة بالنسبة لأحد الشريكين فلا يستفيد منه الآخر الذي حوكم من بعده مع أن سبب البراءة سبب مشترك بينهما .

أما إذا كانت براءة أحد الشريكين مبنية على أسباب شخصية بالفاعل الأصلي فلا يمكن للشريك أن يستفيد من حكم البراءة متمسكا بحجيته .

مثال : إذا كان أساس البراءة الاعفاء من العقاب . كحالة اعفاء الفرع أو الأصل أو الزوجين في جريمة السرقة من العقاب .

فالشريك الذي ليس زوجا أو فرعا أو أصلا لا يمكنه أن يتمسك بحكم البراءة الصادر لشريكة الذي أعفى من العقاب لأنه أصل أو فرع أو زوجة للمجنى عليه .

#### استثناء :

يستثنى من هذه القاعدة أن الشريك يستفيد من حكم البراءة الصادر لشريكه تلك الحالة هي حالة الشريكين في الزنا فإن براءة أحدهما تفيد الآخر حتما ذلك لأن الفعل لا يمكن أن يأتي إلا من اثنين يشتركان في اتيانه ولا سبيل لوقوع الزنا من واحد فإن انتفى عن أحدهما في واقعة معينة انتفى حتما عن الآخر في نفس الواقعة .

وليس للزوج أن يطلب رفع الدعوى الجنائية على زوجته دون الشريك . وانه اذا عفا الزوج عن زوجته استفاد شريكها من هذا العفو ان صدر قبل التنفيذ عليهما .

أما إذا كان الحكم صادرا بالادانة على أحد الشريكين فليس ما يمنع من محاكمة الشريك الثانى ، فكل فرد دفاع خاص به وما يثبت فى حق أحد الشريكين قد لا يثبت فى حق الآخر .

### موقف القضاء المصرى :

استقر القضاء المصرى على الاعتراف للحكم الصادر ببراءة أحد المساهمين فى الجريمة استنادا الى سبب موضوعى بقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لكل من يساهم فى الجريمة ، فاعلا كان أم شريكا .

فقضت بأن « أحكام البراءة المبينة لأسباب غير الشخصية بالنسبة للمحكوم لهم تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان فى ذلك مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم بالقانون . فالحكم النهائى الذى ينهى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا ، ويبنى على ذلك براءة متهم فيها ، يجب قانونا أن يستفيد منه كل ما يتهمون فى ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء أو قدموا للمحاكمة معا أم قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة . وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية أو ارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى اليه المساهمة فيها فاعلا أصليا أو شريكا ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة صوالجهم متحدة اتحادا يقتضى أن يستفيد كل منهم من كل دفاع مشترك . . .

وقضت كذلك : أن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة فى ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر - ويجب أن تعتبر - على خلاف أحكام الادانة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص معينين بالذات حجة فى حق الكافة ، أى بالنسبة لكل من يكون له شأن فى الواقعة موضوع الدعوى وهو ما تمليه المصلحة العامة من وجوب تجنب ما يتأذى به الجماعة من قيام أى تناقض فى الأحكام الجنائية المتعلقة بالأرواح والحريات ، الأمر الذى يقتضى اعتبار تلك الأحكام وهذا شأنها ، حجة فى حق الناس كافة ما دام لا يكون فيه مساس بما هو مقرر لكل متهم عن محاكمته من كامل الحق فى الدفاع .

### نقد المبدأ الذى اعتنقته محكمة النقض :

كان رأى محكمة النقض محلا للنقد : ذلك بناء على استقلال كل من الخصومتين عن الأخرى . فما يتعلق بأحد المساهمين لا يمكن الاستناد اليه

بالنسبة الى المساهم الآخر ولا يجوز الدفع بحجية الحكم الجنائي عند عدم توافر وحدة الخصوم . واذا كان من غير الممكن التمسك بحجية الحكم بادانة أحد المساهمين ضد مساهم آخر . فلماذا يحتج قبله بحجية حكم بالبراءة لسبب موضوعي مع أن فكرة الحجية واحدة لا تتغير ؟

مع أن المبدأ الذي أقرته محكمة النقض تسنده قرينة الأصل في المتهم البراءة . ولذلك لا يجوز تطبيقه في حالة الادانة .

٥ - اذا حكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الاصيل أو الشريك لم يحز الحكم الصادر لأحدهما قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للآخر ، لأنه يجوز أن تكون الاجراءات التي لم تتخذ بالنسبة لأحدهما طول المدة المسقطه قد اتخذت بالنسبة للآخر كما لو كان أحدهما غائبا والآخر حاضرا ، فاتخذت اجراءات ضدهما ولكن لم ترفع الدعوى العمومية الا بعد مرور المدة المسقطه فدفع الغائب بسقوط الحق في اقامة الدعوى فحكم بقبول دفعه . هذا الحكم لا محل لأن يتمسك بحجيته المتهم الآخر .

٦ - ان الحكم الجنائي الذي فصل في مسألة فرعية تكون الحجية له أمام المحكمة الجنائية رغم عدم توافر وحدة الخصوم .

مثال ذلك : براءة المتهم من تهمة السرقة فانه يحوز الحجية أمام المحكمة عندما تنظر دعوى البلاغ الكاذب بالسرقة رغم عدم توافر وحدة الخصوم .

وأساس هذا النظر أن المادة ٢٢٢ اجراءات جنائية قد اوجبت وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة لفصل في دعوى جنائية أخرى . وهذا الايقاف الوجوبي يكشف عن مبدأ حجية الحكم الصادر في المسائل الفرعية .

### ثالثا - وحدة الواقعة :

١ - يشترط للدفع بقوة الشيء المقضى به أن تكون الواقعة التي فصل فيها الحكم البات هي ذات الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية من جديد ، ذلك أن قوة الأحكام تقف فقط عند حدود الواقعة التي فصلت فيها سواء صراحة أو ضمنا .



فاذا اختلفت الواقعتان في أى عنصر من عناصرها تخلف الشرط ، وجاز رفع الدعوى الجنائية عن الواقعة التى لم يفصل فيها .

٢ - وقد اختلف الفقه والقضاء فى تحديد معيار هذه الوحدة . وأسفر هذا الاختلاف عن ثلاثة معايير .

#### ( أ ) معيار وحدة الاثبات :

ومؤدى هذا المعيار أن العبرة فى تحديد وحدة الجريمة لا يكون بالنظر الى الواقعة المكونة لها من خلال بنائها المادى وانما من خلال أدلة اثبات أركانها القانونية . ويعيب هذا المعيار أنه يسمح بإعادة محاكمة المتهم عن جميع الأوصاف القانونية الواحدة وهو اسراف خطير فى العقاب لا يتلاءم مع الأساس الذى بنى عليه مبدأ عدم جواز محاكمة الجانى عن فعله أكثر من مرة واحدة .

#### ( ب ) معيار وحدة الركن المعنوى :

ويذهب أنصار هذا رأى الى وجوب قياس الجريمة بالنظر الى الركن المعنوى لدى الجانى ، فاذا تعددت نتائج الواقعة فلا محل للقول بأن وحدة الركن المعنوى لا تصلح بمفردها بعيدة عن الركن المادى فى تقدير مدى وحدة الجريمة .

#### ( ج ) معيار وحدة الواقعة الاجرامية :

وهى ما وردت فى أمر الاحالة أو التكليف بالحضور .

وهو ما أخذ به المشرع فى المادة ١/٤٥٤ اجراءات جنائية بقوله :

« الدعوى الجنائية تنقضى بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه أو الوقائع المسندة اليه » . وتنطبق هذه القاعدة سواء كانت الجريمة سبب الدعوى الثانية لاحقة أو ماصرة أو سابقة للواقعة الثانية .

#### ( أ ) فى حالة كون الجريمة الثانية لاحقة للواقعة سبب الدعوى الاولى :

ولذلك قضى بأنه اذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته ، فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين .

كذلك إذا حكم على المتهم من أجل جريمة إقامة البناء بغير ترخيص ثم ثبت أن المتهم قد عاد واستأنف البناء بعد ذلك ، وهو فعل جديد ، أنه لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبقه ، وأن تحقق التماثل بينهما ، فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالإدانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

كما قضى بالبراءة في تهمة التبيد لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ، ولهذا فانه لا يمنع المحكمة للمطروح أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .

وإذا أصدرت المتهم عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد من مغاملة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منهما أو القيمة التي صدر لها فانه يعتبر نشاطا إجراميا لا يتجزأ . ويحوز الحكم الصادر فيه قوة الأمر المقضى مما لا يجوز معه نظر الدعوى الجنائية عن أى شك فيها .

ولا تعارض بين سبق الحكم ببراءة المتهم من تهمة اختزانه مواد سامة بدون ترخيص والحكم بإدانته لمزاولة مهنة الصيدلة بأن جهاز أدوية بدون ترخيص في مخزنه الخاص .

وواقعة تزوير صحة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد لبيع موضوع هذه الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

في الصورة المتقدمة كانت الجريمة سبب الدعوى الثانية لاحقة للواقعة سبب الدعوى الأولى .

(ب) في حالة كون الجريمة سبب الدعوى الثانية معاصرة للواقعة سبب الدعوى الأولى :

قضى بأنه إذا كان المتهم بعد أن حوكم عن تهمة ذبح عجل خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه وبيع لحم طازج في يوم منع فيه بيع اللحم قد قدم إلى المحاكمة عن تهمة القتل والاصابة غير العمدتين لبيع اللحم فاسدة أكل منها المجنى عليهم فلا تشرىب على المحكمة إذ هي في الدعوى الأخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

كما قضي بأن تبرئة المتهم من تهمة اخفاء سلاح ناري على علمه بأنه متحصل من جناية قتل عمد مقترن بجناية احراز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة احراز السلاح لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى .

**في حالة كون الجريمة سبب الدعوى الثانية سابقة على الجريمة سبب الدعوى الأولى :**

قضى بأن مدير الشركة الذى أدين بجريمة بيع أوراق البانصيب غير المرخص لها تجاوز محاكمته من أجل وقائع بيع أخرى لهذه الأوراق سابقة على الوقائع التى أدين بها فى الدعوى الأولى .

وعلى ذلك فاذا اتحدت الوقائع المسندة الى المتهم وتمائل وصفها القانوني ، فان صدور حكم بات فى اخداها لا يحول دون محاكمة المتهم من أجل الوقائع الأخرى طالما كانت متميزة عنها فى مادياتها .

وقد أكدت محكمة النقض المصرية هذه القاعدة بقولها : لا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها فى الوصف القانوني .

**في حالة ارتباط جريمة بأخرى :**

٣ - ان ارتباط جريمة بأرى لا يخول دون اتخاذ الاجراءات القانونية عن احدى الجريمتين بعد صدور الحكم فى الجريمة الأخرى .

ويكون هناك ارتباط اذا ارتكبت احدى الجريمتين للحصول على الوسائل التى تمكن من ارتكاب الجريمة الأخرى أو لتسهيل ارتكابها أو لتنفيذها أو ليكون بمنجاة من العقاب .

والجريمتان رغم الارتباط الوثيق الموجود بينهما لا تحولان دون اتخاذ الاجراءات القانونية مرتين متعاقبتين . ولا يمكن الاحتجاج بقوة الشيء المحكوم فيه لانه يشترط للتمسك بهذه القاعدة أن تكون الواقعة هى بذاتها . أما فى حالة جريمتين مرتبطتين فالحال غير ما تقدم الا أن تكون الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات منطبقة على تلك الحالات . وهذه الفقرة تنص على أنه : اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها

بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

وعلى هذا اذا اتهم شخص بجريمة القتل مع سبق الاصرار وسبق جريمة السرقة وحكم ببراءته فان هذا لا يمنع من اعادة محاكمته عن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة في السرقة التي حوكم فيها بالبراءة مع جريمة القتل . دون أن يكون هناك اخلال بقاعدة قوة الشيء المحكوم فيه .

وتعليل ذلك ان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة قائمة بذاتها وهي منفصلة عن جريمة السرقة ، وجريمة اخفاء الأشياء المسروقة لا تتم الا بعد وقوع السرقة .

ولكن اذا كانت الجريمة مكونة من أكثر من عمل واحد وكانت كلها متصلة ببعضها اتصالا لا يقبل التجزئة أو الانقسام فان الحكم الصادر فيها يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا يسوغ اعادة رفع الدعوى العمومية على جزء من أجزائها خشية التناقض في الأحكام .

وتنص المادة ١/٣٢ عقوبات . . اذا كان الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

فهذا النص يحول دون رفع جملة دعاوى عن فعل واحد ولو تعددت الجرائم التي نتجت عنه .

#### في حالة عدم القابلية للتجزئة :

٤ - يكون هناك عدم قابلية للتجزئة اذا كانت الافعال المكونة للجريمة أو لجرائم مرتبطة ببعضها البعض الى حد أن القول بعدم وجود أحد هذه الأعمال يعارض مع القول بوجود الآخر ، وأن نفى أحد هذه الأعمال ينفي الباقي .

مثال : اذا اتهم شخص بأنه نصب على آخر بطريقة استعمال ورقة عرفية زورها فحكم ببراءته من جريمة النصب ، هذا المتهم المبرئ من تهمة النصب هذه لا يمكن محاكمته عن جريمة التزوير لارتباط التزوير بالنصب ارتباطا يؤدي الى أن نفى جريمة النصب ينفي قيام التزوير . هذا اذا كان أساس التهمة الأولى هو قيام الثانية أي أنها مبنية على التزوير فإذا



انتفى النصب أدى هذا الى أن التغيير أو الاصطناع الموجود في الورقة غير  
معتبر تزويرا لعدم وجود ركن الضرر الواجب توافره في التزوير .

### ظروف الجريمة :

٥ - مثال الظروف المشددة . فالسرقة باكره . اذا نزع ظرف  
الاكره . تغير نوع الجريمة من سرقة باكره الى سرقة عادية .

فاذا قضى بالبراءة أو الادانة عن السرقة لم يجز رفع الدعوى على نفس  
المتهم عن الاكره على حدة ، لان الاكره دخل في عنصر الجريمة الأولى التي  
قضى فيها .

واذا سكت الحكم عن ذكر ظرف المشدد ، فلا يمكن رفع الدعوى عن  
شيء فيها ، لان الحكم الاول يحول بما طرحه من قوة الشيء المحكوم فيه دون  
اقامة دعوى جديدة . وذلك لأن الحكم كان عن موضوع الاعمال المكونة  
للجريمة فاذا صدر حكم بالبراءة منها كان الحكم عن الجميع ، ولان هذه  
الظروف المشددة وهي ركن من أركان الجريمة لا يمكن ان تنزع بعد الحكم  
عن الأصل وتكون جريمة مستقلة يمكن محاكمة المتهم عنها مرة أخرى .

### الأعمال المتكررة :

٦ - مثال : سرقة عدة أشياء من محل واحد في وقت واحد بواسطة  
فرد معين أي تكرار العمل الجنائي الواحد في وقت واحد ومكان واحد .

فحكم البراءة عن هذه الجريمة يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة  
لكل سرقة في مجموع تلك الوقائع .

كذلك لا يجوز عند رفع الدعوى عن هذه السرقة أن ترفع دعوى  
عن كل متاع مسروق على حدة لان جميع الاعمال مرتبطة ارتباطا لا يقبل  
التجزئة .

### جرائم العادة :

٧ - هناك نوع من الجرائم لا يعاقب عليه الا اذا توافرت عادة المتهم  
على مقارفته كجريمة التعريض على الفسق والفجور أو الربا الفاحش .

٢٠ يمنع الحكم البات فيها من إعادة رفع الدعوى لسبب أى عمل من الأعمال المتكررة السابقة على الحكم ولو لم تشمل الدعوى ، ولكنه لا يحول دون رفع دعوى جديدة عند عودة الجانى بعد الحكم الى ارتكاب فعل جديد ولو كان مماثلا للفعل السابق ، وتحقق به العادة .

### الجرائم المستمرة :

٨ - هى المكونة من أفعال واحدة متكررة كحبس شخص بدون وجه جق عدة أيام ، واشغال الطريق العام ، واقامة بناء بدون ترخيص . فالمخالفة واقعة كل يوم وباستمرار طالما أن الأشغال مستمرة .

وهذه الأعمال المستمرة تكون جريمة واحدة وتحتويها دعوى واحدة ولا يمكن رفع الدعوى الا عما يقع بعد الدعوى الأولى .

وتفسير ذلك أن هناك عدم قابلية للتجزئة لان الفعل واحد وكل ما فى الأمر أن مدته تطول وتقصر والعبرة بالفعل لا بالوقت ، أما بعد الحكم فقد حصل فصل تام بين الماضى وما يقع بعد الحكم .

والضابط الذى يحدد ماهية الجريمة المستمرة هو استغراق تحقق عناصرها زمنا طويلا ، ويراد بعناصر الجريمة كل ما يفصل فى كيان ركنيها المادى والمعنوى . ويعنى ذلك أن الجريمة لا تعد مستمرة الا اذا امتد ركنها خلال وقت طويل فكانت ترتكب فى مادياتها أثناء هذا الوقت وكانت ارادة الجانى تتدخل خلاله منيطرة على هذه الماديات . ومقتضى ذلك أن استغراق ماديات الجريمة دون معنوياتها وقتا طويلا غير كاف لقيام جريمة مستمرة .

وقد عبرت محكمة النقض عن ذلك بقولها أن « العبرة فى الاستمرار هى بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعيا مستجدا » . والتكرار يعنى أن تتوافر فى كل مراته أركان الجريمة .

ولذلك كانت جريمة البناء خارج التنظيم ولصق الاعلانات فى أماكن محظورة جريمتين وقتيتين ، وان امتدت ماديتهما خلال وقت طويل ، ذلك أن معنوياتهما لا تمتد كذلك ، وانما يتدخل ارادة الجانى أثناء أفعال البناء واللصق ثم يقف دورها عند ذلك . فلا يكون لها دون خلال الوقت الذى يستمر فيه البناء قائما أو الاعلانات ملصقة .

### المساهمة الجنائية :

٩ - إذا حوكم شخصا باعتباره فاعلا أصليا وقضى ببراءته يجوز محاكمته على أنه شريك .

ذلك أن الوقائع التي تكون الاشتراك تختلف عن تلك التي تكون منها الجريمة . فإذا كانت الدعوى الأولى لم تتناول مسألة الاشتراك ، أو مسألة أن المتهم كان فاعلا أصليا ، فليس هناك ما يمنع من رفع الدعوى على المتهم بالوصف الآخر .

غير أنه إذا رفعت الدعوى على شخص باعتباره شريكا في جريمة وقضى فيها سواء بالبراءة أو الإدانة ، فلا يمكن إعادة رفع الدعوى على أنه شريك بطريقة أخرى من طرق الاشتراك غير التي قدم بها .

مثال : إذا تقدم في الدعوى الأولى بأنه شريك بالتحريض ففرض ببراءته لا يمكن رفع الدعوى عليه من جديد بتهمة أنه اشترك بالانساق أو بالمساعدة لأن الاشتراك واحد واختلاف الطرق لا يغير من أن الجريمة واحدة .

### تعديل الوصف :

١٠ - هل يمكن إعادة رفع الدعوى مع تغير الوصف ؟

إذا كانت الوقائع واحدة فلا محل لدعوى ثانية ، لأن الوقائع حقيقة بالذات طرحت أمام المحكمة وناقشها الحكم ثم قضى ويكون لقضائه قوة الشيء المحكوم فيه ولا عبرة بتقصير سلطة الاتهام أو عدم دقتها في إعطاء الوصف الحقيقي المنطبق على الأفعال المنسوبة للمتهم ، تلك الأفعال التي لم تتغير في الحالتين .

أما إذا اختلفت الوقائع وكان الوصف الجديد مبنيا على وقائع مغايرة للأولى فليس هناك ما يمنع من رفع دعوى جديدة عن هذه الوقائع بالوصف الجديد .

مثال : اتهم شخص بقتل آخر عمدا فبرئ من تهمة القتل ، ثم ثبت أن القتل كان بغير عمد بل عن إهمال وعدم احتياط .

فواقعة القتل العمد لها ظروفها وأركانها وطريقة ارتكابها تخالف جريمة القتل الخطأ فهي واقعة غير الأولى والحكم في الدعوى الأولى لم يستعرض القتل الخطأ ولم يفصل فيه فما الذى يخول دون رفع الدعوى الجديدة بالوصف الجديد ؟

وإذا اتهم شخص بأنه واقع أنشى بغير رضاها وحكمت عليه محكمة الجنايات بالبراءة فليس ثمة ما يمنع من محاكمته أمام محكمة الجناح إذا كان الفعل الذى ارتكبه المتهم ينطبق عليه النص الخاص بجريمة الفعل الفاضح العلنى .

العبارة فى كل ما تقدم باتحاد الفعل لا اتحاد الوصف أو الاتهام ، لأن الفعل هو سبب الدعوى ، أما الوصف فلا شأن له وليس سببا .

فالمعول عليه هو ما قد وقع فعلا لا ما قد يعطى لما وقع وصف أو بيان . غير أن المشرع نص على خلاف ما تقدم فى المادة ٤٥٥ اجراءات جنائية اذ قرر : « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة . ويسرى هذا النص على جميع الأحكام الجنائية ، سواء صدرت بالبراءة أو الادانة ، وسواء صدرت فى جنابة أو جنحة أو مخالفة .

وقضت محكمة النقض أنه .. اذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف من وحكم فيها بالبراءة ، فلا يجوز بعد ذلك اعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد .

كما قضت : اذا كانت الواقعة المادية التى تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التى حولها القانون سلطة الفصل فيها ، فانه يمتنع بعد الحكم النهائى الصادر منها اعادة النظر حتى ولو تغاير الوصف القانونى طبقا لأحكام القانون الذى يطبقه قضاء الاعادة .

#### اختلاف الاختصاص :

١١ - اذا رفعت الدعوى على شخص أمام محكمة الجناح ، وحكمت المحكمة بعقوبة الجنحة وصار الحكم نهائيا ثم اتضح أن تلك الواقعة جنابة وأن محكمة الجناح لم تكن مختصة بالفصل فيها - فإن الحكم رغم هذا حائز لحجيته ولا يمكن اعادة الاجراءات ضد المتهم بتهمة الجنابة .



وكذلك اذا كان الحكم صادرا بالبراءة لعدم العقاب أو لعدم الجريمة .

أما البراءة لعدم كفاية الأدلة وعدم الصحة فالأمر فيها مختلف ما دام أن الوصف الجديد يشمل أركاناً وحالة غير التي حوكم المتهم من أجلها وقضى ببراءته ذلك لأن سبب الدعوى الجديدة غير السبب في الدعوى الأولى .

مثال : اذا اتهم بقتل زوجته خنقا بكتم نفسها وقضت المحكمة ببراءته لعدم قيام الدليل على القتل العمد ، ثم تبينت النياية أن القتل كان باهمال المتهم الذى ترك غاز الاستصباح مثلاً مفتوحاً فى الحمام سهواً منه .

فالسبب مختلف فى كل من الدعويين .

#### ظروف الدعوى وأدلتها :

١٢ - اذا حوكم شخص بتهمة احترافه مهنة طبيب بدون رخصة فتقدم للمحكمة برخصة قضت المحكمة بمقتضاها بالبراءة . اذا قدم هذا المتهم مرة أخرى بتهمة مزاولته مهنة الطب بدون رخصة .

هل المحكمة ممنوعة من اعادة البحث فى هذه الرخصة وقيمتها وعلى فرض أن هذه الرخصة كانت مزورة أو لم تكن صادرة من الجهة المختصة ؟

الراجع أن للمحكمة كامل السلطة فى بحث هذه الرخصة واعتمادها أو عدم اعتمادها ، ذلك لأن اثبات البراءة أو الادانة هو من الأدلة والدليل دائماً نسبى فهو عند البعض مقنع وعند البعض الآخر غير كاف .

كذلك الحال فيما اذا كان أمام المحكمة نقطة يجب الفصل فيها أو لا قبل الفصل فى موضوع التهمة .

مثلاً اذا اتهم شخص بأنه واقع أنثى بغير رضاها حالة كونه وصياً عليها فى تاريخ سابق ورأت المحكمة فى الدعوى الأولى أنه لم يكن وصياً ، فان للمحكمة فى الدعوى الثانية كامل الحرية فى تقدير هذا وفى اعتباره وصياً أو غير وصى .

## المبحث الثاني

### حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية

تمهيد :

تنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات على أن :

« لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » .

وحجية الأحكام الجنائية تنطوي على معنى الإطلاق من ناحية ومعنى الاقتصار من ناحية أخرى .

( أ ) فهي مطلقة : بمعنى أن ما تقضى به المحاكم الجنائية يكون معلوما للكافة .

( ب ) وهي قاصرة بمعنى أن نطاق الزامها لا يجاوز ما قضى به فعلا ، أي ما فصل فيه الحكم ، ففي حالة عدم التحكم بعقوبة ، يجوز للقاضي المدني أن يحكم على المتهم بالتعويض دون أن ينطوي حكمه على تعارض مع الحكم الجنائي .

فبالواقع أن عدم القضاء بالعقوبة قد يرجع إلى انقضاء الدعوى العمومية بموت المتهم أو بالتقادم أو بالعفو الشامل ، وإزاء ذلك لا يحكم القاضي بالعقوبة لتوافر هذا السبب أو ذاك دون أن يفصل في الواقعة التي أسببت عليها الدعوى الجنائية . ما دام القاضي الجنائي قد اقتصر على الفصل في أن الواقعة المنسوبة إلى المتهم تمنع توقيع عقوبة بشأنها ، فللقاضي المدني أن يقضى بالتعويض دون أن يعارض بذلك ما قضى به جنائيا ، وأن يؤسس قضاءه على الواقعة نفسها ، بوصفها تقصيرا مدنيا وقع من المتهم .

ثم إن الحكم بالبراءة قد لا ينفي قيام التقصير المدني أيضا ، إذ ليس ثمة تلازم بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية . فيجوز أن يقتصر نطاق الدعوى العمومية على فعل معين لا يستتبع مسؤولية جنائية ، ولكنه يستتبع مسؤولية مدنية ، وفي هذه الحالة تفصل المحكمة الجنائية في

المسئولية الجنائية وحدها ، وتقضى بالبراءة ، ولو أن الواقعة التي فصلت فيها أو وقائع أخرى لم تنظر فيها قد تكون أساسا لدعوى مدنية .

فيجوز مثلا أن يبرأ المتهم من جريمة مخالفة قواعد المرور ، مع الحكم عليه بالتعويض عن تقصير مدنى لا يصدق عليه وصف الجريمة . فإذا اقتصر القاضى الجنائى على الفصل فى الواقعة المنسوبة الى المتهم لا تعتبر جريمة ، جاز للقاضى المدنى أن يقضى بالتعويض دون أن يناقض بذلك ما قضى به جنائيا .

فالشرط الجوهرى فى انتفاء حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة ، أو بانتفاء وجه استيفاء العقوبة ، أمام المحاكم المدنية ، وهو اقتضار القاضى الجنائى على الفصل فى الواقعة الجنائية دون الفصل فى نسبتها .

ويتحقق هذا الشرط متى قضى الحكم بأن الواقعة لم يعد وجه لاستيفاء العقوبة بشأنها ، أو أنها ليست مما يقع تحت طائلة العقاب ( البراءة ) .

ولو فرض أن القاضى أسس البراءة على نسبة الواقعة الى المتهم ، كان لحكمه قوة الشئ المقضى به بشأن هذه النسبة ، وتعين على القاضى المدنى أن يفصل طبقا لهذا القضاء .

### شروط أعمال القاعدة

نصت المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أن :

« يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة بوصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة الا اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

ولذلك اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية أو كانت مرفوعة ولم تفصل فيها وكانت الدعوى الجنائية مرفوعة أو رفعت قبل الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية يجب ايقاف الدعوى حتى تنتهى الدعوى الجنائية .

وهذا ما أكدته المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية الحالي . اذ قالت : « اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها » .

أما اذا فصل في الدعوى المدنية نهائيا قبل تحريك الدعوى الجنائية فلا تأثير للحكم الجنائي الذي يصدر بعد على المسألة المدنية لان تأثير الحكم الجنائي على المدني مقصور على حالة ما اذا كان يفصل نهائيا في المسألة المدنية .

مثال : اذا حكمت المحكمة المدنية نهائيا برد وبطلان عقد لانه ثبت لها أنه مزور . ثم قضت المحكمة الجنائية بالبراءة لانه ثبت لها أن العقد صحيح ، فلا تأثير لهذا الحكم على حكم المحكمة المدنية ما دام قد أصبح نهائيا .

ولاعمال قاعدة حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية يجب التفرقة بين ما اذا كان الحكم الجنائي صادرا بالادانة أم بالبراءة .

#### اولا - الحكم الصادر بالادانة :

( أ ) اذا كان الحكم الجنائي صادرا بالادانة فليس للمحكمة المدنية من سلطة سوى تقدير التعويض .

أى أن الحكم الجنائي يسرى على المدني بالنسبة لوقوع الجريمة من المتهم وهي الأساس المشترك بين الدعويين وبالنسبة لوصفها القانوني ، وعند رفع الدعوى المدنية يعفى المدعى من اثبات هذين الأمرين وعليه فقط أن يثبت أن التعويض الذي يطلبه يتناسب مع الضرر الذي حصل له بسبب الجريمة .

وعلى هذا يجب أن تكون للحكم الجنائي الصادر بالادانة حجية أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي يكون أساسها ذات الفعل موضوع الدعوى التي صدر فيها ، وذلك منعا من أن يجيء الحكم على خلاف الحكم الجنائي . فإنه ليس من المقبول في النظام الاجتماعي أن توقع المحكمة الجنائية العقاب على شخص من أجل جريمة وقعت منه ثم تأتي المحكمة المدنية فتقضي بأن الفعل المكون للجريمة لم يقع منه في حين أن الشارع قد أحاط الاجراءات



أمام المحاكم الجنائية - لتعلقها بأرواح الناس وحرياتهم وأعراضهم - بضمانات أكفل باظهار الحقيقة مما مقتضاه أن يكون الحكم متى صدر بالادانة محل ثقة الناس كافة بصورة مطلقة لا يصح معها بأى حال اعانة النظر فى موضوعه .

مثال : اذا حكمت المحكمة المدنية للمدعى بتثبيت ملكيته للاطيان المتنازع عليها وبنت قضائها على رفض ما دفع به المدعى عليه متمسكا بملكيته اياها استنادا الى عقد بيع سبق الحكم جنائيا بادانته فى تهمة تزويره فانها لا تكون قد خالفت القانون .

#### (ب) فيما يتعلق بالوصف القانونى :

اذا اتهم شخص بأنه أحدث بآخر ضربات وجروحات أفضت الى موته فرأت المحكمة الجنائية أن تلك الضربات والجروح لم تسبب الوفاة واعتبرت الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٤٢ عقوبات . فليس للمحكمة المدنية بعد ذلك أن تعتبر المتهم مسئولاً عن الوفاة .

فالحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجية فى الدعوى المدنية ، كلما كان قد فصل فصلا شاملا ولازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ، وفى ادانة المتهم فى ارتكاب هذا الفعل أو عدم ادانته .

#### (ج) وفيما يتعلق بأركان الجريمة :

اذا حكم على متهم من المحكمة الجنائية لا يسوغ له أن يدفع أمام المحكمة المدنية بأن ركنا من أركان الجريمة لم يتوفر .

فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى أمر عقد مدنى يكون ركنا من أركان الجريمة كعقد الوديعة بالنسبة لجريمة خيانة الامانة بوجود العقد أو عدم وجوده ، فان حكمها هذا يقيد المحكمة المدنية اذا حصل نزاع فى حصول التعاقد أمامها مرة أخرى عند المطالبة برد الشئ أو قيمته .

#### (د) فيما يتعلق بتخفيف المسؤولية أو تشديدها :

تستطيع المحكمة المدنية تخفيف مسؤولية المحكوم عليه جنائيا

بتوزيعها عليه وعلى المجنى عليه اذا لم تتعرض لذلك المحكمة الجنائية ولسم تبحت صراحة فى تحميل المسئولية وحده .

ولا يوجد تناقض بين الحكمين الجنائي والمدنى ، اذ أن تخفيف المسئولية مدنيا لا يتعارض مع نسبة الخطأ للمتهم جنائيا ، لأن أى خطأ يقع من جانبه ولو لم ينفرد به يكفي لادانته .

كذلك يقيد الحكم الجنائي المحكمة المدنية فى الاعتبارات التى حدثت بالمحكمة الجنائية الى تشديد العقوبة ، لان الحكم الجنائي حجة فقط فى وقوع الجريمة ممن نسبت اليه ، ولا يتعدى الى ما كان بحثه ليس لازما لزوما مباشرا للحكم فى الدعوى العمومية بالادانة أو بالبراءة .

#### (هـ) فيما يتعلق بالمسئول المدنى :

لا يقيد الحكم الجنائي المتهم فقط ، بل يقيد أيضا المسئول مدنيا فيما يختص بموضوع التهمة وادانة المتهم ، وشأنه فى ذلك المتهم نفسه ولو لم يكن خصما فى الدعوى الجنائية .

لذلك كان للمسئول مدنيا الحق فى أن يتدخل فى الدعوى الجنائية بصفته خصما ثالثا اذا أراد ليدفع عن مصلحته .

ولقد نصت على ذلك صراحة المادة ٢٥٤ اجراءات جنائية اذ قالت :

« للمسئول عن الحقوق أن يدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها » .

كما نصت المادة ٢٥٣/٣ اجراءات جنائية على أن :

« للنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية ولو لم يكن فى الدعوى مدع بحقوق مدنية للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة » .

#### (و) فيما يتعلق بنوع الجريمة :

لا يقيد القاضى المدنى بنوع العقوبة عندما يكون هناك أكثر من متهم ، وله أن يحدد مسئولية كل متهم حسبما يرى دون مراعاة نسبة العقوبة الجنائية بينهم .

فقد نصت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات على أن القاضى الذى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيه ضروريا . فحجية الاحكام الجنائية بالادانة أو البراءة أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق والأسباب المؤدية اليه فلا تلحق الحجية الاسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الادانة .

نخلص من كل ما تقدم أن قوة الحكم الجنائى لها أثرها فى كل ما تحكم فيه المحكمة الجنائية من المسائل المدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية اذا كانت تربطها بواقعة الاتهام عروة وثقى ، والفصل فيها شامل ولازم للفصل فى الدعوى الجنائية .

أما اذا كان الفصل فى المسألة المدنية أو التعرض لها ليس بلازم للفصل فى الدعوى الجنائية فان الحكم الجنائى لا يحوز قوة الشئ المحكوم به بالنسبة لتلك المسألة المدنية .

#### ثانيا : الحكم الصادر بالبراءة :

( أ ) اذا كان الحكم صادرا بالبراءة . فالأمر يختلف باختلاف سببها .

فلا يسرى حكم البراءة على المدنى الا فى النقطة التى فصل فيها ، ويجب قصر قوته عليها ، أى أن كل ما هو مطلوب هو أن لا يحصل تعارض بين الحكمين فيما فصلت فيه المحكمة الجنائية ويجب فوق ذلك الا تتعدى هذه اختصاصها أو تفضل فى أمر بلا ضرورة .

وهناك ثلاثة أحوال يسرى فيها الحكم بالبراءة الصادر من المحكمة الجنائية على الدعوى المدنية .

**الحالة الأولى : اذا حكم بالبراءة ، لأن الواقعة المنسوبة لمتهم لم تحصل :**

ففى هذه الحالة لا يصح للمحكمة المدنية أن تقبل أى دليل على حصول الواقعة ، والا تناقضت مع المحكمة الجنائية تناقضا تاما ، فاذا قضت المحكمة الجنائية مثلا ببراءة متهم بتزوير عقد نافية وقوع التزوير فهذا الحكم يحول بتاتا دون نظر دعوى تزوير هذا العقد أمام المحكمة المدنية .

**الحالة الثانية : اذا حكم بالبراءة بناء على أن المتهم ليس قاعلا :**

فى هذه الحالة لا يسوغ للمحكمة المدنية أن تقبل أى دليل على أنه

حصلت من المتهم والا تناقضت مع المحكمة الجنائية تناقضا تاما أيضا .

فاذا اتهم شخص بتهمة قتل خطأ وقضت المحكمة الجنائية ببراءته بناء على عدم وقوع الخطأ الذى نسب اليه فان المحكمة المدنية لا تستطيع أن تحكم عليه بتعويض بناء على وقوع ذلك الخطأ منه .

**الحالة الثالثة :** اذا حكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة على وقوع الحادث ، أو على وقوعه من المتهم :

لا يجوز للمحكمة المدنية أن نقضى بأى تعويض ما دامت الجريمة أساس التعويض لم يثبت وقوعها من المتهم أمام المحكمة المختصة .

اذا لو أجاز للمحكمة المدنية قبول أدلة أخرى ، وأن تقضى بالتعويض اذا اعتقدت أن الأدلة كانت أو أصبحت كافية . فكأنها أثبتت وقوع جريمة حيث لا يمكن معاقبة فاعلها فيكون وقوع ذلك على المجتمع سيئا .

وقد نصت المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية على أن :

« يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى وبنسبتها الى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة .

ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

(ب) للمحكمة المدنية الحرية المطلقة فيما لم تتعرض له المحكمة الجنائية أو فيما تعرضت له بغير حق ولا ضرورة .

مثال : فاذا حكم بالبراءة من تهمة تزوير ورقة بناء على أن الورقة صحيحة ، لا يمكن للمحكمة المدنية أن تعتبرها غير صحيحة وتستبعدا وذلك لأن الحكم الجنائى قرر عدم حصول واقعة التزوير .

أما اذ حكمت المحكمة بالبراءة من غير أن تتعرض للتقرير بصحة الورقة وعدمها ، فان للمحكمة المدنية أن تقضى بردها وبطلانها .



مثال : اذا حكم بالبراءة بناء على أن هناك تزويرا ولكنه لم يقع من المتهم ، أو أن الأدلة غير كافية للدلالة على وقوعه منه . كأن يتم تغيير الحقيقة في عقد رسمي لم يحصل من الموثق عمدا ، بل حصل منه خطأ وبحسن نية .

ولكن اذا حكمت المحكمة بالبراءة بناء أن المتهم لم يقع منه تزوير وفي الوقت نفسه قررت أن الورقة مزورة فان ذلك لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بصحة الورقة ، لان المحكمة الجنائية قضت بتزوير الورقة بلا ضرورة . اذ أنها ما دامت قد رأت أن المتهم المقدم لها غير مدان ، فلم تكن في حاجة لان تقرر تزوير الورقة ، اذا لم يكن ذلك ضروريا للحكم بالبراءة وكان زائدا عن حاجة الدعوى . وعلى هذا فالقاعدة صحيحة في حجية الحكم الجنائي الانتهائي ، أن الحجية تقوم كلما فصل الحكم الجنائي قصلا شاملا لازما في الواقعة .

فمثلا اذا اتهم سائق سيارة بقتل خطأ لعدم تحذيره القتل وبرىء من تهمته ، فان هذا لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض بناء على زيادة السرعة .

واذا حكم بالبراءة لعدم وجود خطأ جنائي ، فان هذا لا يمنع من وقوع خطأ مدني .

كما اذا هرب حيوان من صاحبه وأصاب انسانا ، وبرىء صاحب الحيوان لعدم توافر خطأ جانبي منه ، ويلزم بالتعويض المدني .

### ٣ - الدفاع الشرعي :

اذا بنى حكم البراءة على أن المتهم استعمل حقه في الدفاع الشرعي فان كان هذا يبرر الدفاع جنائيا ، ولكن يكون هناك خطأ مدني يستوجب التعويض .

### ٤ - عدم العقاب :

اذا حكم بالبراءة ، لأن الفعل لا يدخل في نصوص قانون العقوبات فهذا غير مانع من تطبيق القانون المدني .

وقد نصت المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية على أن الحكم بالبراءة لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

وأحكام البراءة المؤسنة على أن الواقعة ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها يجب أن تعتبر حجة في حق الكافة أى بالنسبة لكل من يكون له شأن في الواقعة موضوع الدعوى .

#### ٥ - سقوط الدعوى الجنائية :

إذا حكم بالبراءة لسقوط الدعوى الجنائية فإن هذا لا يمنع المحكمة المدنية من أن تحكم بالتعويض ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط أيضا .  
كذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة أو الغفو الشامل .

فلقد نصت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه :

« تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني . وإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

#### ٦ - عدم المسؤولية :

إذا حكم بالبراءة لعدم المسؤولية كما إذا كان المتهم مجنونا أو صغيرا غير مميز فيجوز مساءلة غير المميز عن الضرر الذي يقع منه ، إذا تعذر الحصول على تعويض ممن تجب عليه رقابته ، ولكن في هذه الحالة لا تكون مسؤولية غير المميز كاملة .

فقد نصت المادة ١٦٤ من القانون المدني على أن :

الشخص يكون مسئولا عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز ، ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول جاز للقاضي أن يكزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل مراعى في ذلك مركز الخصوم .

#### ٧ - فقد التمييز :

إذا حكم ببراءة شخص بناء على أنه كان في حالة سكر اختياري أفقده التمييز فيجوز مساءلة غير المميز عن الضرر الذي يقع منه ، إذا تعذر الحصول على تعويض المسئول .

٨ - عدم تأثير القرارات الصادرة من سلطة التحقيق على المحاكم المدنية :

ان القرارات الصادرة من سلطة التحقيق - النيابة العامة - بحفظ الدعوى ، أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا تأثير لهما على المحاكم المدنية لان العبرة فقط بالأحكام النهائية التي تصدرها المحاكم .

وهو ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الاثبات بقولها « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى » .

وقد قررت محكمة النقض في أكثر من موضع على أن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة أيا كان سببه سواء لانها قدرت أن وقوع الحادث لا يرد الى خطأ مهما كانت صورته ، أو لأن نسبة الخطأ الى شخص معين غير صحيح ، أو لم يقد عليه دليل كاف . لا يحوز قوة الأمر المقضى بل المضيور بالحادث ، فلا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته الى المدعى عليه فيها .

وقضى أيضا أن قرينة قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا التي يقرها القانون للأحكام الانتهائية لا يمكن ان تترتب على القرارات الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى . فالقرار الصادر بحفظ جريمة نصب لا يقف عقبة أمام المحاكم المدنية دون قبول دعوى مؤسسة على التدليس .

كما قضى بأنه اذا تقرر أنه لا وجه لمسئولية قاتل بسبب جنونه فهذا لا يمنع القضاء المدني عندما ترفع اليه بعد ذلك دعوى التعويض من أصحاب الشأن أن يقضى بوجوب المسئولية كاملة .

٩ - عدم تأثير الأحكام الجنائية على ما يتعلق بالأحوال الشخصية :

ان الاحكام الجنائية التي تصدر من المحاكم الجنائية بادانة شخص مثلا متى جريمة قتل لا تكفى فى نظر المحاكم الشرعية لاثبات جريمة القتل على شخص اثباتا يمنعه من الميراث .

انما يلزم لاعتبار الشخص قاتلا ومحروما من الارث أن يقدم مدعى القتل البنية الشرعية على دعواه أمام المحكمة الشرعية ، فهي تقضى طبقا لمقواعد الشرعية . فاذا تطابق الحكم الجنائي مع الحكم الشرعي فلا يمنع

المحكمة الشرعية من الاخذ به ومن ثم يكون الحكم الجنائي حجة أمام المحكمة  
الشرعية .

#### ١٠ - عدم تأثير الحكم الجنائي على الحكم المدني النهائي الصادر قبله :

يجب أن يكون الحكم الجنائي الذي يحوز حجية أمام القضاء المدني  
سابقا على الحكم المدني . فاذا صدر حكم مدني انتهائي قبل صدور الحكم  
الجنائي ، فإن هذا الحكم لا يؤثر على الحكم المدني الذي صدر قبله وحدد علاقة  
الطرفين المدنية نهائيا . اذ لا يصح أن يكون للحكم الجنائي اللاحق أثر رجعي  
بالنسبة لما قضى فيه مدنيا نهائيا من قبل .

#### ١١ - عدم تأثير الاحكام المدنية على المحاكم الجنائية :

القاعدة العامة أن أحكام المحاكم المدنية لا تأثير لها على المحاكم  
الجنائية . فاذا حكمت محكمة مدنية برد وبطلان ورقة بناء على أنها  
مزورة يمكن للمحكمة الجنائية أن تحكم ببراءة من نسبت اليه التزوير اذا  
وجدت أن الأدلة القائمة على التزوير غير صحيحة أو تشككت في ذلك أو  
وجدتها غير كافية .

#### وقضت محكمة النقض :

بأنه من المتفق عليه أن ما يقضى به مدنيا من رد وبطلان ورقة ليس  
له قوة الشيء المحكوم به نهائيا لدى المحكمة الجنائية وأن لهذه المحكمة  
بالرغم من الحكم المدني أن تبحث كل ما تقدم لها من الدلائل والاسانيد على  
صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن تقرر تلك الاسانيد والدلائل من بيانات  
قولية أو دلالات حسية بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هي فيها من ضعف  
أو قوة بحيث لو خامرها أي شك في صحة الأدلة التي قامت بأدب ذي به  
لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضى ببراءة  
المتهم .

#### كما قضت أيضا :

بأن للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم إليها  
كدليل في الدعوى متبني اقتنعت بتزويرها ولا يتمتع من ذلك أن يكون قس  
صدر من المحكمة المدنية حكم بناء على هذه الورقة لأن الحكم المدني لا يقيده



المحكمة الجنائية وهى تفصل فى جريمة ، واذن فلا تثريب على المحكمة اذا هى  
تلم تعول على سند يعد اقتناعها بتزويره ، والقول بخلاف ذلك يؤدى الى أن  
تكون الدعوى الجنائية رهينة ما قد يحصل من اضاعتها بناء على اتفاق بين  
المتهم والمجنى عليه يحصل به المتهم على حكم لمصلحته .

فقد نصت المادة ٤٥٧ اجراءات جنائية على أن « لا تكون للاحكام  
الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به  
أمام المحكمة الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها » .

والحكمة من القاعدة سالفة الذكر أن القاضى المدنى يطرح عليه  
موضوع الدعوى يلتزم حدودا معينة فى الاثبات . أما القاضى الجزائى  
فانه يبنى عقيدته على ما يقتنع به غير مقيد فى هذا السبيل بأسباب  
محددة .

ويتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل فى المسائل الفرعية التى تعرض  
أمامها ويتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجزائية فلا توقف الفصل فى  
التهمة حتى صدور حكم من المحكمة المدنية .

واذا كانت المسألة التى صدر فيها حكم المحكمة المدنية نهائيا هى  
مسألة فرعية التزم بها القاضى الجنائى . فالمستفاد من نص المادة ٤٥٧  
اجراءات جنائية أن لا يلتزم القضاء الجزائى من الحكم المدنى ما يتعلق بوقوع  
الجريمة ونسبتها الى فاعلها فقط .

#### أثر الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية :

إذا أقيمت الدعوى الجنائية أمام المحكمة وصدر فيها حكم نهائى ثم  
سُفِّت بعد ذلك الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية . فان هذه المحكمة  
تلتزم حكم المحكمة الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى  
ونسبتها الى فاعلها .

وقد نصت المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية على هذا الحكم صراحة فقالت :

يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى  
الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى  
الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة

ونسبتهما الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

### ويجب لاعمال ذلك النص :

- ١ - أن يكون الحكم الجنائي صادرا في موضوع الدعوى .
- ٢ - أن يكون الحكم الجنائي نهائيا لا يقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن .

- ٣ - ألا يكون الحكم قد فصل في الدعوى المدنية نهائيا .

فالأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضى به في حق الكافة أمام المحاكم المدنية الا فيما يكون لازما وضروريا للفصل في التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها .

### قاعدة الجنائي بوقف المدني :

نصت المادة ١٢/٢٥٦ أ ج على أنه :

« اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها . »

لأن الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة تبني على وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، فحتى تحكم المحكمة المدنية في موضوعها يتعين عليها أن تنتظر حكم المحكمة المختصة أصلا وهي المحكمة الجزائية في وقوع الجريمة وتعرف مرتكبها .

### ويشترط لتطبيق هذه القاعدة :

- ١ - أن يكون السبب في كل من الدعويتين الجنائية والمدنية واحدا فإن اختلفا انتفى تطبيق القاعدة .

- ٢ - أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فجلا الى المحكمة .

وقد أورد المشرع استثناء لتلك القاعدة في المادة ٢/٢٥٦ إجراءات  
ونص على أنه :

« اذا أوقف الفصل فى الدعوى الجنائية لجنون المتهم يفصل فى الدعوى  
المدنية » •

وحكمة هذا الاستثناء أنه لا يمكن تعليق حق المدعى المدنى الى أجل غير  
مسمى حتى يشفى المتهم » •

وهذه القاعدة تقتصر على حالة رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية ، فإذا  
كانت مرفوعة أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية أو وقف الفصل فيها  
أيضا • ويجوز للمدعى المدنى ترك دعواه المدنية والالتجاء الى الطريق  
المدنى •

## أحكام النقض

١ - لا يجوز الحكم الصادر بالبراءة قوة الأمر المقضى بالنسبة للجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٤١٦ )

٢ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية ، أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة . واذا كان ما تقدم ، وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له يتحد موضوعها وسببها وأشخاصها مع الدعوى الحالية وصدر فيها حكم معين ، فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - الذى أبداه الطاعن - طالما أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصوب .

( طعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ص ١٠٠٨ )

٣ - ان تقدير المحكمة للدليل فى دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى ما دامت لم تطمئن الى الدليل المقدم فيها ، لأن قوة الأمر المقضى للحكم فى منطوقه دون الأدلة المقدمة فى الدعوى ، ولانتفاء الحجية بين حكمين فى دعوين مختلفتين موضوعا وسببا .

( طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ص ٩٠٥ )

٤ - من المقرر أن مناط حجية الاحكام هى وحدة الخصوم والموضوع والسببية . ويجب القول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفى للقول بوحدة السبب فى الدعوين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى، أو أن تتحد معها فى الوصف القانونى ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض واحد ، اذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما .

( طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ س ٢٢ ص ٥٤٩ )



٥ - من المقرر أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية الا على منطوقها ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا لما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزى لا يكون للمنطوق قوام الا به . ولما كان بما أورده الحكم في خصوص عرض عليه علامة مقلدة لم يطبقه في حق الطاعن ولم يعاقبه عليه بل انتهى في منطوقه الى تأييد ما قضى بالحكم المستأنف بالنسبة للطاعن عن التهمة الأولى ، وهى تهمة عرض زيت اكتيول مغشوش وبراءته من التهمة الثانية ، فان ما ينعاه الطاعن في خصوص ادانته عن هذه التهمة الأخيرة دون لفت نظر الدفاع لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ص ٣٤٨ )

٦ - مفاد نص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية - على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض - انه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظير الدعوى ( أولا ) أن يكون هناك حكم جنائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة ، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التى يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين ( ثانيا ) أن يكون الحكم صادرا في موضوع الدعوى سواء قضى بالادانة وثوقيق العقوبة أو بالبراءة ورفض الدعوى ، أما اذا صدر من الحكم فى مسألة غير فاصلة فى الموضوع ، فانه لا يحوز حجية الشيء المقضى ، ومن بين ذلك الأحكام التى تخرج الدعوى من حوزة المحكمة بغير أن تفصيل فى النزاع كالحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولما كانت الدعويان الحالية والمضمومة وان اتحدتا فى السبب والموضوع والأشخاص الا أنه نظرا لأن الدعوى الأخيرة صدر الحكم فيها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الابتدائي الصادر فى الدعوى المنظورة ، مما لا يعتبر قضاء فى موضوع التهمة بالبراءة أو بالادانة يحوز حجية الشيء المحكوم فيه وتنقض به الدعوى الجنائية ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ١٠٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١١ س ٢٤ ص ٧٣٢ )

٧ - من المقرر قانونا أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضى الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وان القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى

قَضَائِيَّ قِيَاهَا هَذَا الْحُكْمُ وَكَانَ فَصْلُهُ فِيهَا ضَرْوِيًّا ، وَمِنْ ثَمَّ فَانْ قَضَاءُ الْحُكْمِ الْمَطْعُونِ فِيهِ بَعْدَمُ تَوَافُرِ الْخَطَا فِي حَقِّ الْمَطْعُونِ ضِدَّهُمْ لَا يَقِيدُ الْمَحْكَمَةُ الْمَدْنِيَّةُ وَلَا يَمْنَعُهَا مِنْ الْقَضَاءِ لِلطَّاعِنِينَ بِالتَّعْوِيضِ بِنَاءً عَلَى أَسْبَابٍ قَانُونِيَّةٍ أُخْرَى مَتَّى تَوَافُرَ عَنَاصِرَ •

( طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ س ٧٢٥ ص ٨٠ )

٨ - من المقرر أن مناط حجية الاحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب واذا كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له تتحد موضوعا وسببا وأشخاصا مع الدعوى الماثلة فيها حكم معين فان منعى الطاعن على الحكم بأن في القضاء بادانته اخلال بقاعدة قسوة الشيء المقضى يكون غير سديد •

( طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ ص ٢٣٦ )

٩ - من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الى على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان مكملًا للمنطوق • ولما كان يبين من مطالعة الحكم انه خلص فيما أورده من أسباب تبرئة المطعون ضده ، وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بادانته الأمر الذي سجلته المحكمة التي أصدرت الحكم بقولها في نهاية تلك الأسباب • « وحيث ان المحكمة الاستئنافية قد أجمعت على الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الا أنه حدث خطأ مادي حال تدوين المحكمة لمنطوق الحكم بالرول ••• » ، فان ما تحدث به الحكم المطعون من تبرئة المتهم مما أسند اليه لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه الى القضاء بذلك • ولما كان ما انتهى اليه في منطوقه مناقضا لاسبابه التي بنى عليها ، فان الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخاذل مما يعيبه ويوجب نقضه •

( طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١١ س ٢٥ ص ٢٥٥ )

١٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا - وكان قضاؤه بذلك سليما - فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يثيره الطاعن بشأنه من عيوب وكذلك الشأن بالنسبة لمنعاه بشأن التخالص ، فانه على فرض اثارته لدى محكمة الدرجة الثانية ، فانه باعتباره دفاعا في موضوع الاستئناف لا تتصل به تلك المحكمة ولا تلتزم بالرد عليه ازاء ما انتهت اليه

من عدم قبول الاستئناف شكلا .

( طعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ س ٢٥ ص ٦٤٣ )  
الجنائية ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب حكمها

١١ - ان الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة  
الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ من قانون  
الاجراءات الجنائية - الا لدى المحاكم المدنية . وليس لدى المحاكم الجنائية  
نفسها - وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية :

( طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ص ١٢٨٠ )

١٢ - من المقرر انه اذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة لا زال  
ممتدا أمام المحكوم عليه غيابيا - فيتعين ايقاف الفصل في استئناف النيابة  
حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتيباً على هذا الأصل  
يكون الحكم الذي صدر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧  
بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل  
في المعارضة التي رفعت عنه من المتهم المحكوم عليه غيابيا - المطعون ضده -  
معيباً بالبطلان ، الا أنه لما كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه  
ممن يملكه فانه ينتج أثره القانوني وتنتهي به الدعوى الجنائية عملاً بنص  
المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فانه كان من  
المتعين على المحكمة الاستئنافية ، وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع  
من المتهم - المطعون ضده - عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في  
نصابها وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما وانها عاودت  
نظر الدعوى وتصدت لها من جديد حين عرض عليها الاستئناف المقام من  
المطعون ضده عن الحكم الصادر في معارضته الايتدائية بتأييد الحكم المعارض  
فيه - وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - بإلغاء الحكم المستأنف وتبرئته  
مما أسند اليه رغم صدور حكم نهائي سابق بمنها بإدانته انتهت به الدعوى  
ويستوجب نقضه - وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في  
شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه  
والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

( طعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ص ٥٦٢ )

١٣ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهائياً  
بتوابع ممن صدر عليه اذ بتفويته على نفسه استئنافه في ميعاده فقد حاز



قوة الأمر المقضي ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعللة في ذلك. أن النقض ليس طريقاً عازياً للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق مادي - حيث كان يسعه التدارك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجوز له من بعد أن ينهج سبيل الطعن بالنقض .

( طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ ص ٢٧ ص ٨٢٠ )

١٤ - من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق ولا يكفي القول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أي أن تتحدد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي تمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منها . ولما كانت جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لتواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعته ، وكان لا يشترط لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يهددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ أضراراً بالدائن الحاجز . وإذا كان البين من مطالعة الأوراق والحكم المطعون فيه أن موضوع اللجنة رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٣ كفر الدوار السابق الحكم فيها بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر هو تبديده لبقرة توقع الحجز عليها في ١٩٧٣/٨/١ وتمت الجريمة بمجرد امتناعه عن تقديمها في يوم ١٩٧٣/١١/٢٧ المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ . في حين أن موضوع الدعوى المطروحة هو تبديد لبقرة توقع عليها حجزاً في ١٩٧٣/٦/٢١ ، - بعد تمام الجريمة الأولى - وجدد لبيعها يوم ١٩٧٣/٩/١٠ وهي من ثم واقعة مغايرة تماماً لتلك التي كانت محلاً للحكم السابق صدوره في اللجنة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ آنفة البيان ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الواقعة الثانية موضوع الدعوى الحالية من نوع الواقعة الأولى واتحدت معها في الوصف القانوني ما دام الثابت أن لكل من الواقعتين ذاتية خاصة وظروف



خاصة وقعت كل منها بناء على نشاط إجرامي خاص بما يتحقق منه المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل من الدعوى السابق الحكم فيها والدعوى المطروحة مما لا يجوز معه الحكم السابق حجيته في الواقعة الجديدة محل الدعوى المنظورة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( طعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٦ ق بجلسته ١٩٧٦/١٢/٢٦ ص ٢٧ ص ٩٨٧ )

١٥ - من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان مكملًا للمنطوق . فان ما تحدث به الحكم المطعون فيه من خطئه فيما قضى به من براءة المطعون ضده رغم ثبوت التهمتين في حقه لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه الى القضاء بمعاقبته بالعقوبة المقررة في القانون .

( طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ ق بجلسته ١٩٧٧/٦/٦ ص ٢٨ ص ٧٢٧ )

١٦ - متى كان ما يثيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي يندمج مع الحكم الغيابي الاستثنائي الذي كان قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الأمر المقضي وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

( طعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق بجلسته ١٩٧٨/٢/١٣ ص ٢٩ ص ١٦٢ )

١٧ - متى كان باقى ما أثاره الطاعن في أسباب طعنه واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا - وكان قضاؤه بذلك سليما - فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابته من عيوب والا كان منعظا عليه وهو ممتنع .

( طعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق بجلسته ١٩٧٨/٥/٨ ص ٢٩ ص ٤٨٧ )

١٨ - من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة وان الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة

للقضاء في موضوعها بحكم نهائي ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها ، بل ان القانون نظم ذلك بما يسمى قواعد التنازع السلبي والايجابي . لما كان ذلك ، فان عرض الدعوى على مستشار الاحالة يعد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدور القرار بحالتها الى محكمة الجنايات ونظر هذه الأخيرة لها يكون متفقا مع صحيح القانون .

( طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٧ س ٣٠ ص ٤٤ )

١٩ - أن المتفق عليه ما يقضى به مدنيا من رد وبطلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا لدى المحكمة الجنائية ، وأن لهذه المحكمة بالرغم من الحكم المدني ، أن تبحث كل ما يقدم لها من الدلائل والاسانيد على صحة هذه الورقة أو بطلانها . وأن تقدر تلك الاسانيد والدلائل من بينات قولية أو دلائل حسية بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هي فيها من ضعف أو قوة ، بحيث لو خامرها أى شك في صحة الادلة التي قامت بادىء ذى بدء لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضى ببراءة المتهم بتلك التزوير .

( طعن رقم ٨٣٩ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦ )

٢٠ - الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ، ولا يقيد المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى . فالمتهم في جريمة الاعتياذ على اقراض نقود بالربا ينفي عنه هذه التهمة تمسكه بحكم صادر من احدى المحاكم المختلطة يفيد أن معاملته مع المجنى عليه كانت تجارية متعلقة بشراء أقطان . واذا كانت تجارية ، ولم تشر في حكمها الى الحكم المدني المختلط الذي تمسك به ، فتتفيدها هذا الدفع فيه الرد الضمني على ما جاء بالحكم المختلط .

( طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١٢/٧ )

٢١ - انه وان كان للمحكمة أن تأخذ في حكمها بأسباب حكم آخر الا أن ذلك لا يجوز الا اذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم . فاذا اكتفت محكمة الجنح في تسبيب حكمها القاضي بتزوير ورقة بقولها انها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد وبطلان هذه الورقة وكان الثابت

أن المتهمين لم يكونوا جميعهم أطرافاً في الدعوى المدنية فهذا لا يصح سبباً يبنى الحكم عليه .

( طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٥/٢٢ )

٢٢ - أن المحكمة الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاتب برىء أو يفلت مجرم - ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون مما يلزم عنه ألا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن فى الجدل من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع لا كما تقرره تلك الجهات متقيدة بما فى القانونين المدنى أو المرافعات من قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنايات وملزمة حدود طلبات الخصوم وأقوالهم فى تكييفهم هم للوقائع المتنازع عليها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها .

( طعن رقم ٩٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦ )

٢٣ - إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى السابق رفعها من التقيم أمام المحكمة المدنية بطلب ابطال العقود والتصرفات الصادرة من محجورة وتعويضه عما لحقه من الضرر بسبب ذلك على أساس أن تلك العقود وليدة استغلال الغفلة وضعف الإدراك ، والاكره الأدبى ، هو فى حقيقتها موضوع الدعوى التى رفعها مباشرة أمام المحكمة الجنائية « فإن الصيغة الجنائية التى أعطاها فى هذه الدعوى لحصول المتهم على العقسود المذكورة ليس من شأنها أن تؤثر فى وحدة السبب فى الدعويين - وكذلك لا تأثير لما يضيفه فى الدعوى الجنائية من جرائم متعلقة بالأوراق المرفوعة به الدعوى المدنية إذا لم تكن هذه الجرائم قائمة الا على القول بتزوير تلك الأوراق .

( طعن رقم ٩٤٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/١٤ )

٢٤ - للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم

لها كدليل في الدعوى متى اقتنعت بتزويرها ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدنية حكم بناء على الورقة لان الحكم المدني لا يقيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة - واذن فلا تثريب على المحكمة اذا هي لم تعول على سند بعد اقتناعها بتزويره والقول بخلاف ذلك يؤدي الى أن تكون الدعوى الجنائية رهينة ما قد يحصل على اضاعتها من الاتفاق بين المتهم والمجنى عليه بحصول المتهم ، بموافقة المجنى عليه من المحكمة المدنية على حكم لمصلحته ، وهذا ما لا يمكن التسليم به .

( طعن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ )

٢٥ - القاضي في المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضي المدني من أحكام ، فاذا ما رفعت أمامه الدعوى ورأى هو بناء على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تثريب عليه في ذلك ولو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية لما يفصل فيه ، وفي هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضي المدني حتى يفصل القاضي الجنائي نهائيا في أمر الورقة .

( طعن رقم ٧٣٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٥/٢٤ )

٢٦ - ان القانون لم يضع قيودا على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقا للأوضاع التي رسمها القانون ، ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة فان المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تنقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشن الأوراق المطعون فيها بالتزوير .

( طعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ )

٢٧ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها كما تقضى بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات .

( طعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٤ )

٢٨ - القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والاسانيد على



حصنة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسباب والدلائل بكامل سلطته، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم تقييد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدنى ليس بمقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير اذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .

( طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ من ٧ ص ٩٥٢ )

٢٩ - محكمة الموضوع حرة فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى تطمئن اليه بدون معقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة اليها فى الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .

( طعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ ص ٤٥٦ )

٣٠ - من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن ان تتقيد بأى حكم صادر من جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس ان مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو التسبب أو الموضوع . بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل اكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى الا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون .

( طعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٢ ص ٣٨ )

٣١ - من المقرر وفق المادتين ٢٢١ و ٤٥٧ من قانون الاجراءات

الجنائية - ان الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية. ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظر الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم قد ردت على دفاع الطاعن القائم على صدور حكم من المحكمة المدنية بشأن ملكية جهاز التليفزيون المبلغ بسرقة بقوله : « ومن جماع ما سبق نستبين كذب تلك الرواية ولا يقدح في ذلك ما ذهب اليه المتهم - الطاعن - وهو بصدد الدفاع عن نفسه من صدور حكم القضاء بملكيتها لجهاز التليفزيون بعينه ما اطمأنت المحكمة من شهادة الشهود الى أنه هو الذي نقله الى المكان الذي ضبط فيه » . واذا كان مفاد هذا الذي رد به الحكم ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ بغض النظر عن ملكية الجهاز المذكور - التي يتجدي بها الطاعن - فان الحكم يكون بمنأى عما يعيبه عليه الطاعن في هذا الصدد .

( طعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ ص ٦٠ ) .

٣٢ - من المقرر أن أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم عليهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

( نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق ) .

٣٣ - لما كانت قوة الشيء المقضي به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع - والسبب في الدعويين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجلسة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها تختلف موضوعا وسببا عن جريمة تزوير واستعمال الاقرار موضوع الدعوى الراهنة فان الحكم الصادر في الأولى لا يحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن من أن الحكم الصادر في الدعوى السابقة قد أسس قضاءه بادانة المدعى بالحقوق المدنية بجريمة القتل الخطأ على صحة الاقرار موضوع جريمة التزوير والاستعمال في الدعوى الحالية لانه بفرض صحة ما يقوله الطاعن في هذا الشأن فان تقدير الدليل في دعوى معينة لا يحوز قوة الشيء المقضي به في دعوى أخرى اذ أن للمحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها ان تتصدى الى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم .

المطعون فيه بشأن رفض الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

( نقض ١٩٨١/١١/١٧ - الطعن ١٢٤١ لسنة ٥١ ق )

٣٤ - من المقرر أنه يشترط لضحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محاسبة جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها وأشخاصها مع المحاسبة التالية ، وإذا كان يبين من المفردات المضمونة ان اللجنة رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٨١ مينا البصل محل الدفع - المقدم شهادة رسمية بمضمونها - عن واقعة ضرب تختلف في تاريخها عن تاريخ الواقعة الماثلة ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن أعرض عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لتختلف أحد شروط أعماله وهو اتحاد الموضوع بين الدعويين .

( نقض ١٨٩٣/٥/٣ - الطعن ٦٥٩١ لسنة ٥٢ ق )

٣٥ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بأن تكون مقوماته واضحة من الحكم ذاته أو أن تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظهر هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضى تحقيقا موضوعيا فانه لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٥٨٠٩ لسنة ٥٣ ق )

٣٦ - من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاء قطعي في أمر كان مشار نزاع بشرط أن يكون ما ورد في الأسباب وثيق الصلة بالمنطوق بجيبث لا توم للأخير قائمة بدونه .

( نقض ١٩٨٤/٦/١٣ - الطعن ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق )

## الفصل السادس

### « الخبرة فى المسائل الجنائية »

#### أولاً : النصوص فى قانون الاجراءات الجنائية :

##### مادة ٨٥ :

إذا استلزم اثبات الخبرة الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء يجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

وإذا اقتضى الأمر اثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق نظرا الى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لأى سبب آخر وجب على قاضى التحقيق أن يصدر أمرا بين فيه أنواع التحقيقات وما يراد اثبات صحته .

ويجوز فى جميع الأحوال أن يؤدى الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم .

##### مادة ٨٦ :

يجب على الخبراء أن يخلفوا أمام قاضى التحقيق يمينا على أن يبدو رأيهم بالذمة وعليهم أن يقدموا تقريرهم كتابة .

##### مادة ٨٧ :

يحدد قاضى التحقيق ميعادا للخبير ليتقدم تقريره فيه وللقاضى أن يستبدل به خيرا اذا لم يقدم التقرير فى الميعاد المحدد .

##### مادة ٨٨ :

للمتهم أن يستعين بخبير استشارى ويطلب تمكينه من اطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل القاضى على ألا يترتب على ذلك تأخير السير فى الدعوى .



## مادة ٨٩ :

للخصوم رد الخبر اذا دعت أسباب قوية تدعو لذلك ، ويقوم طلبه  
الرد الى قاضى التحقيق للفصل فيه ، ويجب أن يتبين فيه أسباب الرد ،  
وعلى القاضى الفصل فيه فى مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه .

ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبر فى عمله الا فى حالة  
الاستعجال بأمر القاضى .

## ثانيا : النصوص فى التعليمات العامة للنيابات :

### الفرع الثالث عشر - نذب الخبراء :

مادة ٤٩١ - انتداب الخبراء من اجراءات التحقيق الابتدائى ، واذا  
افتتحت به النيابة الدعوى فانه يعتبر تحريكا لها .

مادة ٤٩٢ - على أعضاء النيابة الرجوع الى أحكام المرسوم بقانون  
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، والا يلجأوا  
الى نذب خبراء من غير الجدول أو خبراء وزارة العدل أو الطب الشرعى أو  
المصالح الأخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة الا عند الضرورة ، ولظروف  
خاصة تقتضى الاستعانة بالرأى الفنى لغريم من الموظفين كاساتذة الجامعات  
ومدرسى الأميرية . على أن ترسل التحقيقات الى مكتب المحامى العام لدى  
محكمة الاستئناف مشفوعة بذكر بيان تلك الظروف التى تدعو لهذا النذب  
وذلك لأخذ الرأى قبل اصدار قرار به ويراعى فى مواد الضرائب ألا يكون  
النذب الا لخبراء وزارة العدل .

مادة ٤٩٣ - لا يندب الخبراء الا فيما يقتضيه التحقيق من بحث  
المسائل الفنية المتعلقة به كمضاهاة الخطوط فى قضايا التزوير ومعاينة  
المباني فى قضايا التخريب ومعاينة السيارات فيما يقع بسببها من حوادث  
القتل أو الاصابة الخطأ ونحوها .

ولا محل لنذب خبر فيما يمكن لعضو النيابة المحقق أدائه من المسائل  
التي لا تحتاج الى خبرة خاصة كاجراء رسوم لمحال الحوادث الجنائية ما لم  
تكن ظروف الدعوى تستوجب وضع رسم هندسى مفصل .

واذا لزم نذب أحد خبراء الجدول فيراعى الخبر الذى عليه الدور كلما

أمكن ذلك على أن يشترك في اختياره وفي تقدير أتعابه العضو المدير للنيابة مع المحقق .

مادة ٤٩٤ - يجب على الخبراء المنتخبين إذا كانوا من غير خبراء وزارة العدل أو خبراء الجدول أن يحلفوا أمام عضو النيابة المحقق يميناً على أن يبدو رأيهم بالذمة وعليهم أن يقدموا تقريرهم كتابة . ولا يلزم حلف اليمين بالنسبة لخبر الجدول الذين سبق لهم حلف اليمين قبل مزاولة وظيفتهم ويجب أداء اليمين أمام عضو النيابة المحقق نفسه ، ولا يعنى عن ذلك مجرد تفويض المحقق لجهة معينة لتشكيل لجنة من الخبراء تؤدي عملها بعد حلف اليمين أمام رئيس الجهة التي شكلت اللجنة .

مادة ٤٩٥ - لعضو النيابة بوصفه رئيساً للضبطية القضائية الاستعانة بأهل الخبرة وفي طلب رأيهم شفويًا أو بالكتابة بغير يمين . ويعتبر تقرير الخبر المقدم في هذه الحالة ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى .

مادة ٤٩٦ - يجب على عضو النيابة المحقق الحضور بقدر الامكان وقت الخبر وملاحظته .

فإذا اقتضى الأمر اثبات الحالة بدون حضور المحقق نظراً الى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب مكررة أو لأي سبب آخر وجب على المحقق أن يصدر أمراً يبين فيه نوع التحقيقات وما يراد اثبات حالته .

ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخبر مأمورية بغير حضور الخصوم .

مادة ٤٩٧ - يجب على النيابة أن تحدد للخبر المنتخب أجلاً يقدم تقديره فيه ولها أن تستبدل به خبراً آخر إذا تأخر في تقديم التقرير بغير مبرر .

مادة ٤٩٨ - إذا قدم طلب برد الخبر الذي انتدبه النيابة لأداء مأمورية التحقيق فيجب عرض الطلب في يوم تقديمه على المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية للفصل ويصدر القرار في طلب الرد في مدى ثلاثة أيام من اليوم الذي عدم فيه الى النيابة .

• ويمنع على الخبير الاستمرار في أداء عمله بمجرد تقديم برده ما لم  
يأذن المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية باستمراره فيه لضرورة تقتضي  
ذلك •

مادة ٤٩٩ - يجب على النيابة أن تأذن للخبير الاستشاري الذي  
يستعين به المتهم بالاطلاع على كافة الأوراق التي اطلع عليها الخبير المنتخب  
في التحقيق على أن يترتب على ذلك تأخير التصرف في الدعوى • وعليها  
أيضا أن ترفق ما يقدمه المتهم من تقارير استشارية بملف القضية وأن  
تعمل على تحقيق ما يرد بهذه التقارير ما دعت الحال الى ذلك •

مادة ٥٠٠ - اذا حكم على أحد خبراء وزارة العدل أو غيرهم من  
الخبراء أو خبراء الجدول بعقوبة في جنوية أو جنحة أو رفض الخبير القيام  
بالمأمورية التي ندب لادائها في التحقيق بغير موجب أو ارتكاب خطأ جسيما  
في أداء تلك المأمورية فيجب على النيابة أن تخطر بذلك المصلحة التي  
يتبعها الخبير أو المحكمة المقيد أمامها خبير الجدول - على حسب الأحوال -  
لتتخذ الاجراءات اللازمة ضده •

مادة ٥٠١ - لا يجوز التصريح لخبراء الدعوى بنقل ملفات القضايا  
والمستندات المطعون فيها بالتزوير من مكانها في أقلام الكتاب للاطلاع عليها  
خارج هذه الأقسام •

مادة ٥٠٣ - يراعى بقدر الامكان ندب خبراء قسم أبحاث التزييف  
والتزوير بمصلحة الطب الشرعي في جميع قضايا التزوير ولا ندب غيرهم  
من خبراء الجدول الا عند الضرورة القصوى •

مادة ٥٠٣ - اذا اقتضى التحقيق فحص الأوراق المالية وأوراق النقد  
المشتبه في تزويرها فيجب على أعضاء النيابة دائما أن يندبوا لذلك أحد  
خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي •

مادة ٥٠٤ - اذا استلزم التحقيق فحص عملة معدنية مزيفة فيجب  
على عضو النيابة ان يندب لذلك قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة  
الطب الشرعي وأن يبادر باخطار هذه المصلحة لايفاد أحد خبراء هذا القسم  
لمعاينة المسكوكات والادوات والأوراق المضبوطة في مكان ضبطها • وعلى

عضو النيابة ان يعنى عناية تامة بالتحفظ عليها فى هذا المكان وألا يتناولها أحد بالفحص قبل وصول ذلك الخبير .

مادة ٥٠٥ - اذا طعن بالتزوير فى الأختام الموقع بها على ورقة مطعون فيها بالتزوير فيجب الاستعانة بشيخ طائفة الختامين للوصول الى معرفة الختام الذى صنع الختم المطعون فى بصمته والاطلاع على دفتر ذلك الختام لمعرفة من طلب نقش الختم وتسلمه .

مادة ٥٠٦ - يندب مفتش المفرقات بوزارة الداخلية لفحص المضبوطات التى يشتبه فى أن تكون مفرقات سواء كانت من نوع القنابل أو غيرها .

وعلى أعضاء النيابة أن يأمرؤا باتخاذ ما يلزم من الاحتياطات للتحفظ على هذه المضبوطات ، وإبقائها فى مكان العثور عليها حتى يقوم مفتش المفرقات بفحصها والتصرف فيها حسبما يراه ويقدم تقريراً عن نتيجة الفحص .

أما اذا اشتبه فى أن تكون من قنابل الجيش أو من نوع قذائفه فيتمتعين إبقاؤها فى مكان العثور عليها وإخطار الادارة المختصة بالقوات المسلحة لإيفاد مندوب من قبلها ليتولى نقلها الى المكان الذى يختاره مفتش المفرقات ليتخذ الاجراءات المناسبة فى هذا الشأن .

مادة ٥٠٧ - كلما اقتضى التحقيق ندب خبير فى حادث من حوادث السكك الحديدية فيجب على عضو النيابة أن يندب لذلك أحد الخبراء الفنيين فى شئون السكك الحديدية . فاذا عرضت الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أسماء خبراء معينين فيجوز للنيابة أن تندب أحدهم خبيراً فى الدعوى كلما كان ذلك فى صالح التحقيق .

مادة ٥٠٨ - اذا اقتضى التحقيق معرفة أسباب الحريق وعلى الأخص عندما تنشأ خسائر فادحة فيجب على النيابة أن تندب لذلك إدارة مكافحة الحريق .

مادة ٥٠٩ - اذا اقتضى التحقيق فحص آلات مصنع أصيب فيه أحد العمال لمعرفة مدى علاقتها بالحادث ، فيجوز للنيابة أن تندب لذلك أحد



المهندسين المختصين بمصلحة العمل مع اخطار المصلحة بذلك الانتداب لتنفيذه .

مادة ٥١٠ - يجب على أعضاء النيابة أن يطلبوا معلومات الميكانيكا فى المسائل الفنية التى تعرض عند نظر القضايا الخاصة بالآلات البخارية وعلى الأخص فى حالة ما اذا قدم المتهم رخصة باقامة الآلة البخارية .

مادة ٥١١ - على أعضاء النيابة أن يراعوا فى طلب مندوبى ادارة النقد ايضاح موضوع التحقيق أو القضية المطلوب سؤال المندوب فيها استيرادا كان أو تصديرا أو غير ذلك من عمليات النقد ليتسنى لهذه الادارة اختيار المندوب الفنى المختص بهذا الموضوع .

مادة ٥١٢ - على أعضاء النيابة أن يستعينوا عند الاقتضاء برجال ادارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية وبرجال وزارة الصحة فى القضايا التى يتهم فيها الأطباء والصيادلة بتسهيل تعاوى المواد المخدرة ، نظرا لما لهم من الدراية الفنية ولما لهذه القضايا من أهمية خاصة .

مادة ١٣ ٥ - اذا دعت الحاجة الى الاستعانة بأحد العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات لاستطلاع رأيه الفنى فى المسائل المتعلقة بالتحقيقات . فلا يتم ذلك الا بناء على طلب النائب العام بعد رفع الامر اليه ، وبموافقة رئيس الجهاز المذكور .

مادة ٥١٤ - المعارضة فى تقدير آتاع الخبير تكون بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت أمر التقدير .

وتقبل المعارضة من الخبير الصادر له أمر التقدير ، فإذا كان الخبير من أعضاء مكاتب الخبراء بوزارة العدل ، أو مصلحة الطب الشرعى . فتقبل المعارضة أيضا من أى عضو آخر من أعضاء المكتب يختاره رئيسه للاضطلاع رسميا بمهمة التقرير بالمعارضة فى أوامر التقدير .

كما يجوز أن تتولى ادارة قضايا الحكومة التقرير بالمعارضة نيابة عن مكاتب الخبراء الحكوميين .

مادة ٥١٥ - يراعى أن الأتاع التى تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بقدر الفئصل فى الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

## الخبرة من الناحية القانونية

### ١ - مقدمة :

١ - الخبرة هي الاستشارة الفنية التي يستعين بها القاضى أو المحقق فى مجال الاثبات لمساعدته فى تقدير المسائل الفنية التى يحتاج تقديرها الى فنية أو دراية عملية لا تتوافر لدى عضو السلطة القضائية المختص بحكم عمله وثقافته . فقد أجازت التشريعات للقاضى الرجوع الى الاختصاصيين اذا تبين له وجود نقض معين فى معرفته وعلى ألا يكون هذا النقض مرتبطاً بالمسائل القانونية التى هى من محض وظيفته أو تخصصه .

يتجه الرأى الغلب فى الفقه الى أن الخبرة وسيلة اثبات تهدف الى التعرف على وقائع مجهلة من خلال الواقع المعلوم ، فالخبرة وسيلة اثبات خاصة تنقل الى جنح الدعوى دليلاً يتعلق باثبات الجريمة أو اسنادها للمادى أو المعنوى الى المتهم . حيث يتطلب هذا الاثبات معرفة أو دراية لا تتوافر لدى عضو السلطة القضائية المختص نظراً الى طبيعة ثقافته وخبراته العلمية . كما قد يتطلب الامر اجراء أبحاث خاصة أو تجارب عملية تستلزم وقتاً لا يتسع له عمل القاضى أو المحقق .

وعمل الخبير يقترب من عمل القاضى فى أن كلا منهما يطلب منه تقدير المسائل محل البحث والأداء برأيه فيها .

### ٢ - الخبرة فى المسائل الفنية المادية :

#### ( أ ) الترشيح :

يعد التشريع من أهم أعمال الطب الشرعى حيث يتوقف على هذا الاجراء فى كثير من الحالات اثبات الجريمة ، فالخبير يساعد القاضى فى معرفة سبب الوفاة ، والوسيلة التى استخدمت فى احداث الجريمة ، والزمن الذى انقضى على وقوع الحادث ، وطبيعة الجروح والإصابات ان وجدت فى الجثة ، لبيان ماذا كانت حيوية أم حدثت بعد الوفاة ، كما يفيد التشريع فى معرفة

الحالة الصحية للمجنى عليه وبالتالي يمكن معرفة علاقة السببية بين الاصابات والوفاة .

### (ب) الجروح والضربات :

كثيرا ما يحتاج القاضي أو المحقق الى الاستعانة بالاختصاصيين لفحص الجروح والضربات لمساعدته على تقدير مدى خطورة الجريمة وبالتالي يمكنه تحديد المسؤولية الجنائية لفاعل ، فقد أوجب المشرع تشديد العقوبة اذا كانت الجروح والضربات قد نتج عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ( مادة ٢٤١ عقوبات ، أو اذا أفضت الى عاهة مستديمة يستحيل برؤها ومادة ٢٤٠ عقوبات ) .

كما أن الحبير يمكنه مساعدة السلطة القضائية في تقدير ما اذا كانت هذه الاصابات جنائية أو عرضية أو انتحارية ، وهو ما يصل اليه من خلال بحثه لصفات عدة مثل موضع الاصابات وعددها واتجاهها ومدى عمقها وما يكتشفه من آثار عراك والحالة التي تكون عليها الملابس وما الى ذلك .

### (ج) الاجهاض الجنائي :

يعاقب المشرع على الاجهاض المتعمد في المواد ٢٦٠ - ٢٦٣ عقوبات ، وتختلف العقوبة تبعا لوسيلة الاجهاض ، فاذا استعمل لهذا الغرض أدوية أو وسائل مختلفة يعاقب الجاني بالحبس ( مادة ٦١ عقوبات ) وتعاقب المرأة اذا كان ذلك برضاها بالعقوبة ذاتها ( مادة ٢٦٢ ) بينما ترتفع العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الاجهاض نتيجة لضرب أو غيره من أنواع الايذاء ( مادة ٢٦٠ عقوبات ) .

فالحبير في تلك الجرائم كثير ما يساعد السلطة القضائية في بيان حالات الاجهاض العمدية من غيرها .

فيشمل التقرير ما اذا كان الاجهاض قد تم بتدخل شخص آخر ثم عن طريق المرأة نفسها ، وقت وقوع هذا الفعل ، والوسائل المستعملة في احداثه والنتائج المترتبة عليه ، واذا تبين ان الاجهاض قد حدث عن طريق المرأة نفسها ، يلزم بيان حالتها النفسية والعقلية لاثبات مدى قدرتها على الارادة والادراك . وبيان ما اذا كانت مصابة بأمراض معينة تجعل الحمل خطرا على صحتها .

فأثبتت هذه الجريمة يحتاج الى بحث وتقدير لمسائل ، يستعان فيها  
بالأطباء الأخصائيين .

#### ( د ) الجرائم الجنسية :

تشمل الجرائم الجنسية التي نص عليها قانون العقوبات : الاغتصاب  
وهتك العرض والفعل الفاضح المخل بالحياء والزنا ( المواد ٢٦٧ - ٢٧٩  
عقوبات ) .

وللخبرة أهمية خاصة في هذا المجال فيما لو تركت الجريمة أثرا سواء  
بالنسبة للجاني أو المجنى عليه . وحينئذ يمكن اثبات وقوع الجريمة ومدى  
مستولية الجاني ، والاستعانة بالخبير في حالة عدم معرفة شخصية الجاني  
كثيرا ما توجه القاضي في عمله وبصفة خاصة فيما يتعلق ببحث الجريمة مثل  
الدماء والشعر وغيرها لبيان ما اذا كانت العلاقة الجنسية قد تمت على  
إنسان أو حيوان ، وتقدير نوع العلاقة الجنسية .

#### ( هـ ) تحقيق الشخصية :

تقوم هذه الفكرة على أساس أن كل فرد له صفات خاصة تميزه عن  
غيره فلا يوجه فردان متماثلان . ومنها دليل البصمة . فهذا الدليل قاطع  
يجوز تأسيس الحكم عليه .

#### ( و ) تزوير العملة :

تشمل أقسام الخبرة بوزارة العدل قسما خاصا بالتزوير وتزيف  
العملة .

#### ( ز ) المسائل العقلية والنفسية :

تشمل :

- ١ - بيان ما اذا كان الفحص الطبي والعقلي أو النفسى قد أسفر عن  
وجود اضطرابات عقلية أو نفسية لدى المتهم .
- ٢ - مدى علاقة الجريمة التي ارتكبها بهذه الاضطرابات المرضية .
- ٣ - ما اذا كان المتهم في حالة خطرة .
- ٤ - ما اذا كان من الجائز خضوعه لحبير اجنائى .
- ٥ - مدى قابليته للإصلاح أو لاعادة التكييف .



### ٣ - حق الخصوم في طلب نذب الخبراء :

وفقا للمادة ٢٩٢ اجراءات جنائية يحق للخصوم طلب نذب مسألة معينة متى لم يباشر القاضى أو المحقق ذلك النذب من تلقاء نفسه ، غير أنه لا يحق للخصوم اختيار الخبير ، أو ابداء ملاحظاتهم على من تندبهم السلطة المختصة الا اذا توافر سبب من أسباب الرد .

ويشترط لاجابة طلب الخصوم بنذب خبير أن يكون منتجا فى الواقعة المنسوبة الى القاضى ، أما اذا رفضه القاضى أو المحقق فيجب أن يبين أسباب الرفض كما لو كان الطلب عديم الفائدة فى المسألة المراد بحثها ، أو كانت هى واضحة وضوحا تاما .

### ٤ - وسائل بحث الخبير :

تحدد مأمورية الخبير بالطلبات التى يوردها القاضى فى حكمه بالنذب ، وتقف مهمة الخاضى عند هذا الحد ، فليس له أن يلزم الخبير باتباع وسائل معينة فى بحثه ، بل لهذا الأخير حرية فى كافة ما يتطلبه أداء المأمورية . وما يهم القاضى فقط هى النتيجة التى يصل اليها الخبير بما دامت تلك الوسائل مشروعة من الناحية الفنية والقانونية .

والخبير بدوره لا يلتزم باستئذان القاضى لتطبيق أسلوب معين فى البحث ، بل له أن ينفرد بكافة ما يتعلق بتنفيذ المأمورية من الوجهة العملية والفنية .

والخبير يمكنه استعمال أية وسيلة ما دامت مقترنا بها فى المجال الذى يزاوله ، بمعنى أنه يجب الا يختار الوسائل المهجورة من الناحية العملية والفنية ، بل يلزم أن يكون فى عمله متابعا لحدث ما وصل اليه العلم ، وهذا ما يقتضيه واجب الأمانة والاخلاص فى العمل .

### ٥ - الرقابة القضائية :

تنص الفقرة الأولى والثانية من المادة ٨٥ اجراءات جنائية على أنه :  
- اذا استلزم اثبات الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء يجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

وإذا اقتضى الأمر اثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق نظرا

لضرورة القيام بقاضى أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لأى سبب آخر  
وجب على قاضى التحقيق أن يصدر أمرا يبين فيه نوع التحقيقات وما يراد  
اثبات حالته .

فيستفاد من هذا النص أن الرقابة القضائية ليست رخصة للقاضى ،  
بل هى الزام عليه ، وهى رقابة من طبيعة اجرائية محضة ، فليس للقاضى  
التدخل فى المسائل الفنية التى هى من اختصاص الخبير . فالأمر الصادر  
بندب خبير يفترض أن القاضى تنقصه المعرفة اللازمة ومن ثم فليس لتدخله  
فى تلك النواحي أى مبرر . وبالتالي لا يحق له أن يقيد الخبير باتباع وسيلة  
فنية معينة .

#### ٦ - الرقابة الخاصة :

وهى رقابة الخصوم أثناء تنفيذ مأمورية الخبرة ، فالتشريع يمنح  
الخصوم حق الاستعانة بخبير استشارى ليناقدش تقدير الخبير القضائى  
وليدلى برأيه فى المسائل محل البحث .

أما عن حضور الخصوم أنفسهم ومدى مالهم من سلطة فى الاشراف  
على أداء المأمورية ، مطبقا القواعد التشريعية الخاصة بالخبرة فى الدعوى  
الجنائية لا يلتزم الخبير بإعلان الخصوم بميعاد البدء مباشرة عمله أو بالمكان  
المحدد لذلك ، كما لا يبطل عمل الخبير اذا تم فى غيبة الخصوم .

#### ٧ - تقرير الخبير :

يجب أن يكون تقرير الخبير مفصلا ومتضمنا كافة المسائل والبيانات  
الخاصة بتنفيذ المأمورية ، حتى يتمكن القاضى والخصوم مراجعة مختلف  
الاجراءات والنتائج وبالتالي يمكنهم مناقشة ما ورد بالتقرير .

وينقسم تقرير الخبير الى ثلاثة أقسام :

( أ ) المقدمة وتشمل الخبير والمأمورية التى كلف بها وذلك طبقا لما  
ورد فى الأمر أو الحكم الصادر بنديه .

( ب ) محاضر الأعمال وتشمل جميع الاجراءات والابحاث التى أجراها  
الخبير .

( ج ) رأى والنتيجة : تشمل رأيه فى المسائل التى ندب بشأنها .

والغرض من تفصيل تقرير الخبير على هذا النواحي هي تحقيق القاضى فى الخصوم من ترقبه كل ما جاء بتقريره ، فيلزم أن تتضمن تقرير بيان المسائل العملية التى يسند اليها ، وما اذا كانت محل جدل وكلها فى المسائل محل البحث ، والنتائج التى توصل اليها فى ضوء القواعد الفنية والعملية ، وبذلك يتمكن القاضى من بيان مدى اتفاق ما توصل اليه الخبير مع قواعد المنطق السليم ، ومدى اتساق دليل الخبرة مع غيره عن الأدلة فى الدعوى .

فيجب أن يبدأ الخبير بوصف حالة الأشياء أو الأشخاص محل الخبرة ثم يبين كافة ما أجراه من عمليات وأبحاث ، ويثبت من استعان به فى تحقيق مهمته وظروف ذلك ، كما اذا كان قد سمع شاهدا أو لجأ الى أخصائى آخر لمساعدته فى أبحاثه .

تقدير النتائج تخضع لرقابة القاضى . للخصوم الحق فى مناقشة تقرير الخبراء ولهم أن يستعينوا بخبراء استشاريين .

وتقرير الخبير نتيجة أعماله ، لذا يجب أن توضح فيه الاجابة عن كل طلب وجهته اليه السلطة القضائية ، أما ما قد يديه الخبير من آراء أخرى فهمى وان كانت غير جائزة الا أنه لا مانع من أن تستأنس بها المحكمة باعتبارها من قبيل الاستدلالات . وعلى ذلك فان التجاوز عن حدود المهمة لا تستوجب أى خبراء ، بخلاف الحال اذا لم يؤد المأمورية المنوطة به ولم يقدم ما يبرر ذلك .

#### (ج) آثار تقرير الخبير :

التقرير له فى الاثبات قوة الأوراق الرسمية ، بمعنى أنه لا يجوز إنكار ما اشتمل عليه من وقائع - أثبتها الخبير باعتبار أنه رآها أو سمعها أو عملها فى حدود اختصاصه الا بطريق الطعن بالتزوير ، والتقرير ججة بما اشتمل عليه من تاريخ وحضور الخصوم أو غيابهم .

فاللخصوم الحق فى مناقشة رأى الخبير ، وللمحكمة الحق فى استدعاء لاستيضاحه فيما دون التقرير .

ومن المقرر أن تقرير آراء الخبراء والفصل فيها فيما يوجه الى تقاريرهم

من اعتراضات مرجعه قاضى الموضوع ، فالمحكمة حرة فى أن تأخذ فى اداة المتهم بما تظمن اليه من تقارير الاطباء المقدمة فى الدعوى ، وتدع ما لا يظمن اليه منها ولا معقب عليها فى ذلك .

وفى حالة تعدد التقارير المقدمة ، فان للمحكمة أن تفاضل بينها وتأخذ منها ما تراه وتطرح ما عداه اذ أن ذلك أمر متعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، وبالنسبة للتقرير الواحد فان للمحكمة أن تأخذ منه ما تراه محلا للتعديل عليه وتستبعد منه ما لا تراه محلا لاطمئنانها ولا يمكن الاعتراض عليها فى ذلك لأن رأيها فى كافة المسائل الموضوعية نهائى ولا معقب عليه .

فلها كافة الحق فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ولا يجوز اثاره الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

وفى كافة الحالات يجب أن تنسب المحكمة رفض الأخذ بتقرير الخبير ولا تشريب عليها اذا هى طرحت ما دون فى تقرير الخبير ما دامت لم تظمن اليه للاعتبارات السالفة التى أوردتها فى حكمها .

#### ٩ - الخبرة والبطالان :

البطالان هو الجزء الذى فرضه قانون الاجراءات الجنائية على مخالفة القواعد الاجرائية ، والذى يرد على العمل الاجرامى فيهدد آثاره لقانونية .

وتستفاد من الأحكام التشريعية الخاصة بالبطالان ( المواد ٣٣١ - ٣٣٧ اجراءات جنائية أن المشرع يأخذ بفكرة البطلان الذاتى ، فلا يلزم للحكم بالبطالان أن يوجد نص صريح يقضى به والمعيار المأخوذ به فى معرض التفرقة بين البطلان المطلق والنسبى هو مراعاة ما اذا كانت القاعدة التى يترتب على مخالفتها البطلان تتعلق بالنظام العام ( م ٣٣٢ ) أو بمصلحة أحد الخصوم ( مادة ٣٣٣ ) .

#### حالات البطلان :

( أ ) ما تنص عليه المادة ٨٦ اجراءات جنائية أداء اليمين قبل البدء فى مباشرة أعمال الخبرة فاليمين تقدمه الاجراءات الجوهرية التى يترتب على مخالفتها البطلان . وهذا الاجراء غير جوهرى لا يتعلق بالنظام العام .



فيجب التمسك به أمام محكمة الموضوع والا سقط الحق في إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وليس لليمين صيغة محددة ، غير أن المادة ١٤٢ اجراءات جنائية البدء بكلمة « أحلف » فإذا أدبت اليمين دون النطق بهذه الكلمة يلتحقها البطلان . وهو بطلان نسبي إذ لا يتعلق بالحالات الواردة في المادة ١٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(ب) نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٩ اجراءات على أنه إذا قدم طلب برد خبير فانه يترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبير في عمله . إلا في حالات الاستعمال وبأمر القاضي . وفيما عدا هذه الحالة يبطل كل اجراء يتخذه الخبير . وإذا قررت المحكمة قبول طلب الرد فان أى عمل يؤديه الخبير يكون باطلا ولا ينتج أى أثر .

(ج) اخطار الخصوم بأمر ندب الخبراء وبيداء مباشرة المأمورية وايداع التقرير . والبطلان هنا بطلان نسبي لانه ليس بمصلحة الخصوم .

**وتنص المادة ٣٣٦ اجراءات جنائية على أنه :**

« اذا تقرر بطلان أى اجراء فانه يتناول جميع الآثار التى تترتب عليه مباشرة ويلزم اعادته متى أمكن .

فبطلان الخبرة يترتب عليها بطلان الحكم اذا اتخذت المحكمة تقرير الخبير أساسا لاقتناعها ، بل وتحقق تلك النتيجة أيضا فيما اذا استند الحكم الى أدلة أخرى وذلك عملا بقاعدة تساند الأدلة عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد فى المواد الجنائية . إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة متماسكة بعضها البعض ويكمل بعضها البعض الآخر ، فتكون تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كان تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

١٠ - مسئولية الخبير عن الأخطاء المهنية :

تخضع مسئولية الخبير عن أعماله الفنية للقواعد العامة ، فلا يسأل الا في حالات الغش والاهمال والخطأ الجسيم اذا ثبت سوء النية ، وفي هذه الحالة ترفع عليه الدعوى بالطريق العادى والواقع أنه من الصعوبة بمكان اثبات الخطأ المهني للخبير اذا أن العلوم والأبحاث العلمية عامة في تقدم وتطور مستمر ، وحتى اذا ثبت خطأ الخبير فمن الصعب تجديد سوء نيته وهو النص الضروري لمساءلة الخبير جنائيا عما شاب تقريره من أخطاء فنية .

وراجع في كل ما تقدم بتفصيل أوفى : الخبرة في المسائل الجنائية  
كلاستاذة الدكتورة آمال عثمان - ط ١٩٦٤ .

## أحكام النقض

١ - لما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقدم في الدعوى ، فانه لا يصح أن يعاب عليها عند اجابتها الطاعن الى طلب إعادة اجراء المضاهاة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة لهذا الاجراء ، لما هو مقرر من أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ، دون أن تلتزم بنذب آخر ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

( نقض ١٧/٥/١٩٨١ - الطعن ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق )

حيث أنه قد ثبت من التقرير أن قيمة ما اختلسه المتهم يوسف علي العرايشي هو مبلغ ٢٢٠ر١٢٦٥ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى في بيان كاف - على نحو ما تقدم - يتفق وبما حصله عند بيانه واقعة الدعوى وبما يسوغ به ما استخلصته منه من ادانة فان ما نعاه الطاعن على الحكم من تغويله على هذا التقرير ومن عدم ايراده مضمونه والأسانيد التي قام عليها لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

( نقض ٦/٤/١٩٨٢ - الطعن ١١٩٨ لسنة ٥١ ق )

٢ - الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وانها لا تلزم بالرد على الطوعن الموجهة لتقارير الخبراء ما دامت قد اخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجنسه على تلك الطعون ما يستحق التفاتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى تقرير الخبير وأخذ به فان ما يثيره الطاعن من اعتماد هذا التقرير على الجود الذي كان قد أجرى بمناسبة إيقاف رئيس فرع الشركة يكون على غسبير

## أساس

( نقض ١٠/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٣ لسنة ٥٣ ق )

٣ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٠/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق )

٤ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير واستندت الى رأي المفتي من أن الطاعن هو المحرر لبيانات البطاقة العائلية المزورة - فانه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة باجابة طلب الدفاع الى طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لاعادة المضاهاة ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها . ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٩٤ لسنة ٥٣ ق )

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وهي لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منشج في الدعوى ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص



• يكون لا محل له •

( نقض ١٩٨٣/٥/١٧ - الطعن ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق )

٦ - الأصل انه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غدير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستغنى على الملاءمة والتوفيق وكان مؤدى ما حصله الحكم من أن الطاعن كان يحمل مسدسا يطلق منه الأعيرة النارية بقصد الارهاب فأصابته طلقة صدر المجنى عليه عندما أصبح فى مواجهته لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المجنى عليه بيمين الصدر هى إصابة نارية جائزة الحدوث من عيار نارى لم يستقر من مثل السلاح المضبوط وفى تاريخ معاصر لتاريخ الحادث وأن السلاح المضبوط مع الطاعن مرخص وقد أطلق فى وقت قد يعاصر تاريخ الحادث - فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى وطالما أن استنادها الى رأى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله •

( نقض ١٩٨٣/٦/٧ - الطعن ١٠٠٠ لسنة ٥٣ ق )

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير المعمل الكيمائى وبرز ما جاء به من أن السائل الموجود بالزجاجات المضبوطة لعقنار الديكسامين المدرج بجدول المواد المخدرة رقم ١ بند ٥٨ فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم ايراده مضمون تقرير المعمل الكيمائى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا يتال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه •

( نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق )

٨ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير

متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان يبين مما سلف أن ما حصله الحكم من أقوال شأهد الرؤية لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية بل يتلاءم معه ، فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولي والفني تكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القسوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في هذا الشأن شأن غيره من الأدلة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه الى تقرير الصفة التشريحية الذي أوضح كيفية حدوث إصابات المجنى عليه وسبب وفاته ، وأطرح الحكم بناء على ذلك طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ، فانه لا يكون هناك محل لما ينعاه عليه الطاعنان في هذا الخصوص ، وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبر لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

( نقض ١٠/٤/١٩٨٣ - الطعن ١٣٢٨ لسنة ٥٣ ق )

٩ - لمحكمة الموضوع تقدير قيمة عمل الخبر ولا تثريب عليها ان لم تر محلاً لنذب خبر في الدعوى طالما أنها قد وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها ويقضى بما يطمئن اليه وجدانها وحسبها أن تقييم قضائها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما خلصت اليه في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما اطمأنت اليه من تقريرى الخبرين آنفى الذكر بما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فلا عليها في هذه الحالة اذ لم تر محلاً لنذب خبر هندسى آخر ، ومن ثم يكون هذا النعى برمته على غير أساس .

( نقض ٣/١١/١٩٨٣ - الطعن ٧٣٦ لسنة ٥٠ ق )

١٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ما دام له أصل ثابت بالأوراق ، وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بالتقرير الطبى الشرعى ولو تناقض مع التقرير الابتدائى .

( نقض ٨/١١/١٩٨٣ - الطعن ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق )

١١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبر

فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لها .  
( نقض ١٩٨٣/١١/٨ - الطعن ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق )

١٢ - الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ، ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير كما أنها غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة الى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية الى النتيجة التى انتهى اليها الخبير الذى ندينه وأخذت بها فان ذلك يفيد اطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن فى هذا الصدد ، ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٣/١١/٨ - الطعن ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق )

١٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى ما خلاصته أن إصابات المجنى عليهما نشأت عن أعيرة نارية معمرة بمخدوفات مفردة ، يتعذر بيان نوعها لعدم استقرارها فى الجسم ، أطلقت على المجنى عليهما وفق التصوير الوارد بأقوالهما فأصابتهما فى الظهر ويسار العنق ، وأصابتهما الثانى فى الفخذين ، وكان ذلك كافياً فى بيان مؤدى الدليل المستمد من التقرير الطبى ، وفى إيضاح تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

( نقض ١٩٨٣/١١/٢٢ - الطعن ١٨٥٨ لسنة ٥٣ ق )

١٤ - من المقرر أن استناد الحكم الى تقرير مفتش الصحة لا يقدح فى تدليله على ما انتهى اليه لأن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصة قنياً ببدء الرأى فيما تصدى له وأثبتته ومنازعة الطاعن فى تعويل الحكم على هذا التقرير دون التقرير الطبى الشرعى ينطوى على مجادلة لا تجوز أثارها أمام محكمة النقض فيما لمحكمة الموضوع من حق فى المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه واطراح ما عداه ، إذ أن ذلك يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك .

( نقض ١٩٨٤/١/٣ - الطعن ٥٦١١ لسنة ٥٣ ق )



١٥ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الاخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه . وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه تقرير الصفة التشريعية - متفقا مع ما شهد به الطبيب الشرعي أمامها من وصف للاصابات ومن أن الجثة التي قام بتشريحها هي جثة المجنى عليها ومن بيان الاصابات التي نشأت عنها الوفاة وأطرح - في حدود سلطتها - طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، فان النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .  
( نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٦٠٠٧ لسنة ٥٣ ق )

١٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها ولها أن تأخذ بما تراه وتطرح ما عداه اذ أن ذلك الامر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك .  
( نقض ١٩٨٤/٣/٦ - الطعن ٦١٩١ لسنة ٥٣ ق )

١٧ - لما كانت المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء فان ما يشير به الطاعن بشأن عدم استدعاء المحكمة للطبيب الشرعي لمناقشته في هذا الخصوص لا يكون له محل .  
( نقض ١٩٨٤/٣/٢٦ - الطعن ٦٤٢٠ لسنة ٥٣ ق )

١٨ - من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الامر بسلطتها في تقدير الدليل ، وانها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك انها لم تجد في تلك الطعون ما تستحق التفاتها اليه .  
( نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن ٧١٧٤ لسنة ٥٣ ق )

١٩ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .  
( نقض ١٩٨٥/٣/١٩ - الطعن ٧٢٢٥ لسنة ٥٤ ق )



٢٠ - لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراحه أقيال المجنى عليه - شاهد الاثبات في الدعوى - قد قام على الخطأ في مسألة فنية بحتة هي ضرورة أن تكون الاصابة الناتجة عن الضرب بسن الفأس قطعية وليست راضية كما جاء في التقرير الطبي الشرعي وهو أمر لا يسوغ للمحكمة أن تشق طريقها اليه بنفسها لتبدى الرأي فيه لما يحتاجه ذلك من ذراية فنية ليست من العلم العام .

( نقض ١٩٨٥/٤/٢ - الطعن ٧٥٧٠ لسنة ٥٤ ق )

٢١ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه وان اتخذ من تقرير الخبير دليلا قبل الطاعن أقام عليه قضاءه بالادانة فقد اكتفى بإيراد مؤداه دون أن يبين مضمون الدليل الذي استقاه منه واستواءه على الاسانيد التي أوردها التقرير وصولا الى نتيجة فانه يكون معيبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( نقض ١٩٨٥/٤/٢ - الطعن ٦٠٢ لسنة ٥٥ ق )

٢٢ - من المقرر أن استناد المحكمة الى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشاري المقدم فيها ، وليس بلام أن ترد على هذا التقرير استقلالا .

( نقض ١٩٨٠/١/١٧ لسنة ٣١ ص ١٠٥ )

٢٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، اذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا مغيب عليها في ذلك ، وكانت المحكمة قد استظهرت مسئولية الطاعنين بما ينتجها واستندت الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة واطرحت في حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري فانه لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة

النقض ما دام استنادها الى تقرير اللجنة المنتدبة لا يشوبه خطأ - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وهى غير ملزمة من بعد أن ترد استقلالا على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تأخذ به ، أو على الدفع الموضوعية التى يستفاد الرد عليها من أدلة الثبوت التى أورذتها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير الادلة فيها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٧/١/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٨٨ )

٢٤ - من المقرر أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تتره من جانبها اتخاذ هذا الاجراء لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق انه لم ينسب الى الطاعن احداث الاصابة الوخذية بعرض المجنى عليه فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم اجابة المحكمة الى طلبه استدعاء الطبيب الشرعى لتعليل تلك الاصابة يكون غير سديد .

( نقض ٣١/١/١٩٨٠ - السنة ٣١ ص ١٤٨ )

٢٥ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة تبريرا لقضائه بعد أن استخلص ادانة الطاعن بأنه أحدث بالمجنى عليه اصابة الرأس الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته واستطرد قائلا ان الرأس جزء متحرك من الجسم وأى التفساة من المجنى عليه وقت الحادث يترتب عليها حتما اختلاف موضوع الاصابة وهو أمر يصعب على الشهود ملاحظته سيما فى مثل الظروف التى وقع بها الحادث وبما يؤكد ذلك ان اصابة المجنى عليه من الضرب بعصا وليست من قذف الطوب ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن طول الجرح عشرة سنتيمترات تحدث من الضرب بعصا غليظة ، وهو ما قرره شهود الاثبات واطمأنت

اليه المحكمة ، فإن ما أورده الحكم من استدلال ردا على دفاع الطاعن بالتناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى سائح ومتفق مع العقل والمنطق .  
( نقض ١٩٨٠/٢/٧ - السنة ٣١ - ص ٢٠٠ )

٣٦ - اذا كان البين من الرجوع الى محاضر المحاكمة ان الطاعن أو المدافعين عنه لم يطلب أيهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى التقرير المقدم منه فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء لم يطلبه منها ولم تر هى من جانبها حاجة لاتخاذها .  
( نقض ١٩٨٠/٢/١١ - السنة ٣١ - ص ٢١٨ )

٣٧ - اذا كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، وهى غير ملزمة من بعد باجابة مناقشة الطبيب الشرعى ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتحادها هذا الاجراء ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية فانه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد مجرد جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٠/٢/١١ - السنة ٣١ - ص ٢١٨ )

٣٨ - من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونا - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن النفسى المشار اليه - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه يكون صحيحا فى القانون .

( نقض ١٩٨٠/٢/١١ - السنة ٣١ - ص ٢١٨ )

٣٩ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها .  
( نقض ١٩٨٠/٢/١٤ - السنة ٣١ - ص ٢٣١ )

٣٠٠ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقايرهم من مظان مرجعة الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التبديلية لتقرير الخبر شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، واذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمانت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي واستندت الى رأيه الفني من أنه خلف لدى المجنى عليه من نجرأ اصابته عاهة مستديمة ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مضادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهي غير هلزمة باجابة الدفاع الى طلب ندي كبير الأطباء الشرعيين الكشف علي المجنى عليه ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

( نقض ٢٨/٢/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٣٠٧ )



## المعاينة

المعاينة هي اجراء بمقتضاه ينتقل المحقق و المحكمة الى مكان وقوع الجريمة ليشاهد بنفسه ويجمع الآثار المتعلقة بالجريمة وكيفية وقوعها وكذلك جمع الأشياء الأخرى التي تفيد في كشف الحقيقة .

وتوجه المحقق لمكان الجريمة وللمباشرة اجراء من اجراءات التحقيق ، متروك لتقدير المحقق وفق اختياره حرصا على صالحي التحقيق وسرعة انجازه .

والمعاينة اجراء يستهدف أمرين :

الأول : جمع الأدلة التي تخلفت عن الجريمة كرفع البصمات وقص الأثر وتحليل الدماء . . . الخ وكل ما يفيد في كشف الحقيقة سواء لانه استخدام في احداث الجريمة أو تخلف عنها .

الثاني : اعطاء المحقق فرصة ليشاهد بنفسه على الطبيعة مسرح الجريمة حتى يتمكن من تمحيص الأقوال التي أبدت حول كيفية وقوع الجريمة وتقدير المسافات ومدى الرؤية وغيرها .

ويجب على المحقق عند اجراء المعاينة اثبات حالة المكان ووصفه تفصيليا وبيان مدى امكان وقوع الجريمة بالشكل الذي ورد على لسان المجنى عليه والشهود . وكذلك اثبات حالة الاشخاص والاشياء الموجودة بمكان الجريمة ورفع الآثار المتعلقة بها ، ويقوم بعمل التجارب المختلفة وتصوير الحادث .

ويجب الاسراع في الانتقال للمعاينة حتى لا يتطرق الشك الى الدليل المستفاد منها ، ولذلك اذا ما انقضت فترة بين وقوع الجريمة واجراء المعاينة تسمح بأن يتمكن الجاني من ازالة العناصر المادية التي تفيد كشف الحقيقة .

ومن المقرر أن المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم في حالة الضرورة والاستعجال .

ولا يترتب على مخالفة واجب الانتقال للمعاينة في الجنايات المتلبس بها أي بطلان في الاجراءات والتأخير في اجراء المعاينة يخضع فقط لتقدير محكمة الموضوع من حيث الدليل المستمد منهما .

## البحث الجنائي الفني (١)

### المعاينة الفنية

هي الاجراءات التى نتخذ بواسطة الفنيين فى محل الحادث سواء طريق وضعه أو تصديره أو رسمه « ورفع الآثار المادية منه ، كآثار البصمات وآثار الدم والشعر والزجاج .

#### ١ - وصف الجريمة بالكتابة :

بأن يذكر المعاينة مكان الحادث وما اذا كان مسورا أو داخل مسكن ، وتحديد الحجرات الاربع الاصلية ، ويذكر أن الحادث وقع فى شارع كذا بالمنزل رقم كذا بالدور الأول أو الثانى وعدد حجرات الشقة ، ويصف الحجرة التى وقعت فيها الجريمة وصفا دقيقا بحيث يشمل بيان مساحة الحجرة وعدد الابواب والشبابيك ونوع أرضيتها وحوائطها ونوع الاضاءة بهتها ثم يصف الآثار مبتدأ بأحد جوانب الى أن ينتهى الى النقطة التى بدأ منها ، ويصف الجثة وصفا تفصيليا يتناول موضعها وحالتها والملابس الموجودة عليها وحالة الجروح بها ونوع الآثار الموجودة فيها ومدى بعدها أو قربها من الآثار ، وفى الأماكن المفتوحة يصف طبيعة المكان وطريقة الدخول والخروج منه والآلات المستخدمة ومكان وجودها مع وصفها وصفا دقيقا .

#### ٢ - تصوير مكان الحوادث :

تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق ، وتظهر فائدة التصوير فى الحالات الآتية :

( أ ) اظهار الحادث بالحالة التى تركها عليه الجانى ذون مبالغة أو تقليل من مساحة الفعل مهما مر عليه من زمن .

( ب ) سهولة اعادة تكوين محل الحادث لتمثيل طريقة ارتكاب الجريمة على النحو الذى سلكه الجانى اذا استلزم التحقيق ذلك .

(١) كشف الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة . للأستاذ الدكتور عبد العزيز حميدى

(ج) الصورة الفوتوغرافية تظهر جميع مشتملات مسرح الجريمة ولا تغفل شيئا منه .

(د) الاطلاع على جميع مشتملات محل الحادث من أثاث وأدوات .  
وعلى المصور أن يكون ملما بالمأما كاملا بأعمال التصوير المختلفة ، وملما بأعمال البحث الجنائي الفني ، واختيار آلة التصوير المناسبة والفيلم المناسب ، وعليه اختيار المكان المناسب الذي يلتقط منه الصورة وفقا للهدف المقصود منها ، وإذا كانت هناك جثة مجهولة فعلى المصدر أن يقوم بالتقاط صورة للموجه بالمواجهة ثم صورة أخرى جانبية ثم يقوم بتصوير الجثة كلها والجروح والعلامات المميزة فيها .

### ٣ - الرسم الهندسي :

يكمل الرسم الهندسي الوصف بالكتابة الصورة الفوتوغرافية فيظهر ما يعجز عن إيضاحه ، كبيان العلاقة بين شيئين عن طريق بيان حجمهما وتحديد أبعادها والمسافة بينهما ، كما أنه يجمع مكان الجريمة جمعا شاملا في مساحة صغيرة .

وتظهر أهمية الرسم الهندسي في جرائم معينة أهمها حوادث المصادمات على اختلاف أنواعها وحوادث الحريق والعمد وقضايا القتل والسرقة وهتك العرض .

ويجب على المعاین سرعة الانتقال الى محل الحادث بمجرد الإبلاغ قبل أن يبدأ أحد بتغيير الأماكن والأشياء والمطلوب رسمها ، ثم يقوم الرسام بعمل رسم تخطيطي للحدث يبين فيه إذا كان الحادث مصادمة مثلا موضوع السيارتين المتصادمتين وطول فراملها وعرضهما وموضع الجثة منها وأماكن تناثر الزجاج والآثار الأخرى وعرض الطريق وأماكن الاضاءة وعلامات المروء ويضع مقياس متري بين كل أثر وآخر .

### ٤ - رفع الآثار المادية :

يقصد بالآثار الأدوات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة كالمسدس والسكين أو العصا ، وقد تكون مختلفة من الجاني أو المجنى عليه بقع منوية وبصمات الاصابع وفضلات الشعر وقطع الملابس ، وقد تكون أشياء أخرى من ثبوتية الصلة بموضوع القضية كآثار الآلات والعلامات وقطع الزجاج الخ .

وتختلف طبيعة وحالة هذه الآثار بحسب نوع الجريمة ، فالآثار المختلفة عن جرائم هتك العرض تختلف عن آثار جرائم القتل أو السرقة أو الحريق .  
فمجال البحث من الآثار في جرائم هتك العرض هو على الملايس الداخلية وجسم المجنى عليه والجاني ، على حين أن مجال البحث عن الآثار في جرائم القتل هو جسم المجنى عليه والسلاح والطلقات النارية وآثار البارود . الخ .

وطريقة البحث عن الآثار المادية تختلف بالنسبة للنوع الواحد من الجرائم ، فمجال البحث عن الآثار في جريمة السرقة بواسطة تسليق المواسير يختلف عنه في جريمة سرقة بواسطة استخدام مفتاح مصطنع . لذلك يتعين التحير أن كيف طريقة بحثه من الآثار بحيث تتفق والواقعة التي تواجهه ، فما يصلح من طرق ووسائل في البحث عن آثار في حادثة ما قد لا يصلح في حادثة أخرى حتى ولو شابها في نوعها وطريقة ارتكابها ووسيلتها .

### أنواع الآثار المادية :

( أ ) آثار مادية ظاهرة :

( ب ) آثار مادية خفية .

### ( أ ) الآثار المادية الظاهرة :

يصد بها تلك التي لا يمكن للعين أن تراها بدون الاستعانة بأي وسيلة من وسائل الاظهار كالعدسات أو الميكروسكوب أو الأشعة المختلفة .

ولا عبرة بحجم هذه الآثار صغرت أو كبرت ، وهذه الآثار توجد في حالات مختلفة قد تكون صلبة كطلق نارى أو مسدس أو قطعة من الخشب أو الزجاج ، وقد تكون سائلة كالبتروول أو مشروبات روحية ، وقد تكون لينة كمادة ملتهبة وقد تكون لينة أو لزجة كالبقع الدموية والمنوية .

والآثار المادية للظاهرة لابد من تصويرها قبل رفعها من محلها لإثبات حالتها ومكان وجودها وعلاقاتها بما يحيط بها من مواد ثم يتم رفعها ، فإن تعذر ذلك فيجعل لها قالب يصف في مادة الشمع أو غيرها يصد الحصول على شكلها بالحالة التي تركها الجاني في محل الحادث .

### ( ب ) الآثار المادية الخفية :

ويقصد بها الآثار المادية التي لا تراها العين المجردة بل يتعين الاستعانة



بالوسائل الفنية الطبيعية والكيميائية لظواهرها : كآثار البصمات التي يتركها الجاني على زجاج نافذة أو زانة أو آثار الدم المغسولة من أرضية الحجرة. وتكشف هذه الآثار باستخدام الأشعة فوق البنفسجية أو تحت الحمراء أو العدسات المكبرة أو المواد الكيميائية .

### طريقة جمع الآثار :

يتجتم أولاً جمع الآثار الظاهرة للعين ثم يلي ذلك جمع الآثار غير الظاهرة ، ويجرى حفظها على نحو يحفظها بحالتها بحيث لا تتعرض للتلف .

فإذا كان الأثر مسنداً مثلاً ، يجري تصويره في مكان وجوده ثم يرفع بحيث لا تختلف عليه أية بصمات وذلك بمنسكه من نهاية ماسورته وأسفل مقبضه ويستحسن أن يستعمل قفاز من المطاط في هذه الحالة ويتم وضعه في علبة من الكرتون أو الخشب أو في ظرف من الورق .

أما إذا كان الأثر صغير الحجم فيستحسن رفعه بواسطة ملقاط دون تعرض لأي ضغط يمكن أن يحدث أثراً .

وإذا كان الأثر سائلاً كطعام أو شراب فتستخدم أواني زجاجية لنقله فيها .

وبالنسبة للآثار المادية غير الظاهرة فيتم الكشف عنها من طريق معرفة نوع وطبيعة الجريمة فهي التي تحدد أماكن وجودها ونوعها . فإذا كانت الحادثة هتك عرض وتمت الواقعة على فراش المجنى عليها ولم يعثر على بقع منوية ، فيستعان بالأجهزة الطبيعية كالميكروسكوب والأشعة فوق البنفسجية .

ويراعى جمع كميات كافية من مادة الأثر لأجراء تجارب واقعة عليها . وفي رفع الأثر ووضع في حرز مناسب يكتب عليه بطاقة تحدد نوعه وحالة وتاريخ رفعه ودرجة تأثره بالرطوبة من الحرارة والتلف ، وطريقة نقله وتداوله لحين وصوله إلى العمل .

### أماكن البحث عن الآثار على الجاني وشركائه :

يبحث عن الآثار في جسم المتهم أو ملابسه بالنظر أولاً إلى نوع الجريمة وقعت ، فإذا كانت الحادثة سرقة خزانة حديدية بواسطة النشر فيبحث عن

أثارة برادة الحديد الناتج من قص الخزانة في جيب سترة المتهم ، باعتبار أنه المنسبيح . يحمل برادة الحديد المتطايرة في الفراغات الموجودة به ، وإذا كان البحث من آثار دم أو منى فيستحسن أخذ الملابس التي يرتديها بحالتها الراهنة ، ثم تميزها وارسالها للمعمل لفحصها .

كما ينبغي الاهتمام بأظافر المتهم إذا كان قد استخدم العنف مع المجرم عليه فقد يوجد تحت تلك الأظافر جلد من بشرة المجرم عليه ، كذلك يجب العناية بالأظافر وما تحويه من مواد في حالة ارتكاب جرائم التسمم ، لأن محتويات المادة السامة المستخدمة في الجريمة تعلق بأظافر المتهم وثباتاً أصابعه وإذا وجد على جسم الجاني مواد معينة لها علاقة بالحادث فتجمع من جسمه أو أذابتها في مادة مذيبة ثم جمعها بحيث لا يؤثر ذلك على تركيبها .

## المبحث الثاني

### الكشف الفنى عن بعض الجرائم

أولا : « آثار الحريق العمد » :

لابد من توافر ثلاثة عوامل لاجداث الحريق :

١ - مواد قابلة للاشتعال كالقطن والمواد البترولية والخشبية والكيميائية .

٢ - مصدر اشتعال كعود ثقاب أو شرارة كهربائية .

٣ - وجود أكسجين ، وهو أحد شقى الهواء الذى يساعد على الاشتعال .

ووسائل احداث الحريق هى :

١ - الكهرباء :

ويحدث بواسطة وجود مواد قابلة للاشتعال تصل اليها شرارة نارية صادرة من ماس كهربائى يعزى حدوثه الى عدة أسباب منها قدم الاسلاك وزيادة الضغط الكهربائى على الاكياس أو خطأ فنى فى تركيب المجموعة الكهربائية .

٢ - المواد الغازية والبترولية :

مثل لمبات الاضاءة البترولية والافران التى تستخدم فى القرى فعندما توضع لمبة الغاز المضاء تحت سقف منزل الفلاح المغطى بالقش فانها ترفع درجة حرارة القش أو الحطب الى درجة الامتعال . كذلك تحدث نتيجة تطاير الشرر من الافران والواقد البترولية .

٣ - اشعة الشمس :

يمكن اجداث الحرائق بواسطة عدسات تجميع اشعة الشمس وتتركزها على المواد القابلة للاشتعال فى درجات الحرارة المنخفضة أو العادية كالورق والقش والمواد البترولية ومشتقاتها .

#### ٤ - المواد الكيميائية :

من خواص بعض المواد الكيميائية ، مثل حامض النيتريك المركز وحامض الكبريتيك المركز وكلورات البوتاسيوم والسكر والفوسفور والصوديوم ، أحداث النار نتيجة اختلاط بعضها ببعض ، أو اذا تعرضت للهواء أو عند ارتفاع درجة حرارتها .

#### ٥ - الحشرات والحيوانات المستأنسة :

كالقطط والكلاب والفيران ، كما لو دخل فأر أو صرصار بين سلكين بهما كهرباء ، فيؤدى وجوده بينهما إلى اكتمال الدائرة الكهربائية مما ينتج عنه شرارة نارية قد تحدث الحريق .

#### ٦ - المفرقات :

#### ٧ - الاشعاع الحرارى :

#### ٨ - بخار بعض المواد .

#### ٩ - أعواد الثقاب وأعقاب السجائر المشتعلة .

وعند التبليغ بحادث حريق يشتبه أن يكون عمدا ، يتحتم الاستعانة بتجيز العمل الجنائي المتخصص فى الكشف عن أسباب الحرائق لكى ينتقل الى محل الحادث لأجراء المعاينة الفنية وعليه فحص طبيعة المكان الذى اشتعلت فيه النار ، ودراسة مضادز الحرارة ، وتحديد المكان الذى بدأ منه اشتعال النار ، راتحة النار ولون الدخان المتصاعد من الحريق ، معرفة حال الجو ، معاينة الأماكن التى اشتعلت فيها النيران ، أخذ عينات من بقايا الحريق لفحصها ، دراسة مداخل ومخارج المبنى المحترق .

#### ثانيا : آثار الأسلحة النارية :

المقصود بالأسلحة النارية المستخدمة فى الجريمة هي الأسلحة النارية اليدوية التى يمكن حملها وتشغيلها باليد منفردة أو بمساعدة الكتف . ومنها : المدفع ، البندقية ، الطنبجة ، المسدس .

ولكل سلاح رقم خاص به يبين نوعه وقياس ذخيرته واسم المصنع الذى أنتجه ، ويمكن تقسيم الأسلحة النارية حسب نوع الماسورة الى نوعين :



### ( أ ) أسلحة مششخنة :

وهي ذات ماسورة مششخنة ، والطلقة المستخدمة في هذه الأسلحة مكونة من ثلاثة أجزاء : الرصاصة ، الظرف والبارود .

والأسلحة المششخنة هي : المسدسات والطبنجات ، والبنادق والأسلحة سريعة الطلقات .

وهذه الأسلحة تعمل إما أوتوماتيكية أو نصف أوتوماتيكية أو يتعميرها طاقة بطلقة . ويتم التعمير عن طريق خزانة السلاح . وعند الضغط على زناد السلاح تنطلق الرصاصة بسبب اشتعال البارود الذي يدفع الرصاصة داخل الماسورة المششخنة التي تكسبها سرعة بالإضافة إلى السرعة الناتجة من انفجار البارود حتى تخرج من الماسورة إلى الهدف .

### ( ب ) أسلحة غير مششخنة :

وهي ذات ماسورة ملساء من الداخل ، أي غير مششخنة ، والطلقة المستخدمة في هذه الأسلحة تعرف بالخرطوشة . وظرف داخل ظرف من الكرتون أو البلاستيك أو النحاس . والقاعدة تكون داخل ظرف من الكرتون أو البلاستيك أو النحاس . والقاعدة تكون غالبا من النحاس ، ويفصل كرات الرصاص عن البارود قرص سميك من الكرتون أو اللباد يسمى بالحشار الداخلي .

وهذا النوع قاصر على البنادق ، وبعض هذه الأسلحة له ماسورة واحدة والآخر له ماسورتان أو أكثر من نوع واحد . وعندما ينطلق العيار الناري فإن حجمه يصبح أكبر مما كان عليه ، ويرجع ذلك إلى عامل الحرارة والانفجار ، وخروج الرصاصة من الظرف المحيط بها مما يؤدي إلى كبر حجم واتساع فتحة الظرف عما كان عليه قبل إطلاقه .

### طريقة البحث عن آثار الأسلحة عند رفعها :

يحدد المعائن موقع الجثة والأسلحة والطلقات الثابتة بطريقة التصوير منفردة ومجموعة ، ويعد رسم كروكي لمسرح الجريمة . والعرض من تصوير الآثار هو معاونة الباحث في إثبات أماكنها عقب اكتشاف الحادث وفي معرفة كيفية وقوعه . ويستعان بالأشعة تحت الحمراء في تصوير القتل لئلا يساعد

على بيان ما اذا كان عليها دخان بارود من عدمه أو وجود خدوش عملي يد القتل ناتجة من ضغط زناد السلاح .

ويجب على المحقق معرفة نوع السلاح المستخدم في ارتكاب الجريمة ، وقياس المسافة بين مكان العثور على الطلقة لנارية ، ومكان الجثة يساعد على تحديد مكان وقوف الجاني بالنسبة للمجنى عليه ، وبالتالي تحديد المكان الذي ارتكب فيه الحادث .

أما اذا عثر على السلاح المستخدم ، فلا بد من اختباره لمعرفة قوة قذفه للطلقة . وبيان المكان الذي يقف فيه الجاني أثناء الاستخدام للسلاح .

والعثور على الرصاصة يحدد مكان ارتكاب الجريمة على نحو أدق مما يحدده العثور على قاعدة الطلقة النارية الفارغة . واذا عثر في سجل الحادث على أكثر من طلقة ورصاصة فلا بد من تحديد موضع كل منها وبعده أو قربه من الجثة ، ثم تصوير وحفظ كل أثر منها في حرز قائم بذاته ، ينبغي العناية بالبحث عن آثار الأصابع على السلاح أو على البلقات النارية الفارغة .

أماكن البحث عن الآثار المادية في حوادث استخدام الأسلحة النارية:

#### ١ - مستخدم السلاح :

عند إطلاق الرصاصة من السلاح الناري يخرج منها دخان البارود يسقط على يد الشخص الذي أطلقه كما تسقط ذرات من البارود على يد ميميعمل السلاح ، ويكشف عن وجود تلك الآثار بالأشعة تحت الحمراء أو فوق البنفسجية . كما أن هناك احتمال العثور على جروح بسيطة أو تسلخات كف اليد بين الأصبع السبابة والإصبع الإبهام نتيجة ضغط زناد السلاح ورد فعل الانطلاق على اليد .

#### (ب) على السلاح :

توجد آثار على السلاح عبارة عن بصمات الاضبع على أجزائه المختلفة ، يمكن ظهورها على الأسطح الملساء الناعمة كمقبض السلاح وماسورته من الخارج . ويفحص ماسورة السلاح ليتبين منها بقايا بارود من عدمه وفحص الرائحة التي تعتبر احدى الطرق التي يمكن بها معرفة المدة التي مضت على استخدام السلاح . ويشير لمعان ماسورة السلاح ومدى الصدا الموجود بداخلها . وهل هو صدا حديث أم قديم .

## ٥ - على الطلقة :

الطلق النارى مكون من جزئين : الرصاصة التى تخرج من الظرف والظرف الذى يحتوى على البارود . وعند اطلاق العيار تخرج الرصاصة الى الهدف بينما يسقط الظرف فى مكان استخدام السلاح . وفى حالة العثور على الظرف الفارغ يقاس المسافة بين الطلقة الفارغة والجهة ، بينها وبين الاظرف الفارغة الأخرى . والعثور على طلقة الرصاص يفيد فى معرفة الاتجاه الذى أطلق منه العيار النارى ومكان ارتكاب الحادث .

## ( د ) على المجنى عليه :

يترك العيار النارى آثاره فى المجنى عليه ، بعضه على ملابسه وبعضه يصيب جسمه . وفى حالة ارتداء القتل للملابس يلاحظ اتجاه خيوط القماش فى فتحة دخول الرصاصة داخل الجرح ويكشف دخان البارود على ملابس القتل فى موضع ثقب الرصاصة وحسب كثافة هذا الدخان يمكن تحديد المسافة التى أطلق منها العيار النارى .

## فحص آثار السلاح :

خبير آثار الأسلحة لتحديد الإجابة على الاسئلة الآتية :

١ - هل الطلقة المعثور عليها فى محل الحادث من نفس السلاح المضبوط أو المشتبه فيه .

ويمكن تمييز ذلك من شكل الطلق وحجمه وقطر قاعدته ، ولتحقيق ذلك لابد من اطلاق عيار نارى من السلاح المضبوط لمضاهاة بالطلق المعثور عليه .

## ٢ - تحديد المسافة التى أطلق منها السلاح على الهدف :

يمكن عن طريق تحديد كمية البارود أو الدخان التى خرجت من الرصاصة معرفة المسافة التى أطلق منها السلاح . والوسيلة فى ذلك تصوير محل الهدف أو الاصابة بواسطة الاشعة تحت الحمراء فتظهر كمية البارود والدخان . ثم يطلق السلاح المضبوط عدة مرات على مسافات مختلفة وتصور نتائج الاصابة بالاشعة تحت الحمراء . ثم تقارن الصور فى الجالتين . وتحديد المسافة له أهميته فى الحوادث التى يشتبه أن تكون انتحارا . فوجود البارود

ودخانه على يد القاتل بجانب شكل الجرح واتجاه الطلقة دليل قاطع على أنه هو الذى أطلق السلاح نفسه .

### ٣ - معرفة الوقت الذى مضى على استخدام السلاح :

( أ ) شم رائحة البارود من فوهة ماسورة السلاح : فإذا كانت الرائحة قوية أمكن القول بأن السلاح لم يمض على استخدامه الا وقت قصير

( ب ) اجراء اختبار كيمائى على محتويات الطلق النارى ، أى البارود ودخانه ، وهذه المحتويات توجد على ماسورة البندقية عند خروج الطلق أو داخل الظرف الفارغ وتستخدم هذه الطريقة اذا لم يوجد أى أثر لرائحة البارود .

### ٤ - معرفة الشخص الذى استخدم السلاح :

يتم التعرف على الشخص الذى استخدم السلاح اذا ضبط بمجرده اطلاقه مباشرة ، بواسطة شم رائحة دخان البارود فى يده وملابسه ، أو عن طريق التأكد من وجود النترات بيد الجانى أو المجنى عليه .

### ثالثا : آثار الآلات :

يتم ارتكاب بعض الجرائم بواسطة استخدام بعض الآلات المختلفة كالمفك ، والشاكوش ، والمبرد ، والاجنة ، والفأس وغيرها وتوجد آثار الآلات على جسم الانسان اذا استخدمت الآلة كسلاح لجرائم القتل ، وقد تنترك آثارها على بعض المواد كالخشب والمعادن والزجاج . . . الخ

وآثار الآلات هى خطوط دقيقة وثنايا عديدة تحدثها الآلة على سطح الجسم ، وهذه الخطوط عرضة للتلف والتغيير اذا احتك بها جسم آخر . والآثر المتروك اما أثر ضغط كالطرق بشاكوش ، أو أثر احتكاك كقطع خشب بمنشار ، ومن هذه الآثار يمكن التعرف على الآلات التى استخدمت فى أحداثها .

ويجب على المحقق التحفظ على الأثر ، وتأخذ له صورة فوتوغرافية . ويرفع الأثر وينقل الى المعمل مع بذل العناية حتى لا يتلف ، واذا كان الأثر مما يصعب نقله فيصن له قالب .



وبعد رفع الأثر ، تستخدم الآلة المشتبه فيها وعينة مماثلة لعينة مادة الأثر ، ويعمل أثر مماثل للأثر الذي عثر عليه ، وتجري مضاهاة الأثر بواسطة الميكروسكوب المقارن .

#### رابعاً : آثار الأقدام :

كثيراً ما يترك الجناة آثار أقدامهم في محل الحادث أثناء دخولهم أو خروجهم . وإذا اشتبه في أن شخصاً هو صاحب الأثر المتروك في محل الحادث ، بأن يكلف المشتبه فيه بالسير على نفس أرضية محل الحادث وبنفيس درجة رطوبتها . ثم يصور الأثر ويصب قالب له ، وبذلك يحصل على أثر صالح للمضاهاة بالأثر الموجود في محل الحادث .

وتحدد هذه الطريقة معرفة عدد الأشخاص الذين كانوا في محل الحادث ، ومعرفة حالة القدم إذا كانت محتذية أو مرتدية جورباً أو عارية . وتبعاً لذلك يمكن معرفة نوع الحذاء والعلامات المميزة له ، كما تحدد معرفة حالة صاحب الأثر ماذا كان واقفاً أو سائراً ومعرفة اتجاه صاحب الأثر . كما يبين بالتقريب سنن صاحب الأثر .

#### خامساً : آثار الأنسجة :

إذا تماسك الجاني مع المجنى عليه فتتمزق ملابسهما وتسقط بعض أجزائها في محل الحادث ويمكن التعرف على هذه الآثار من ناحية حالة البلى أو الجودة في النسيج ، العلامات المميزة كالرقع وفتلة الحياطة والبقع بأنواعها . نوع فتلة النسيج وماذا كانت من الحرير أو القطن أو البوف ، طريقة النسيج وهل هي يدوية أو ميكانيكية والاصباغ المستخدمة في التلوين وتوجد هذه الآثار في قضايا الخنق أو القتل حول جسم المجنى عليه ، وعند العثور على آثار الأقمشة ، سواء كانت منزوعة من ملابس الجاني أو المجنى عليه فلا بد من تصويرها في مكان العثور عليها في محل الحادث . وذلك عن طريق استخدام الميكروسكوب والاشعة فوق البنفسجية والطرق الكيميائية .

#### سادساً : آثار الشعر :

كثيراً ما يعثر المحقق على الشعر في مكان الحادث . وتبدو أهميته في تحديد هل هو على جسم المجنى عليه أو الجاني أو الآلة المستخدمة . ومعرفة

نوع هذا الشعر ، هل هو شعر المجنى عليها أو الجانى ويوجد فى ججرائم  
التعدى وجرائم هتك العرض حيث يوجد الشعر على الأعضاء التناسلية أو  
ملابسه الداخلية .

ويتم التحفظ على الشعر المعثور عليه بواسطة رفعه بملقاط من أماكن  
وجوده . ثم توجد عينات مختلفة من أبهام الأشخاص المشتبه فيهم .  
ويفحص الشعر المعثور عليه بواسطة الميكروسكوب .

### سابعاً : البقع :

كثيراً ما يعثر المحقق فى محل الحادث على آثار مادية على شكل بقع ،  
وهى اما بقع دموية أو منوية أو بولية أو بقع بضان أو براز أو حبر .

والبقع غالباً ما تتشابه فى اللون والشكل . ويفحص البقع عن طريق  
اجراء بعض الاختيارات ، ومعرفة نوع البقعة يتوقف على نوع الجريمة  
المرتكبة ، فالجرائم التى يستخدم معها العنف وتنتج عنه اصابات أو جروح  
كجرائم القتل وهتك العرض - والمصادمات ، تتميز بوجود بقع الدماء على  
مسرحة الجريمة وعلى الجانى والمجنى عليه وملابسهما .

وبقع المنى يجدها على الملابس الداخلية وعلى الفراش وعلى جسم المجنى  
عليه أو الجانى ، وبقع الحبر نجدها على الأدوات الكتابية .

ويمكن اكتشاف وجود البقع بالعين المجردة أو بالاستعانة بعدسة  
مكبرة أو برائحتها أو بحالتها اذا كانت لزجة أو سائلة أو صلبة .

ويبدل شكل بقعة الدم على ظروف تكوينها فاذا كانت منشورة على  
حائط أو ملابس أو أثاث كان ذلك دليلاً على استخدامه آلة جادة فى قطع  
شريان أووريد بالجسم أدى الى انفجار الدم وتناثره بالشكل الذى لوحظ  
فى محل الحادث ، كما تبدل على أن الجريمة ارتكبت فى هذا المكان .

أما اذا كانت البقعة على شكل دوائر مسننة تكاد تكون متساوية فى  
الحجم ، فإن ذلك يشير الى تساقطها من جسم صاحبها وهو واقف فى  
مكانه .

أما اذا كانت البقعة على شكل كمثرى أى لها قاعدة ورأس ، أو على  
شكل زجاجة لها عنق ، فإن ذلك يشير الى سقوطها أثناء سير صاحبها .

والبقع الدموية عند خروجها من جسم الانسان تكون ذات لون احمر غاتح ، ثم لا تلبث أن تتجلط ، ويتحول لونها الى البنى ، وتتوقف سرعة تجلطها أو بطؤها على حالة الجو ونوع مادة المكان الذى سقطت فيه .

أما البقع المنوية وهى التى تحدث فى حالة اعتداء جنسى ، وتعتبر آثار المواد المنوية من أهم الأدلة التى يركن اليها فى اثبات الواقعة الجنسية أو الشروع فى ارتكابها .

ويجرى البحث فى مكان الواقعة كأغطية السرير وعلى أجسام المجنى عليه والمتهمين وعلى الملابس الداخلية .

وإذا تعذر اكتشاف البقع بالعين المجردة أو بالعدسة أو بواسطة حاسة الشم أو اللمس . فتستخدم الأشعة فوق البنفسجية .

وراجع فى كل ما تقدم وبتفصيل أوفى - كشف الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة للاستاذ الدكتور - عبد العزيز حمدى ط ١٩٦١ .

### ثامنا : البصمات :

ان الخطوط التى تكسو أطراف الاصابع وراحة اليد تختلف اختلافا لا حد له حسب اختلاف الاشخاص . وهذه الاجزاء اذا لامست جسما من الأجسام تركت عليه آثارها وهى أطراف الاصابع وذلك لأن بشرة الجلد مغطاة بطبقة دهنية خفيفة ناشئة من افرازات العرق ، ودلت التجارب على أنه من النادر أن يمس الجانى جسما من الاجسام دون أن يترك أثره ، الا اذا احتاط بلبس قفاز ، أو أزال ما تركه من آثار .

وفى البحث عن البصمات فى مكان الجريمة يجب معرفة مكان وكيفية دخول الجانى وخروجه ثم تتبع خطواته وفحص جميع الأشياء التى يحتمل أن يكون لمسها أو نقلها من مكانها الأصلي وفحص الأشياء المتناثرة على الأرض من الزجاج والأوراق ، مع العناية التامة للاحتفاظ بها وتحاشى اختلاط بعضها ببعض أو ازالتها . ويتعين عدم لمس أى جزء من أجزاء المكان حتى حضور الخبراء لفحص البصمات .

والبصمات فى مكان الحادث اما أن تكون ظاهرة أو خفية ، فالظاهرة هى التى يمكن أن يراها الخبير بالعين المجردة عند معاينة الحادث ، أما الآثار

الخفية فهي التي لا يمكن أن تراها العين المجردة وهي تنشأ من لمس هذه الأجزاء من جسم الإنسان لجسم مستو أملس كالزجاج والمرآيا واللبات والأواني الزجاجية والخشب وأكر الأبواب .

والبصمات الظاهرة لا تحتاج الى اظهار بل تؤخذ صورتها فوتوغرافية بنحجمها الطبيعي لامكان مقارنتها وتصور بآلة فوتوغرافية خاصة .

أما البصمات الخفية فيمكن اظهارها باستعمال بعض المواد الكيماوية على شكل مسحوق أو سائل وهي تختلف باختلاف الجسم الذي عليه البصمة . ان كان الجسم الذي عليه البصمة لونه فاتح يستعمل لظهار البصمة مسحوق لونه غامق والعكس بالعكس .

ويجب لاجراء المضاهاة بين البصمات المرفوعة من مكان الحادث ، وبين بصمات المتهمين أو المشتبه منهم .

١ - تحديد موضع الاصبع أو الأصابع في مكان الحادث - فهل هي مثلا السبابة ؟ وان كانت السبابة فهل هي اليمنى أم اليسرى .

٢ - نوع البصمة ، فان كانت من المستديرات مثلا وبصمة المتهم أو المشتبه فيه من نوع المخدرات ، كانت لشخصين مختلفين . وان كانت البصمة المرفوعة مستديرة فيبحث هل هي من النوع الحلزوني أو الحلقي أو اللولبي .

٣ - اذا اتحدت البصمات في النوع والشكل العمومي بحث عن انطباق الخطوط السوداء .

٤ - اذا اتحدت البصمات في النوع والشكل واتجهت الخطوط وعددها ، تفحص بعد ذلك العلامات المميزة التي توجد في الخطوط المكونة للبصمة ، وهذه العلامات تنشأ اما عن انقطاع بخط أو تفرعه الى فرعين ، ويعتبر من أهم العلامات الجروح والالتئامات .

٥ - كي يقرر الخبير أن البصمتين لشخص واحد يجب أن تتوافر في البصمة ١٢ علامة تطابق على الأقل .

وتأخذ المحاكم الجنائية بالبصمات كدليل اثبات قانع بعد أن ثبت علميا أن الشك لا يتطرق اليها (١) .

(١) الجريمة واساليب البحث العلمي للأستاذ الدكتور محمد علي وزميلة ط دار المعارف



## أحكام النقص

١ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة الواقعة - كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته .

( طعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ ص ٧٨٨ )

٢ - من المقرر أن طلب ارجاء المعاينة هو من اجراءات التحقيق ولا تلتزم المحكمة بإجابته طالما أنه لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة ، وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال الشهود . واذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب اجراء المعاينة بأن المحكمة لا ترى محلا لإجابته اطمئنانا منها الى سلامة تصوير رجال الضبط لحصول الواقعة وبما مؤداه أن الدفاع لم يقصد من ذلك الطلب سوى اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ، فإن في هذا الذي أورده ما يكفي ليبرا من دعوى القصور في التسبيب .

( طعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١ س ٢٣ ص ٩٧٥ )

٣ - من المقرر أن طلب المعاينة اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة - كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته . واذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن اجراء معاينة مكان الحادث ورد عليه بقوله « انه عن طلب المتهم الثاني ( الطاعن ) انتقال المحكمة لمكان الحادث الذي أبداه بالجلسة فان المحكمة لا ترى وجها لإجابته اليه اذ لا يتجه هذا الطلب الى نفي واقعة مخالفته لاشارة شرطى المرور وعدم توقفه عنه بمفترق الطرق حتى يخلو الطريق الرئيسي ، وهي الواقعة المكونة لركن الخطأ الموجب لمسئوليته ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه .

( طعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ص ١٠٠٤ )

٤ - إذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة من ضبط المخدر في جيب جلباب الطاعن والتفتت عن طلب معاينة منزله مطرحة دفاعه بأن المخدر دس عليه في منزله أو ألقى فيه من السقف المغطى بالبوص اطمئنانا منها الى صحة تصوير الضابط والشرطي فان لا أورد الحكم من ذلك يكون كافيا وسائغا في الالتفات عن طلب الطاعن معاينة منزله لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض طلب المعاينة اذ لم تر فيه الا اثارا الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة الواقعة على النحو الذي رواه شهود الاثبات ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة .

( طعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ص ١٢٢٤ )

٥ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به اثارا الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته :

( طعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١٢ س ٢٤ ص ٥٤٤ )

٦ - اذا كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن المعاينة اوضحت أن منزل المجنى عليها يفصله عن منزل الحفل شارع ومنزل آخر وانه لا يتسنى لمن يطلق أعيرة نارية من داخل شرفة صاحب الحفل أن يصيب المجنى عليها وهي واقفة أمام مسكنها ، الا اذا كان واقفا بأقصى الناحية الغربية من الشرفة لوجود المنزل الفاصل بينهما ، وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت دليل المعاينة كانت ملمة به الما شاملا يهيء لها أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، مما لا تجد معه محكمة النقض مجسالا لتبين صحة الحكم من فساده ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٦ س ٢٥ ص ٨٧٣ )

٧ - لما كان دفاع الطاعن الذي تمسك به وأصر عليه في ختام مرافحته أمام كل من درجتي التقاضي بطلب نذب خبير هندسي لمعاينة المنزل محل الاتهام للتحقيق في مدى صحة ما أورد محرر المحضر بشأنه من مخالفته للأوضاع القانونية - يعد في صورة هذه الدعوى دفاعا جوهريا اذ يترتب

عليه - لو صح - تغير وجه الرأي فيها . فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى اطراحه . أما وهي لم تفعل مكتفية في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه القائمة على أقوال مهندس التنظيم - محرر المحضر - مع أن هذه الأقوال التي عول عليها الحكم المستأنف في قضائه هي بذاتها التي يجحدها الطاعن وينصب عليها دفاعه بطلبه هذا بغية اظهار وجه الحق وبيان مدى مطابقته للواقع - فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ س ٢٧ ص ٦٣٩ )

٨ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذي أخذت به يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .

( طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢١ س ٢٧ ص ٦٧٨ )

٩ - من المقرر أن طلب اجراء المعاينة متى كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان قصارى لقصد منه هو اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة - انما يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، فانه لا تثريب على محكمة الموضوع اذ هي لم تر مسوغا لاجابة هذا الطلب ازاء اطمئنانها الى أدلة الثبوت .

( طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ص ٧٢٦ )

١٠ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة وقوع الواقعة على الصورة التي رواها الشهود ، وانما مجرد اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، يعتبر من قبيل الدفاع الموضوعي كالحال في الطعن المائل - حيث لم يفضح المدافع عن الطاعن عن هدفه من المعاينة .

( طعن رقم ٨٩٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ص ١٢٢١ )

١١ - من المقرر أن المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق

يجوز للنياية أن تقوم به في غيبة المتهم .

( طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣ س ٢٨ ص ٤٤١ )

١٢ - لما كان الحكم قد أوضح أنه : « تبين من المعاينة التي أجريت في وقت مماثل لوقت الضبط في حالة الضوء في مكان الضبط كانت تسمح بتمييز الأشخاص ونوع السيارة التي كان يستقلها المتهم قبل ضبطه » ، واذ كانت المعاينة المشار إليها - على ما يبين من المفردات - هي تلك التي أجرتها النيابة في الساعة ٤.١١ دقيقة من مساء يوم ١٩٦٦/٧/٧ لاستجلاء مدى رؤية الشاهد للطاعن على ضوء المصابيح التي تضيء مكان الحادث وقت ضبطه ، وكان مفاد ما سطره الحكم فيما تقدم وحسبما يستدل عليه من سياقه هو أن المعاينة التي استدل بها قد أجريت في ظرف مشابه لوقت الضبط فأثبتت إمكان رؤية الطاعن على ضوء المصابيح التي تنير مكان الحادث - لا على ضوء الطبيعة ، ومن ثم فانه يستوجب في ذلك ولا يؤثر في عقيدة المحكمة أن تكون تلك المعاينة قد أجريت في ظرف مشابه أو وقت مماثل . ولا يجدى الطاعن من بعد التحدى باقتطاع هذه العبارة الأخيرة « وقت مماثل » من سياقها الذي وردت فيه وصرقها الى غير معناها الذي تصدى له الحكم بدعوى فساد التحصيل لما هو مقرر من أنه خطأ غير مؤثر في عقيدة المحكمة لا تتوافر به وجه الخطأ في الاسناد .

( طعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ص ٥٠٧ )

١٣ - لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قد طلب الى المحكمة اجراء معاينة لمكان الضبط ، فليس له بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما زواها شاهد الاثبات .

( طعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ص ١٤٣ )

١٤ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما زواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالاذانة ، ولما كان البين من الأوراق أن طلب الدفاع عن الطاعن اجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شهود الاثبات وكانت محكمة الموضوع قد



اطمأنت الى صحة الواقعة على الصورة التي رواها هؤلاء الشهود فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ نس ٣٠ ص ٨٥٨ )

١٥ - من المقرر أنه متى كالت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب إجراء معاينة لمكان الضبط لاثبات استحالة اختفاء شاهد الاثبات وراء أشجار الحديقة وأطرحه بقوله . . . فإنه كذلك طلب غير مجسد ذلك أن الضابط وقد قرر أنه كان يقف بين أشجار الحديقة المجاورة للطريق الزراعي متظاهرا بقراءة جريدة ، فإن وضع الضابط على هذا النحو سواء أكان يقف بالطريق العام المطروق بالمارة أو يقف بحديقة غير مسورة متاخمة الطريق العام لا يخلوان من وجود أشخاص بها في أي وقت من النهار أو الليل وسواء كانت الأشجار جذوعها أو غير ذلك فإن المتهم ووه أت في الطريق الزراعي لا يمكنه أن يشك في وجود شخص أو أشخاص على الصورة التي جاءت على لسان الضابط ولا يمكنه أن يفطن الى شخصية الضابط الشاهد والتحقيق منه الا بعد أن يكون على مسافة يمكن للضابط فيها من ضبطه ولا يثير المتهم مشاهدة شخص في هذين المكانين المطروقين عن بعد الأمر الذي يجعل هذا الطلب جديرا بالرفض ، . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة ، وكان هذا الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التي اطمأنت اليها المحكمة . ويعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بأجابته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ نس ٣٠ ص ٩٦٢ )

١٦ - من المقرر أن المعاينة التي تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق . يجوز للنيابة ان تقوم به في غيبة المتهم ان هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها شأنها

شأن سائر الأدلة الأخرى .

( نقض ١٩٨٠/١/٣١ - السنة ٣١ - ص ١٤٨ )

١٧ - متى كان الثابت من مصلحة مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء معاينة لمكان الحادث بل اقتصر في مرافعته على التشكيك في أقوال شهود الإثبات فإنه لا يحق له من بعد أن يغير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٠/٣/١٧ - السنة ٣١ - ص ٤١٢ )

١٨ - من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل فيما يشتمل عليه على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعاينة فإنه يكون مشوباً بالقصور .

( نقض ١٩٨٠/٣/٣١ - السنة ٣١ - ص ٤٧١ )

١٩ - طلب الدفاع إجراء المعاينة وتجربة ضوئية - بفرض التمسك به - للتدليل على عدم إمكان رؤية الشهود للواقعة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها وإذ كان المقصود منه مجرد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى أخذ به فإن هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أقوال هؤلاء الشهود .

( نقض ١٩٨٠/٦/٨ - السنة ٣١ - ص ٧٣٣ )

٢٠ - من المقرر أن طلب المعاينة إذا كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً منه إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ومن ثم فإن محل لتعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٨٠/٦/١٥ - السنة ٣١ - ص ٧٧٨ )

٢١ - لما كان ما يثيره الطاعن من عدم استجابة المحكمة لطلبه  
باجراء معاينة وتجربة ضوئية لمكان الحادث مردودا بما هو مقرر من أن طلب  
المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول  
الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثاره فى الدليل الذى اطمأنت  
اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ولا يستلزم منها  
ردا صريحا ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢٧ - الطعن ١٤١٧ لسنة ٥٣ ق )

٢٢ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع لطاعن فى شأن طلب جـراء  
معاينة للحديقة التى حصل بها الضبط لبيان ما اذا كانت مسورة عن عدمه  
ورد عليه بقوله « ان معاينة النيابة التى تطمئن اليها المحكمة أوردت أن  
الحديقة محل الضبط ليس عليها سور ، فان ما أثاره الدفاع فى هذا الخصوص  
يكون قائما على غير سند » ، وكان ما أورده الحكم فيها تقدم يستقيم به  
اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب اجراء المعاينة ، وكان هذا الدفاع لا يتجه  
الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان  
المقصود به اثاره الشبهة فى الأدلة التى اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا  
موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص  
لا يكون له محل .

( نقض ١٩٨٤/١٠/٣٠ - الطعن ٢٧٨ لسنة ٥٤ ق )





### قائمة المراجع

- ١ - نظرية الاثبات فى المواد الجنائية للأستاذ الدكتور محمود مصطفى ط ١٩٧٧ .
- ٢ - النظرية العامة للاثبات فى المواد الجنائية للأستاذ الدكتور هلالى عبد الله أحمد ط ١٩٨٧ .
- ٣ - الاثبات بين الازدواج والوحدة للأستاذ الدكتور محمد محى الدين عوض ط ١٩٧٤ .
- ٤ - الاثبات فى المواد الجنائية للأستاذ الدكتور محمد زكى أبو عامر ط ١٩٨٤ .
- ٥ - حماية حقوق الانسان للأستاذ الدكتور حسن محمد ربيع ط ١٩٨٥ .
- ٦ - اعترافات المتهم للمستشار عدلى خليل ط ١٩٨٥ .
- ٧ - اعترافات المتهم للأستاذ الدكتور سامى صادق الملا ط ١٩٦٨ .
- ٨ - الشهادة الزور من الناحية القانونية للأستاذ الدكتور هابيل البرشاوى ط ١٩٨٢ .
- ٩ - حجية الأحكام المدنية والجنائية للمؤلف ط ١٩٨٥ .
- ١٠ - الخبرة فى المسائل الجنائية للأستاذة الدكتورة آمال عثمان ط ١٩٦٤ .
- ١١ - مجموعة أحكام النقض للأستاذ عبد المنعم حسن ط ١٩٨٥ .



## محتويات الكتاب

### صفحة

٧	القسم الأول : الاثبات بوجه عام
٩	مقدمة في الاثبات
١٤	الفصل الأول : مبدأ حرية الاثبات والاقتناع وضوابطه والاستثناءات
٢٩	الفصل الثاني : مناقشة الدليل
٣٩	الفصل الثالث : مشروعية الدليل
٤٠	الفصل الرابع : عبء الاثبات
٦٧	القسم الثاني : طرق الاثبات
٦٩	الفصل الأول : الاعتراف
٨٨	الفصل الثاني : الشهادة
١١٣	الفصل الثالث : حجية الأوراق
١٢١	الفصل الرابع : القرائن
١٣٥	الفصل الخامس : حجية الأحكام
١٧٨	الفصل السادس : الخبرة
٢٠٣	الفصل السابع : المعاينة





رقم الايلاء ١٩٨٧/٧٤٥٥

٣ - ٣٥٧ - ١٠٣ - ٩٧٧

---

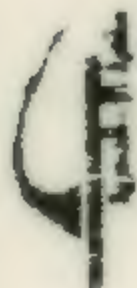
مطبعة اطلس

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

١٦ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية







Bibliotheca Alexandrina



0647891

۸۸/۲۰